الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

مخبر التوطين: مخبر الدراسات القانونية البيئية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام LMD

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية **الشعبة:** العلوم السياسية

الإختصاص: إدارة دولية

من إعداد الطالب: **تحت إشراف:**

محمد الصالح جمال **أ.د. وداد غزلاني**

بعنوان

دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة

بتاريخ: 2019/05/16 **أمام لجنة المناقشة المكونة من:**

الإسم واللقب	الرتبة الجامعة	الصفة
السيد عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي بجامعة باجي مختار عنابة	رئيسا
السيدة وداد غزلاني	أستاذة التعليم العالي بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد زين العابدين معو	أستاذ محاضر أ بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مناقشا
السيدة آسيا بلخير	أستاذ ة محاضرة أ بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا
السيد حميداني سليم	أستاذ محاضر أ بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: **2019/2018**

خطة الدراسة

اهداء

أهدي هذا العمل إلى

الوالدين الكريمين و

إلى كل من شجعني و

وقف بجانبي في

مسيرتي العلمية

شكر

إلى الأستاذة الدكتورة المحترمة وداد غزلاني ، التي لم تبخل عليّ ولو للحظة بوقتها و بتوجيهاتها و إرشاداتها و نصائحها و تشجيعها لي مسيرتي العلمية و الأكاديمية، وكذا مساهمتها في إنجاح هذا العمل.

الملخص بالعربية

بعد نهاية الحرب الباردة تزايدت وتيرة تعاقد الحكومات- لاسيما تلك التي تكون طرفا في نزاع مسلح- مع الشركات الأمنية الخاصة، من أجل القيام بمهام وخدمات كانت حكرا على الدولة الوطنية فقط، لكن في السنوات الاخيرة تعاظم دور الشركات الامنية الخاصة في أداء أنشطة ووظائف أمنية وعسكرية ذات مستويات عالية خاصة في مناطق النزاعات المسلحة، فهذه الشركات أضحت متواجدة في العديد من مناطق العالم حتى اعتبرها العديد من الدارسين أنها أحد مظاهر العولمة الأمنية ، فالدور المتزايد لهذه الشركات راجع إلى مجمل عوامل تلت نهاية الحرب الباردة. وقد شهدت القارة الإفريقية تنامي دور الشركات الامنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة، لاسيما مع تراجع الاهتمام الدولي والاممي بالنزاعات الحاصلة داخل هذه القارة، وعدم الرغبة في التدخل المباشر بسبب الخوف من الخسائر البشرية، او التكلفة المادية الهائلة، كذلك فإن المصالح الاقليمية الحيوية للدول الكبرى تعتبر عاملا مهما في ارسال هذه الشركات للتدخل في مناطق النزاعات المسلحة افريقيا وذلك لتحقيق تلك الاهداف التي تدخل في اجندة القوى الكبرى، او حماية مصالحها من المساس او التهديد الذي في قد ينجر عن تلك النزاعات المسلحة، ففي افريقيا لعبت الشركات الامنية الخاصة دورا مهما في التدخل في مختلف النزاعات المسلحة مثل التدخل الذي حصل في كل من سيراليون وانغولا والكونغو الديمقراطية.

النقطة المهمة المثارة حول الشركات الامنية الخاصة تكمن في طبيعة الأنشطة والوظائف التي تقوم بها في القارة الافريقية عندما ترغب في التدخل في مناطق النزاعات المسلحة وإدارة هذه الأخيرة، ترتبط بقيام هذه الشركات بتجسيد مجموعة من " الأهداف غير المشروعة " للقوى الكبرى ، وتفويض مرتزقة لا علاقة لهم بالعمل الانساني من اجل تحقيق هذه الاهداف مستغلين بذلك حالة الفوضى التي تميز مناطق النزاعات المسلحة في إفريقيا وهو ما أثار جدلا في الاوساط السياسية والأمنية والقانونية.

Abstract

After the end of the Cold War, the pace of government contracts with private security companies increased to carry out tasks and services that were exclusive to the national state. However, in recent years the role of private security companies has increased in the performance of high level security and military activities and functions, especially in areas of armed conflict. Companies have been present in many regions of the world, so considered by many scholars as one of the manifestations of security globalization Security Globalization, The increasing role of these companies is due to the factors that followed the end of the cold war.

The African continent has witnessed the growing role of private security companies in the management of armed conflicts, especially with the decline of international and international attention to the conflicts taking place within this continent and the unwillingness to intervene directly because of fear of human losses or enormous material costs. An important factor in sending these companies to intervene in areas of armed conflict in Africa to achieve those goals that fall into the agenda of the major powers, or to protect their interests from the prejudice or threat that may be evaded by those armed conflicts, in Africa, private security companies have played an important role in intervening in various armed conflicts, such as in Sierra Leone, Angola and the Democratic Republic of Congo.

The important point of private security companies lies in the nature of the activities and functions they undertake in the African continent when they wish to intervene in and manage the areas of armed conflict. These companies are associated with the embodiment of a set of "illegal targets" of major powers and the commission of unrelated mercenaries In order to achieve these goals, taking advantage of the chaos that characterizes areas of armed conflict in Africa, which sparked controversy in the political, security and legal circles.



مقدمة

يعود ظهور الشركات الأمنية الخاصة واستخدام المقاتلين الخواص في أداء بعض المهام والعمليات في النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي والدولي، إلى بداية النظام الدولي الجديد، وبروز النزاعات الداخلية والاقليمية والدولية، كالنزاعات الاثنية ونزاعات الموارد، فحلت الشركات الأمنية الخاصة محل القوات المسلحة النظامية في ادارة النزاعات والحروب، وقد ساعد تكريس هذا الدور المتنامي حدة التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، والتغير الحاصل في مفاهيم الأمن، اضافة الى تراجع قدرة الدولة منفردة في التصدي لهذه التهديدات الجديدة، فالدولة بمفهومها التقليدي لم تعد تحتكر لوحدها استخدام القوة الأمنية والعسكرية، وانما أصبحت تقتسم أداء الوظائف الأمنية مع فواعل أمنية وعسكرية خاصة.

التحولات الأمنية التي حصلتعقب نهاية الحرب الباردة، انعكست على الأدوار الأمنية والعسكرية للدولة الوطنية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تمارس الاحتكار في استخدام وتوفير القوة الشرعية والأمن سواء داخل اقليمها أو على مستوى النظام الدولي، تغير الوضع لنكون أمام فاعلين جدد أصبحوا قادرين على الاستيلاء على الوظائف الكلاسيكية للدولة الوطنية.

الشركات الأمنية الخاصة أصبحت على شكل منظمات مهيكلة على المستوى الداخلي مثلها مثل باقي المنظمات التي تتضمن أجهزة ادارية تراتبية، وارتكازها على تقديم وظائف أمنية محدودة في بداية نشوئها، ذاع صيتها على المستوى الدولي، خاصة وأنها جمعت موظفين محترفين، أغلبهم أمنيون وعسكريون متقاعدون لديهم خبرات وكفاءات في تقديم خدمات أمنية لوجيستية(وهذه ميزة الشركات الأمنية الخاصة عند بداية تأسيسها وهيكلتها).

العولمة كذلك أثرت في مسألة تغير المفاهيم الأمنية، وتوسيع القطاعات الأمنية لتشمل السياسة والاقتصاد والبيئة، والملاحظ أن أغلبية النزاعات المسلحة سواءا الداخلية أو

الدولية كانت تحمل منظورا سياسيا أو اقتصاديا أو حتى بيئيا، من قبيل النزاع حول السلطة أو النزاع حول الحصول على موارد وثروات طاقوية من قبيل النفط والمعادن الثمينة.

الشركات الأمنية الخاصة أصبحت تشتمل على تقديم خدمات متخصصة مثل الخدمات القتالية، التخطيط، التدريب، ادارة الأزمات، الاستخبارات، الدعم والمساعدة اللوجيستية والتقنية، وأصبحت كذلك هذه الشركات متواجدة في جميع أنحاء العالم سواء في مناطق السلام أو مناطق النزاع خاصة، يتم استئجار وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة من طرف الحكومات، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، وحتى المتمردين، على اعتبار أن دور هذا النوع من الشركات تتطور لتصبح هذه الأخيرة أداة من أدوات ادارة النزاعات المسلحة والحروب.

هذا الدور الجديد في ادارة الصراعات، سمح للشركات الأمنية الخاصة من الاستفادة من تزايد حدة اللامبلاة التي تمارسها القوى الغربية الكبرى، وتناقص اهتمامها بارسال قواتها النظامية للمشاركة في ادارة وتسوية النزاعات المسلحة في الدول الضعيفة والفاشلة، لاسيما وأن الشركات الأمنية الخاصة تعتبر حاليا جزءا من الصناعة الأمنية العالمية، فهذا النوع من الشركات يعمل وفق قواعد قانونية، وهي مسجلة قانونيا، وتحمل أرقاما مثل باقي التنظيمات، فهي بذلك تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لأسواق محددة ومستهدفة، وذلك باستخدام العقود القانونية لتأمين شروط عملهم.

ويختلف توفير الخدمات الأمنية في مناطق النزاعات، عن توفيرها في المناطق الآمنة في العالم المتقدم، لذلك فان عددا معتبرا من الشركات الأمنية الخاصة يوفر خدمات في بيئات غير مستقرة أو محفوفة بالمخاطر، ويصعب على فواعل أخرى التغلغل في هاته المناطق، لذلك أصبحت الشركات الأمنية الخاصة البديل الأول الذي يعول عليه في

التعامل مع المخاطر وادارة النزاعات، بعد أن عجزت بعض الدول وتهربت دول أخرى من القيام بمثل هذه الوظيفة.

في القارة الافريقية، هناك مسألة أخرى معقدة ترتبط بدور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة الحاصلة، لذلك فقد انتشرت هذه الشركات انتشارا واسعا في مختلف المناطق داخل القارة، خاصة وأن الصراع والعنف ينتشر على نطاق واسع في افريقيا كأحد افرازات نهاية الحرب الباردة وتغير النظام الدولي الجديد، وقد نتج عن كل ذلك، الحكم الاستبدادي للأنظمة الافريقية، واستبعاد فئات من السكان والقبائل عن الحكم، وعدم المساواة، وكذلك عدم قدرة الكثير من الدول الافريقية على السيطرة على النزاعات والصراعات والحروب التي تحدث، وضعفها في توفير الأمن سواء المؤسسات السياسية أو الاقتصادية وحتى الأمنية، بالإضافة الى مواطنيها.

يكاد يكون التحكم في الموارد عاملا أساسيا في النزاعات بغض النظر عن السبب الحقيقي، فوجود دولة افريقية بهياكل ضعيفة، وانقسامات داخلية اضافة الى وجود موارد طبيعية، كل ذلك ربما من شأنه خلق فرصة كبيرة لتحقيق مكاسب خاصة من جراء نشوب نزاعات وحروب، فالشركات الأمنية الخاصة لا يمكنها أن تعمل في القارة الافريقية الا في دولة ذات شروط معينة تجعلها بالضرورة تتدخل، وبما أن العديد من الدول الافريقية لا تمتلك الامكانيات والقدرات للدفاع وتأمين نفسها ضد التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، خاصة وأن الحكومات الافريقية تخدم مصالحها الخاصة، ولطالما كانت أكثر اهتماما ببقاء نظامها أكثر من اهتمامها بالدولة.

كما أن نهاية الحرب الباردة أدت الى خلق أهمية استراتيجية للقارة الافريقية، حيث أن القوى الغربية قامت بخفض المساعدات العسكرية غير المشروطة للعديد من الدول الافريقية، وأصبحت المعونات الغربية مرتبطة بشكل كبير بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية، اضافة الى التأثير المتنامي للعديد من حكومات القوى الكبرى في اضفاء

الشرعية على العديد من الأنظمة السياسية الافريقية، ما ساعد في كثير من الأحيان هذه الأخيرة على قمع الحركات التمردية والمجموعات المسلحة الداعية الى تقرير المصير والتحرر من سلطة سياسية معينة، وقد استخدمت هذه الأنظمة الشركات الأمنية الخاصة من أجل قمع بعض الجماعات المتمردة، والاستفادة من خبراتها وأنشطتها كأداة لادارة النزاعات التي حصلت في تلك الدول، خاصة في كل من سيراليون، أنغولا والكونغو الديمقراطية حاليا، والتي تعتبر من الأمثلة الشائعة عن دور الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في القارة الافريقية.

توظيف الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات تلته مجموعة من الانتقادات في السنوات الأخيرة، لاسيما في مسألة انتهاك حقوق الانسان، واتهام الشركات الأمنية الخاصة بالإدارة السيئة للنزاعات المسلحة في افريقيا، وأنها تعاملت من منطلق ارتزاقي بحت، بدلا من احترام القواعد والقوانين الدولية.

أهمية الموضوع

لكل موضوع دراسة أهمية علمية وأهمية عملية

- **الأهمية العلمية للموضوع:**

- تكمن في ذلك الجدل الحاصل بين العديد من الدارسين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكذلك بين الدارسين في مجال القانون الدولي، وما يميز هذا الجدل الأكاديمي هو التباين في ايجاد أو صياغة تعريف متفق عليه حول هذا النوع من التنظيمات (الشركات الأمنية الخاصة) خاصة وأن العديد من اللوائح والتنظيمات الدولية اختلفت هي الأخرى في توضيح مفهوم الشركات الأمنية الخاصة، ووضعية الموظفين فيها، والذي اختلف حوله كذلك بين الدارسين والمهتمين بهذا الموضوع، خصوصا وأن العديد من المفاهيم والنظريات في حقل

العلوم السياسية قد تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة، بعضها أصبح أكثر اتساعا وبعضها تحول كليا، والبعض الآخر ازداد غموضا، وفتح المجال للعديد من الاحتمالات.

- في العقدين الأخيرين، شهد مجال العلوم السياسية بروز مراكز ومعاهد متعددة ومتخصصة في دراسة ظاهرة خصخصة الأمن، وأدوار الشركات الأمنية الجديدة في ادارة النزاعات المسلحة، واثراء الحقل المعرفي لدراسة هذا النوع من التنظيمات الأمنية خاصة وأنها أصبحت فاعل دولي جديد يستحق الدراسة العميقة.
- تزايد الدراسات الأكاديمية الغربية (الأمريكية خاصة) حول بروز الشركات الأمنية الخاصة كأداة جديدة تتيح التغلغل في النزاعات المسلحة وادراج هذا الموضوع في مختلف الجامعات من أجل التعمق في دراسته ورفع اللبس عن وظائف ومهام هذا النوع من المنظمات الأمنية.

- **الأهمية العملية للموضوع:**

- الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الافريقية، والتي تعتبر من القارات الغنية بالموارد والثروات الطاقوية المعدنية، ما يجعل منها محل أطماع الدول الغربية الكبرى، وفي بعض الأحيان محل أطماع الحركات والجماعات المسلحة والمتمردة، و لطالما كانت القارة الافريقية مسرحا للنزاعات المسلحة والحروب التي كان سببها التقاتل من أجل الحصول على أكبر قدر من القيم المادية، ولطالما مثلت هذه القارة سوقا مزدهرا لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها.
- ازدياد استخدام الشركات الأمنية الخاصة سواء من طرف القوى الدولية الكبرى، أو من أحد أطراف النزاع المسلح كدافع من أجل تحقيق الانتصار، وهذا ما لوحظ خلال العقدين الأخيرين، لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي غيرت العديد من استراتيجيات التعامل مع النزاعات المسلحة والحروب .

- ظاهرة استخدام وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في افريقيا، تتميز بالتعقيد على مستويات عديدة بدءا من التعاقد وانتهاءا بالمغادرة، مع العلم أنه توجد تعقيدات أخرى تتعلق بطبيعة الدور الفعلي الذي تلعبه الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا، والطموحات الاقتصادية–التجارية التي من المرجح أن تكون المحرك لعمل هذه الشركات، دون تناسي كيف أن الشركات الأمنية أصبحت أداة للطرف الحكومي في تثبيت السلطة السياسية ومجابهة المعارضين الذين يكونون في غالب الأحيان مجموعات مسلحة متمردة، لذلك فكلما توغلت الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات والحروب، ازداد التعقيد في هذه الأخيرة وفي أطر وأساليب أداء أنشطتها ومهامها.

أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا لموضوع دور الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في افريقيا يرجع الى مجموعة من الاعتبارات الموضوعية وأخرىذاتية.

- **الاعتبارات الموضوعية:**

مرتبطة بشكل كبير بأهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح دور الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة واقعا ملحوظا في النظام الدولي الحالي، وأصبح موضوع كهذا يتطلب اجراء دراسة تكون عملا تحليليا يشرح مختلف المتغيرات التي تسهم في تحريك عمل الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة، اضافة الى احتلال الموضوع لموقع مهم في قلب النقاش الأكاديمي الراهن.

- **الاعتبارات الذاتية:**

ترجع الى ميولاتي الأكاديمية في دراسة الشؤون والقضايا المرتبطة بافريقيا، وكذلك اهتمامي بالتعمق في حقل الادارة الدولية ورغبتي في ربط هذا التخصص بأحد المنظمات الأمنية المتمثلة في الشركات الأمنية الخاصة، وهذا ما يعبر أيضا عن الرغبة الشخصية في اثراء العلاقة بين الادارة الدولية والدراسات الأمنية، محاولا بذلك ردم بعض من الهوة الحاصلة في انفصال بعض التخصصات لاسيما وأن حقل العلوم السياسية من المفروض أن يكون متناسقا ومترابط من حيث دراسة الظاهرة السياسية.

تشتمل الاعتبارات الذاتية في اختيار هذا الموضوع أيضا، على الرغبة في تقديمعمل أكاديمي قد يكون اضافة الى المكتبة العربية، خاصة وأن الأعمال المقدمة في تخصص الادارة الدولية، نادرة على مستوى الجامعات والمكاتب العربية، وهذا العمل نحاول من خلاله، تقديم ولو إضافة جديدة باللغة العربية، يكون مرجعا للدارسين والمهتمين بهذا المجال في المستقبل.

أهداف الدراسة

الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، تهدف الى الآتي:

1-توضيح ماهية خصخصة الأمن.

2-ابراز الظروف والدوافع التي أسهمت في بروز الشركات الأمنية الخاصة وأسواق العنف.

3-تبيان المهام الرئيسية للشركات الأمنية الخاصة باعتبارها منظمات أمنية جديدة مهيكلة.

4-ابراز العلاقة بين الموارد والثروات الطبيعية ووجود النزاعات المسلحة في القارة الافريقية.

5-توضيح العلاقة بين الارتزاق بمفهومه الكلاسيكي وبين التغير في هيكلة الفواعل الأمنية الخاصة.

6-تحليل الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية الخاصة في الماطق الساخنة في افريقيا، وانعكاسات هذا الدور على القارة.

7-تفسير مختلف استراتيجيات الشركات الأمنية الخاصة في التعامل مع النزاعات المسلحة في افريقيا.

حدود الدراسة

- الفترة الزمنية تبدأ بعد نهاية الحرب الباردة، دون اغفال مسألة رجوعنا الى أهم المحطات والأحداث التاريخية التي كانت قبل الفترة الزمنية المحددة، وذلك كلما اقتضت ضرورة الموضوع.

اختيارنا للفترة الزمنية التي تبدأ بنهاية الحرب الباردة، هو لأن هذه الفترة شهدت الظاهر الأساسية لبروز النظام الدولي الجديد والتغيرات الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أدت الى تغير الكثير من المفاهيم والاستراتيجيات وكذا أفول فواعل تقليدية وبروز أخرى جديدة ;من بينها الفواعل الأمنية متمثلة في الشركات الأمنية الخاصة.

فترة نهاية الحرب الباردة كانت منعرجا حاسما في اعادة نشر موازين القوى على مستوى النظام الدولي، وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لاختيارنا هذه الفترة الزمنية... فنهاية الحرب الباردة تاريخ جديد في اعادة توزيع الأمن الذي أصبح عبارة عن سلعة يمكن تسويقها بما يخدم مصالح القوى الكبرى... كما أن هذه الفترة تعتبر من أكثر الفترات التي نشبت فيها نزاعات مسلحة وحروب أهلية في عدة قارات من العالم خاصة في أوربا الشرقية، آسيا وافريقيا، هذه النزاعات المسلحة كانت كإفراز لنهاية حقبة تميزت بالثنائية القطبية.

- الحدود المكانية–الجغرافية للدراسة، فهي تتمثل في القارة الافريقية، هذه الأخيرة التي تتحرك في اطارها الشركات الأمنية الخاصة لتقوم بأدوارها في ادارة النزاعات المسلحة، لاسيما أن القارة الافريقية تعتبر من أكثر المناطق التي تزداد فيها نسبة الحروب والنزاعات المسلحة بمختلف أنواعها، على اعتبار أن القارة الافريقية مركز جذب لهذا النوع من النزاعات، بحكم الأنظمة الديكتاتورية التي تدير الدول الافريقية، وكذا توفر هذه القارة على مختلف الموارد والثروات الطبيعية والطاقوية والمعدنية التي من شأنها خلق بؤر للصراع حول هذه القيم المادية.

أدبيات الدراسة

بالنسبة لأدبيات الدراسة فهي تنقسم حسب متطلبات الموضوع كالآتي:

أ/أدبيات الدراسة التي ترتبط بالاطار النظري:

*مقالة أكاديمية مهمة للأستاذ ميشال سمول Michelle Small بعنوان « Privatisation Of Security and Military Fonction and The Demise Of Modern State in Africa »

والصادرة سنة 2006، حيث يتحدث فيها الأستاذ عن العلاقة بين مفاهيم الدولة والعنف والقوة والأمن، ومسألة احتكار الدولة الكلاسيكية للقوة أو ما يسمى بالدولة الفيبرية TheWebreian State.

*كتاب الأستاذ عليوة السيد بعنوان " ادارة الأزمات والكوارث: حلول عملية وأساليب وقائية"، الصادر سنة 1997 في مصر، يتناول الكاتب من خلال جملة من التحليلات مختلف الميكانيزمات التي من شأنها ادارة الأزمات والمخاطر والوصول الى تسوية النزاع، كل ذلك مرورا بتقديم تعريفات لمفاهيم لديها علاقة مع ادارة النزاع.

*كتاب الأستاذ مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي، بعنوان " تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط"، الذي صدر في مصر، يتناول هذا الكتاب القيم مختلف المفاهيم وكذا الاستراتيجيات المتبعة والتي تهدف الى ادارة وحل النزاعات المسلحة من خلال تقديمه لمجموعة من النماذج لشرح كل ذلك.

ب/أدبيات الدراسة التي ترتبط بالإطار التحليلي

*كتاب للأستاذ بول سينغر Paul Singer بعنوان « CorporateWariors : The Rise Of The PrivatizedMilitaryIndustry » الصادر سنة 2003 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبرهذا الكتاب مهما، من حيث أنه يدرس تركيبة وتيبولوجيا الشركات الأمنية الخاصة، وتحديد الظروف التي أدت الى ظهور الصناعات العسكرية الخاصة، في العالم الغربي، وكيف أن هذا النوع من الصناعات أسهم في تسويق الأمن وازدياد أعداد الشركات الأمنية الخاصة على المستوى الدولي.

*كتاب الأستاذة دوبرا آفنتDeborah Avantبعنوان : « The Market for force : the consequences of privatizingsecurity »

الصادر سنة 2005 في الولايات المتحدة الأمريكية، يتحدث هذا الكتاب المهم عن حيثيات ودوافع بروز أسواق العنف على المستوى الدولي، والنتائج المترتبة عن صعود وتنامي خصخصة الأمن، بالاضافة الى تطرقه الى مختلف الوظائف والخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة في مختلف مناطق العالم.

*كتاب من تأليف الأستاذ سابيللوغومادز SabeloGumedzeبعنوان « Privatesecurity in Africa : Manifestation, Challenges and Regulations » صدر سنة 2007 في جنوب افريقيا، يتناول هذا الكتاب مجموعة من التحليلات لمجموعة من الأساتذة والدارسين لموضوع ادارة النزاعات المسلحة في هذه

القارة، كما يوضح الكتاب الأساليب التي انتهجتها هذه الشركات في سبيل بقائها في صلب مناطق النزاع في افريقيا.

*كتاب من تأليف الأستاذين آبدال فاتو موسى وكايودفايمي /Abidel-FatauMusah KayodeFayemi « Mercenaries :An African Security Dilemma »الصادر سنة 2000 في لندن، يتناول هذا الكتاب أزمة المرتزقة الذين تم توظيفهم في بؤر الصراعات والنزاعات المسلحة في افريقيا، ويقدم مجموعة من النماذج لدول افريقية، أين تم استدعاء شركات أمنية خاصة من أجل تسليمها زمام ادارة النزاعات في الدول الافريقية، مع التركيز على دور الأنظمة السياسية الحاكمة والدول الغربية الكبرى في ازكاء حدة الصراعات داخل القارة.

*كتاب من تأليف الأستاذين بول هيغايتو ماتسأوتاسPaul Higate/ Mat Utas تحت عنوان « Private Security in Africa : From the Global Assemblage to the Everyday » الصادر سنة 2017 في لندن، تطرق هذا الكتاب المهم الى بدايات خصخصة الأمن في القارة الافريقية، ولاقة ذلك بالصناعات العسكرية الخاصة التي أصبحت معروفة لدى دول العالم الغربي.

كما يختص الكتاب بتوضيح الآليات المنتهجة من طرف الشركات الأمنية في التعامل مع المتمردين في اطار نماذج لدول وأنظمة سياسية افريقية، احتوت على نزاعات مسلحة وحروب أهلية، وقامت بتوظيف جنود تابعين للشركات الأمنية الخاصة، وتوضيح كيف أن لهذه الأخيرة القدرة على التلاعب بالنزاعات المسلحة خدمة لمصالح ضيقة.

إشكالية الدراسة

تزايد الطلب على الشركات الأمنية الخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن هذا النوع من الشركات تحول الى نشاط اقتصادي كبير يقدم خدمات عديدة في المجال الأمني

والعسكري، بتوظيف المئات من الجنود والمستشارين المتقاعدين، وقد كانت هذه الشركات أحد افرازات الرأسمالية التي تشجع على " الخصخصة " حتى في المجال الأمني والعسكري، ومن هذا المنطلق ظهر توجه يدعو الى تحويل العديد من المهام والأنشطة التي كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية والعسكرية النظامية، الى شركات خاصة تحمل تنظيما قانونيا.

مع تزايد عدد وحدة النزاعات المسلحة والحروب في القارة الافريقية، قامت الشركات الأمنية الخاصة بتكثيف تواجدها في البؤر الساخنة في افريقيا، خاصة مع ضعف الأجهزة الأمنية النظامية للكثير من الدول الافريقية، ارتأى قادة وزعماء هذه الدول الى اللجوء الى الشركات الأمنية الخاصة والاستعانة بخدماتها، وتقديم خبراتها ومقاتليها من أجل أداء مهام معينة في مناطق النزاعات والحروب في القارة الافريقية.

امتلاك الشركات الأمنية الخاصة لقدرات احترافية جعل منها أداة يتم استخدامها في التعامل مع النزاعات المسلحة، لاسيما ادارتها وفق أساليب واستراتيجيات معينة من أجل التحكم في مختلف أنواع النزاعات المسلحة حتى تلك التي تصنف على أنهامعقدة لذلك فان دراسة دور الشركات الأمنية الخاصة في ادراة النزاعات والحروب، معناه السعي الى فهم وتفسير أهم الأفكار والأسئلة المحيطة بمهام ووظائف هذا النوع من المنظمات الأمنية.

بالتالي فان السؤال الرئيسي الذي نطرحه هو كالآتي:

ما هي أهم الآليات التي استخدمتها الشركات الأمنية الخاصة في اطار دورها في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة؟

ومن خلال الاشكالية التي قمنا بطرحها، تتجلى لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالآتي:

1-ما هي محددات خصخصة الأمن في نظام ما بعد الحرب الباردة؟

2-لماذا يتم استخدام وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة بشكل متزايد في مناطق النزاعات المسلحة؟

3-هل تعتبر الشركات الأمنية الخاصة عامل استقرار أم عامل لاأمن في سياق تواجدها في مختلف المناطق؟

4-هل تعمل الشركات الأمنية الخاصة تحت رعاية المنظمات الدولية الأخرى على غرار الأمم المتحدة أم أنها مستقلة في حد ذاتها؟

5-هل الشركات الأمنية الخاصة كمنظمات أمنية جديدة، باستطاعتها ادارة وتسيير النزاعات المسلحة في القارة الافريقية؟

فرضيات الدراسة

في محاولتنا للاجابة عن الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

1-كلما انسحبت المنظمات الدولية من مناطق النزاعات المسلحة، كلما كثفت الشركات الأمنية الخاصة تواجدها في هذه المناطق.

2-كلما كانت الأنظمة السياسية الافريقية فاسدة، كلما ارتفعت سهولة تدخل الشركات الأمنية الخاصة في القارة.

3-كلما احتوت مناطق النزاعات المسلحة في افريقيا على موارد طاقوية، كلما سعت الشركات الأمنية الخاصة الى اطالة مدة النزاع كآلية لادارته.

منهج الدراسة

يحتاج هذا الموضوع الى استخدام مجموعة من المستويات والمناهج الأكاديمية بهدف الوصول الى تفسير وتحليل الظاهرة محل الدراسة بشكل جيد.

في إطار قيامنا بهذه الدراسة، قمنا باستخدام " المستوى الوصفي " الذي يعتمد على عملية مسح لمختلف المعطيات والمتغيرات التي ترتبط بالظاهرة محل الدراسة، أي أننا بصدد القيام بوصف حركية الشركات اللأمنية الخاصة منذ ظهورها الى غاية تجنيدها في مختلف المهام في مناطق النزاعات المسلحة.

كذلك تم استخدام المنهج التاريخي والذي يسهم في الاحاطة بالظاهرة محل الدراسة من حيث الأحداث والحيثيات والسياقات التاريخية المرتبطة ببروز الشركات الأمنية الخاصة، وكذلك الاحاطة بالظروف التاريخية لنشوء بعض النزاعات المسلحة في القارة الافريقية، خاصة وأن الموضوع مرتبط بحقبة تاريخية مهمة وهي فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

في إطار هذه الدراسة، قمنا أيضا باستخدام المنهج التحليلي، الذي يسمح بشرح وتفسير متغيرات الظاهرة محل الدراسة، حيث سنكون بصدد تحليل الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة، والتركيز على تحليل نتائج هذا الدور الاداري التسييري.

كما أننا قمنا بتوظيف تقنية تحليل المضمون، والتي استخدمناها بهدف جمع مختلف المعطيات والمعلومات الموردة في الجداول والتقارير المرتبطة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول يعتبر مدخلا مفاهيميا للدراسة ، بحيث يتطرق إلى ظاهرة جديدة في النظام الدولي المعاصر والتي تتمثل في " خصخصة الأمن Privatization of Security" و مما تتضمنه من انتقال في مفاهيم القوة و العنف التي كانت حكرا على الدولة الوطنية، وكيفية ظهور فواعل أمنية جديدة نزعت صفة الإحتكارالدولاتي في ممارسة القوة و العنف. كما يتناول الفصل ماهية النزاع المسلح بما يتضمنه من تعريفات مختلفة وعلاقته ببعض

المفاهيم المرتبطة به، إضافة إلى التطرق إلى ماهية إدارة النزاع المسلح Armed Conflict Management و مختلف الميكانيزمات التي تسهم في نجاحه.

الفصل الثاني يبين طبيعة وواقع الأدوار التي تمارسها الشركات الأمنية الخاصة في إطار السياسة الدولية، ابتداءا من تحديد ماهية الشركات الأمنية الخاصة، تركيبتها و هيكلتها و الوظائف والأنشطة التي تقوم بها، إنتهاءا بشرح دور هذا النوع من المنظمات الأمنية الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة من خلال التطرق إلى طبيعة إنتشارها في مناطق النزاعات المسلحة، و إنعكاسات تلك الأدوار على واقع السياسة الدولية.

الفصل الثالث يعتبر فصل تطبيقي من خلال أنه يتحدث عن تواجد الشركات الأمنية الخاصة في القارة الإفريقية و الدوافع الكامنة وراء هذا التواجد، بالإضافة إلى واقع القارة الإفريقية و دوره في جذب مثل هذا النوع من المنظمات الأمنية على إعتبار أن إفريقيا كانت ولازالت بؤرة للتوتر والنزاع. لينتهي الفصل بالتطرق إلى أهم الآليات التي تستخدمها الشركات الأمنية الخاصة من أجل إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا، وتحليل دور هذه الشركات إضافة إلى تحليل نتائج تلك الآليات وإنعكاستها على الأمن الإفريقي.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للدراسة

منذ بروز ما يسمى ب" الدولة الأمة" والتي ركزت على مبدأ مهم وأساسي هو احتكار استخدام القوة / العنف داخل أراضيهاوأقاليمها، كثر الحديث عن ما إذا كانت باستطاعة فواعل غير دولاتية من أن تفتك هذا الاحتكار، وهذا ما حدث من خلال ما يعرف ب"خصخصة الأمن"، فقد أصبحت هناك فواعل أمنية غير دولاتية تقدم خدمات أمنية، لكن خصخصة الأمن لم تخلق من فراغ بل أن هذه المسألة لها سياقاتها التاريخية والفلسفية.

ان مسألة النزاع المسلح تعد من أعقد المسائل في جانبها المفاهيمي والنظري خاصة بين المدلولات اللغوية الأجنبية والعربية...، فالنزاع المسلح يعرف عدة مفاهيم وأنماطوأشكال، ولكل باحث تصوره الخاص حول هذا المفهوم.

كما انإدارة النزاع المسلح تعتبر عملية صعبة ومعقدة تستلزم استخدام أدوات للتحكم في متغيرات المواقف واستغلال سبل الاتصال بهدف الوصول الى تحقيق فاعلية أفضل للأهداف والغايات من قبلالأطراف و الفاعلين القائمين على إدارة النزاع المسلح.

المبحث الأول : المضامين الجديدة لخصخصة الأمن

لقد أصبح الأمن بمثابة منتوج يمكن عرضه في إطار النظام الدولي ولذلك ظهرت فواعل جديدة يمكن تسميتها بالفواعل الأمنية غير الدولاتية تنافس الدول الوطنية الدول الوطنية فهي توفير الأمن .

المطلب الأول : علاقة الدولة باستخدام القوة والعنف ، رؤية تاريخية معرفية

الفرع الأول : ظهور الدولة الأمة

طوال حكم دول–المدينة الإغريقية ، فإن استخدام المرتزقة كان يعتبر الوسيلة المتفقعليها في خوض المعارك والحروب، فالهيلنيون والمقدونيون اعتمدوا أيضا على المرتزقة والإمبراطورية الرومانية توسعت وأسست لبسط هيمنتها باستخدام المرتزقة.[1]

فالإمبراطوريات القديمة كانت تمتلك أقاليم ومقاطعات، لكن لم تمتلك حدود ثابتة كالدولة الأمة في الوقت الراهن، فالبرغم من أن السلطة/ القوة العسكرية والسلطة / القوة السياسية لم تكونا متجانستين إلا أن أكثر الإمبراطوريات كان باستطاعتها نشر قواتها العسكرية بشكل فعال أكثر من قدرتها على الحفاظ على سلطتها السياسية والإدارية، فالرقابة السياسية اتجهت بشكل كبير الى الحفاظ على الطرقات والأنهار، والتجار فقط .[2]

[1] -Johan Asmunalsson, **“The privatization of war “**, Final Assignment in Modern Studies, University of Akureyri, 2007, p, 08.
[2]- Ibid, p 09.

أما في العصور الوسطى، فإن القوى الأساسية آنذاك مثل المملكة الفرنسية،الإمبراطورية الألمانية، إمارة بولندا، أعطت نوعا ما صورة خاطئة عن الوحدة داخل القارة الأوربية، هذه الأخيرة قسمت وجزئت الى أقاليم سياسية، والسلطة السياسية كانت متصلة ومتمثلة في الشخص الذي يمسك بأمور الحكم، وفي خضام هذه المرحلة التاريخية، فإن استخدام المرتزقة كان هو التجارة الرائجة آنذاك، وفي حروب الثلاثين عاما (1618-1648) التي انتهت بمعاهدة السلام وستيفاليا، نجد أنالاستاذ البر فون فالنشتاين Albert Von Wallensteinقام بتوظيف جيوش بتعداد 25000 رجل من أجل الإمبراطورية الرومانية المقدسة في السنوات بين 1625 و1631 واغلبهم كان مرتزقة ،بعد حروب الثلاثين عاما ومعاهدة واستفاليا، أطلقتأوربا فسيفساء من السياسات التي قادت الى" مجتمع من الدول " يرتكز على مفاهيم جديدة في القانون الدولي" والنموذج الواستفالي رسم تطور نظام الدولة الامة Nation State، نظام دولي يقوم على السيادة الإقليمية للدول، ترسيم وتثبيت الحدود، التأسيسلمسألة احتكار استخدام القوة والإكراه من طرف الدول ذات السيادة[1].

فالدولة الأمة كانت مركز مختلف التغيرات السياسية الاقتصادية، الصناعية والتكنولوجية التي عرفتها القارة الأوربية، ما ادى الى الاتجاه نحو نظام دولي جديد (أوربي) يرتكز على نظام سياسي يتميز بوجود سلطة شرعية و رقابة احتكارية لوسائل العنف و القوة[2].

ولأكثر من ثلاثة قرون ، كانت الدولة الأمة في مركز النظام السياسي العالمي، لكن في النظام الجديد للعولمة، فإن دور الدولة قد تآكل ، ونهاية الحرب الباردة غير في طرق وأساليب توزيع السلطة/ القوة بين الدول والنمو المعقد في الحفاظ على استعداد الجيوش، ومناهج التكوين والتدريب العسكري والتطور في المنشآت

[1]-Ibid, p10.
[2]-Ibid.

واللوجستيك العسكري ، تسبب في خلق هوة بين الأهداف السياسية والاحتياجات العسكرية للدول.[1]

دخلت أوربا مرحلة جديدة حيث أن التقدم التكنولوجي والصناعي الذي حدث كان هو الفاصل في بسط النفوذ والحفاظ على الهيمنة والتوسع الإقليمي الذي قادته الدول الأوربية، إضافة الى الحروب الاستعمارية يمكن تفسيره بفكرةالاستعلاء الأوربي"والقدرة على بسط النفوذ على المحيطات وأقاليم ما وراء البحار، من خلال استخدام القوة العسكرية البرية والبحرية لتحقيق أهداف الهيمنة الأوربية، وهذا ما تطلب تنظيم القدرات وتقوية الجيوش من اجل تجسيد فكرة الأمة[2].

الفرع الثاني: مسألة استخدام القوة /العنف والدولة الفيبرية Weberian State

في الواقع توجد علاقة أساسية بين الدولة والعنف أو ما يسميها الأستاذ كلارك Clark ب"العلاقة المهمة" ، هذه المتلازمة بين الدولة والأمن لا هي متأصلة ولاهي دائمة، لكنها مظهر من مظاهر بيئة النظام الأمني الدولي، اوكما يرى الأستاذ ماندل Mandel " التنظيم الحديث للعنف الكلي لا هو بأزلي ولاهو فطري، إنه حديث بامتياز "، حيث أن احتكار الدولة للعنف/القوة/الأمنهو استثناء تاريخي أكثر منه قاعدة، لأن الدولة الحديثة تعتبر شكلا جديدا من أشكال العولمة.[3]

فالدولة لطالما كانت المنفردة بتسمية "المحتكر الوحيد والشرعي للأمنوالإكراه و العنف و القوة " وهذه هي البداية المفاهيمية التي انطلق منها ماكس فيبر Max Welier، الذي لاحظ أنأمرا وحيدا فقط يستطيع ان يعرف الدولة الحديثة من خلال مصطلحات

---

[1]-Ibid.
[2]-Ibid ,p.11.
[3]-Michelle Small, **« Privatisation of Security and Military Function and the Demise of Modern Nation State in Africa . »**, ACCORD, South Africa, 2006, p.10.

متميزة تسمى استخدام القوة المادية Physical Force، فالدولة بمفهومها الفيبيري" تلمح الى الاحتكار الشرعي في استخدام العنف والقوة المادية من اجل إحقاقالنظام داخل إقليمها.[1]

والدولة بمفهومها الفيبري تعتبر حسب الكثير من الباحثين بمثابة ظاهرة حديثة، فمرجعية ماكس فيبر للقدرات الإكراهية للدولة ليست فقط "الخاصية/ الملكية الجوهرية للدولة، لكن أيضا هي " الوظيفة الجوهرية للدولة، كجزء من العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، و توفير الأمن هو الوظيفة والمهمة الرئيسية في إطار هذا العقد.[2]

توفير الأمن هو اتفاق تعاوني /تنسيق بين المختصين في العنف/ الأمن، والمنتجين الاقتصاديين [المواطنين] ...والتوازن المستقر هو الذي يكون فيه كلا الموارد الإكراهية والاقتصادية معبئ بشكل فعال نحو "إقرار الدولة "، وكل دولة تعترف بأنها مجبرة على حماية كل من الملكية والأشخاص/ الأفراد تحت قوانينها، ولذلك فإن الاندماج الداخلي، الذي يحدث بين القوى/السلطات الإكراهية والاقتصادية، يعتبر مهما وأساسيا لوجود الدولة نفسها، ولذلك فإن مسألة توفير الأمن تعتبر مقياسا لكلا فعالية واستمرارية الدولة، وأن المؤشر على عدم قدرة الدولة يتمثل في ظهور ما يمكن تسميته ب" جمعيات خاصة لحماية المواطنين Private Citizen Protection Associations.[3]

---

[1]- Ibid, p.11.

[2]-Ibid, p.12.

[3] Burçak Dolek, **« ANeo-Marxist Anolysis of the Privatization of Security »**, Master Thesis, Ihsan Dogramci Bilkent University Ankara, August 2014,p.12.

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الدولاتية في المجال الأمني ; دراسة في مختلف التفسيرات

يرى بعض الباحثين أن السبب الرئيسي لخصخصة الأمن مرتبط بنهاية الحرب الباردة، فاعتبار ان الدولة هي الوحدة الأساسية لتحصيل المصلحة مثّل تحديا مع نهاية الحرب الباردة، وانطلاقا من ذلك اصبح للفواعل غير الدولاتية دور ملحوظ في المجال الامني ، وبعد نهاية الحرب الباردة نجد أن طبيعة وخصائص الحروب بشكل عام قد تغيرت وأدت الى تنامي ظاهرة خصخصة الأمن، بالتالي ظهور نوع جديد من الحروب والتي هدفها هو حماية مصالح بعض المجموعات من قبيل الجماعات المتمردة، الميليشيات والجماعات الإجرامية بدلا من الدول ، والتي بدورها أصبحت تستخدم الفواعل الأمنية الخاصة.[1]

بالنظر الى ما سبق من الأسباب المتعلقة بنهاية الحرب الباردة، فإن نتيجة نهاية نظام الثنائية القطبية، هي أن الدول لم تعد باستطاعتها أن تكون تابعة للقوى الكبرى من اجل إنهاءالأزماتالداخلية وتوفير الأمن الخارجي لتلك الدول، لذلك وجدت هذه الأخيرة نفسها من دون وسائل وإمكانيات من اجل أنحماية نفسها بشكل كاف، وعلاوة على ذلك فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تقليص نفقات الحكومات في المجال الأمني والدفاعي وما تبعه من تخفيض في الموظفين الأمنيين الرسميين، والذي كانت نتيجته وجود عدد كبير من الرجال الذين يمتلكون خبرات أمنية لا يشتغلون في مجالهم بحكم تسريحهم من طرف حكوماتهم، فهؤلاء الأمنيين –البطالين – أصبحوا يبحثون عن وظائف أمنية لدى حكومات أجنبية غير حكوماتهم،حيث تزامن ذلكمع ظهور تهديدات أمنية جديدة طارئة وبروز مصادر جديدة للفوضى في النظام الدولي والتي

1- Ibid.

كانت بالطبع نتيجة نهاية الحرب الباردة ، وعجز الدول عن استخدام المصادر الرسمية الأمنية في حماية أقاليمها من مختلف أشكال الفوضى واللا نظام.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة ، تغيرالمفهوم التقليدي للحرب، بحيث ظهرت أنماط جديدة للحروب والتكنولوجيا الحربية مما استلزم وجود خبراء أمنيين مختصين يتمتعون بكفاءات أمنية ومستويات عالية في تأدية الوظائف الأمنية المنوطة لهم، والمتمثلين فيما يعرف ب"الشركات الأمنية الخاصة."[2]

كما ان صعود دور الفواعل غير الدولائية في المجال الأمني يرتبط حسب العديد من الباحثين، بالليبرالية الجديدة، أي تتعلق بمسائل واعتبارات مالية (الميزانية) للدول، وتعظيم المكاسب، والعقلانية الاقتصادية، لذلك فخصخصة الأمن يمكن فهمها من خلال أنها تحول نحو تسويق الأمن Marketization of Security وبما أن الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة ترتكز على تعظيم المنافع والعقلانية الاقتصادية، فإن هيمنة السياسات الاقتصادية الليبيرالية سهلت مسألة خصخصة القطاع الأمني وما يسمى ب"سوق السلطة " للشركات الأمنية الخاصة.[3]

بالتالي فإن خصخصة الأمن ليست مرتبطة بسياقات سياسية دولية فقط وإنما تتعدى ذلك مرورا بوجود سياقات اقتصادية –ربحية– كانت نتيجة لتغيرات في بنية النظام الدولي.

في مسألة الفواعل الأمنية غير الدولائية، يتبين وجود اتجاهين احدهما تفاؤلي والآخر تشاؤمي ، ولكل منهما حجج حول هذه المسألة، حيث أن الأستاذ ديفيد شيرر David Shearer يرى بضرورة خصخصة الأمن لأنه يعتبر حلا لمختلف المشاكل والأزمات

---

[1] -Ibid.
[2]-Ibid.
[3]-Ibid.

ذات الطابع الأمني،فخصخصة الأمن من شأنها ترقية المصلحة الوطنية من خلال إشراك الدول والحكومات في مختلف التجارب التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية المتطورة، كما يرى أيضا أنه بخصخصة الأمن يمكن إنهاء حالة النزاعات المسلحة التي لا طالما تجاهلها المجتمع الدولي (خاصة الدول الغربية الكبرى) [1] .

يواصل الأستاذ ديفيد شيرر بالدفاع عن مسألة خصخصة الأمن، ويعتقد أن الفواعل الأمنية غير الدولائية من شأنها أن تمارس عمليات بكل فعالية وكفاءة أكثر من الفواعل الأمنية المركزية (الرسمية) ، وذلك لأن الفواعل الأمنية غير الدولاتية غير مقيدة بالاعتبارات السياسية (مثل الديمقراطية–حقوق الإنسان...)، بالإضافة الى أن هذه الفواعل تنظر الى النزاعات على أساسأنها فرصة تجارية اقتصادية يمكن من خلالها تحقيق أرباح وفوائد مادية.[2]

فالفواعل الأمنية غير الدولائية بإمكانها توفير فرصة تحقيق وحتى إستكمالأهداف السياسة الخارجية بالنسبة لصناع القرار وذلك دون الحاجة الى اخذ موافقة الرأي العام أو استشارته بشأن ذلك [3]، لأن الفواعل الأمنية غير الدولائية تمارس مهامها غالبا بعيدا عن أنظار الرأي العام للدولة الأصلية ولذلك فهي لا تمثل عبئا سياسيا وأخلاقيا مثلما لو كانت ستقوم به فواعل أمنية رسمية.

كما نجد الأستاذ كين سيلفار شتاين Ken Silversteinيمثل الاتجاه التشاؤمي في هذه المسألة ، حيث تحدث عن المشاكل التي تبرز بسبب الاتجاه نحو خصخصة الأمن وتنامي دور الفواعل الأمنية غير الدولاتية، وبحسبه فإن تصاعد أدوارها يتسبب في تراجع سلطة ورقابة الدولةويعرقل المسارات التحولية نحو الديمقراطية، ويعتبر أن

---

[1] -Ibid, p10.
[2]- Ibid,p11.
[3]- Ibid.

المسؤوليات التي لابد أن تؤديها الحكومات، تصبح بيد مجموعة أمنية غير رسمية، وهذا ما يؤدي إضعافالتحكم بالمؤسسات الدولاتية التي تحتكر العنف.[1]

ويعالج الأستاذ ماندل Mandel في نفس الاتجاه ، فكرة أنه كنتيجة لتنامي دور الفواعل الأمنية غير الدولاتية فإن مجموعات من قبيل الميلشيات الخاصة، والفرق الأمنية بمختلف أنماطها وكذا الأجانب الذين يسعون لحماية أنفسهم، ستترسخ لديهم فكرة وجوب توفير الحماية لأنفسهم أو تقوية أمنهم من خلال استخدام فواعل أمنية غير دولاتية منذ أن تعلن الحكومة على أنها غير قادرة على فعل ذلك في ظل بيئة تتسم بالأزمات والنزاعات، ولذلك يعتبر ماندل أن الفواعل الأمنية الخاصة غير الدولاتية أصبحت في حد ذاتها "مصدر للاأمن" [2].

بالتالي فإن العجز الدولاتي المركزي عن تأديته لوظائفه الأمنية في محيط يسوده مجموعة من المشاكل والأزمات ، والاستعانة بفواعل أمنية خاصة قد يخلق أيضا حالة فوضى وقد يصعد من الأزمةلاسيما إذا كان التخطيط للاستعانة بهاته الفواعل في غير محله وغير عقلاني، وهذا ما يصعب تحقيقه في ظل تسارع وتيرة النزاعات ، مما يصعب من التحكم في سيرورة مختلف وظائف الفواعل الرسمية أو غير الرسمية .

وتشير الأستاذة لياندر Leander إلى وجود مفارقة في خصخصة الأمن، فأسواق الأمن الخاص Private Security Market تؤدي إلى زيادة العرض في السوق الأمنية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في العنف واللاأمن ، فالفواعل الأمنية غير الدولاتية تستهدف التسويق لمنتوجاتها (خدماتها الأمنية)، فهي بإمكانها التأثير على فهم زبائنها حول "ماهية التهديد"، و "كيف للتهديد أن ينتشر" وكيف " يتم التعامل مع

---

[1]-Ibid.
[2]-Ibid ,p12.

هذا التهديد"، بالتالي فإن هذه الفواعل مجبرة على إقناع زبائنها أن "التهديد الذي تراه هذه الفواعل الخاصة هو تهديد مهم ويحب التعامل معه ".[1]

في نقطة أخرى، تبين لياندر كيف أن خصخصة الأمن تعيد تشكيل الحدود الأمنية للدول، فالتسويق الأمني يلعب دور في رسم و وصف "لماذا وكيف بعض الأفراد أصبحوا يهددون الحدود " ، ولذلك فإن لياندر تقدم مثالا عن ذلك من خلال الشركات الأمنية التي يتم توظيفها استغلالها في المطارات ونقاط التفتيش في الحدود...[2]

بالإضافة إلى ذلك، نجد الأستاذة أفنت Avant تبرهن أنه حتميا خصخصة الأمن تعيد توزيع القوة فيما يتعلق بالسيطرة أو مراقبة العنف سواء داخل الدول أو بين الدول والفواعل غير الدولاتية، وتضيف أنه بينما الدول القوية بإمكانها التعامل مع مخاطر وآثار خصخصة الأمن وذلك لما تمتلكه من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية، وغالبا ما تكون الدول القوية هي صاحبة مشروع في خصخصة الأمن، لكن بالنسبة للدول الضعيفة فإنها لا تستطيع إدارة الفواعل الأمنية الخاصةأو التحكم في آليات عملها.[3]

كما نجد الأستاذ سيغرSinger يدافع عن مسألة أن الفواعل الأمنية غير الدولاتية لديها بعض التأثرات على حقوق الإنسان خاصة أثناء النزاعات، فهذه الفواعل تتجاوز المعايير الإنسانية والأخلاقية وفي أحيان كثيرة لا تعترف بها وتتصل من مسؤولياتها هي حال ما تم اتهامها.[4]

1-Ibid , p13.
2-Ibid ,pp13-14.
3 -Ibid.,p.14.
4- Ibid.,p16.

المطلب الثالث: إشكالية الاستعانة الخارجية في توفير الأمن

في مسألةفقدان الدولة لقوتها وقدرتها على التحكم في المشكلات الامنية ، نجد الأستاذ سينغرSingerيبرهن أن مختلف الأطراف مثل الدول الضعيفة أو الفاشلة، القوى الإقليمية، قوات حفظ السلام، أو الشركات الأجنبية، هي بحاجة لدعم أمني بمختلف أشكاله، وهذا ما حدث بداية من1990، فسينغر يرى أنه منذ هذا التاريخ أصبحت الفواعل الأمنية غير الدولاتية تتصرف على انها "الوجه التجاري للنزاعات والحروب " ، وأكثر من ذلك يرى سينغر انه كنتيجة لارتفاع وتزايد الصناعات العسكرية المخصخصة Privatized، فإن دور الدولة في المجال الأمني قد تقلص بالموازاة مع المجالات الأخرى مثل التجارة.[1]

وترى الأستاذة أفنت Avantأن نمو سوق الأمن الخاص هو أمر هام، فخصخصة الأمن من الممكن أن تضعف سيطرة الدولة على استخدام العنف، أو ربما أيضا قد تسهم خصخصة الأمن في تحسين /تطوير سيطرة الدولة على استخدام العنف، و ماكس فيبر بالغ في إعطاء دور كبير للدولة في احتكار استخدام القوة القهرية/العنف لأن دور الفواعل الأمنية الخاصة في المجال الأمني قد تزايد فعلا في العقدين الآخرين، فالدور قد توسع وأصبح يختلف عن ما مضى، حيث أن هذه الفواعل تعرض خدمات أمنية وعسكرية متنوعة، ومن هنا فإن اسواق القوة قد أضعفت ايضا الاحتكار الجماعي الدولي للعنف /القوة في السياسة الدولية وليس فقط الدول التي تمول الفواعل الأمنية الخاصة، وإنما نجد أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف التوصل الى تحقيق أهدافها المختلفة.[2]

---

[1]-Ibid , p19.
[2]-Ibid , p20.

في سياق آخر يرى كل من الأستاذين ناقان وهامرNagan/Hammer أن الاستعانة الخارجية بأطراف دولاتية او غير دولاتية تعتبر نتيجة مدمرة للعولمة وتعتبر تحدd للسلطة السيادية، وان الاستعانة الخارجية بالفواعل الأمنية الخاصة من شأنها إضعاف المبادئ التأسيسية للحكم الراشد والديمقراطية[1].

نجد الأستاذ كراهمان Krahman يبين أن تنامي دور الفواعل الأمنية الخاصة في السياسة العالمية قد ادى الى تغيير أربعة مضامين/مفاهيم تشمل "احتكار الدولة لاستخدام القوة"، " مضمون أن الأمن يتعلق بالجماعات أكثر من الأفراد"، " دور القانون" ، "الرقابة الديمقراطية على توفير الأمن"، بالتالي فإن توافر الخدمات الأمنيةالخاصة يقف عائقا ضد دور الدولة كموفر للأمن، وظهور نظام للحوكمة الأمنية الدولية International Security Gouvernanceالمبني على صناعة وتنفيذ سياسات أمنية مشتركة بين شبكة متداخلة من الدول وفواعل غير دولائية على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي، لكن هذا يؤدي في بعض الأحيان إلى استخدام موارد غير ملائمة، زيادة على ضعف الخبرات الأمنية في المناطق الجديدة و كل ذلك من شأنه أن يخل بعمل الشبكة.[2]

وحسب كراهمان Krahman، فإن الدول نفسها هي التي كانت من العملاء الأساسيين في الدفاع عن ضرورة زيادة ورفع دور الفواعل الأمنية الخاصة في المجال الأمني.[3]

وكنتيجة للاستراتيجيات الإدارية /التخطيطية الليبرالية والتي تتضمن "تخفيض البيروقراطية الإدارية، وإصلاح السوق والخصخصة من اجل تحقيق الفعالية في الأداء

---

[1]-Ibid.
[2] -Ibid, p21.
[3]-Ibid, p22.

الدولاتي،فإن الدول استعانت بخدماتامنية تقدمها فواعل غير دولاتية والتي بدورها تمتلك حيادا سياسيا وخبرة في مختلف المجالات.[1]

وحسب كراهمان فإنه في إطار نظام الحوكمة الأمنية system of Security Governance، فإن الدول والفواعل الأمنية الخاصة ليسوا مستقلين بشكل كلي عن بعضهم البعض، والتعاون والتنسيق بينهم هو أمر مهم، لكن كراهمان يظهر انه توجد بعض المشاكل تكون نتيجة للتعاون بين الدولة والفواعل الأمنية الخاصة في المجال الأمني من بينها الفشل الحكوماتي"ويعتبره على انه فشل وظيفي يتضمن فقدان السيطرة/الرقابة الحكومية، تسييس الفواعل الامنية الخاصة نقص تحمل المسؤوليات، ووجود نوع من التنسيق غير الملائم بين الفواعل العامة /الاجتماعية Public actors والفواعل الأمنية الخاصة، كلها تمثل مظاهر هذا الفشل" .[2]

كما ان كل من كراهمان وليياندر يبينان أن تزايد الدور المنوط بالفواعل الأمنية غير الدولاتية في المجال الأمني، من الأجدر أن يتم اعتباره على أساس أنه " متاجرة بالأمن Commercialisation of Security " ، فهذه الأخيرة تناقش المسارات السياسية المفتاحية من قبيل التغيير المجتمعي، الحوكمة الأمنية، الشبكات الأمنية الهجينة(العامة/ الخاصة والمحلية /العالمية) .[3]

وعلى عكس "خصخصة الأمن" التي تركز فقط على فقدان قوة /سلطة الدولة في المجال الأمني، فإن "المتاجرة بالأمن" حسب ليياندر تسهم بشكل كبير هي فهم تزايد/تصاعد أدوار الفواعل غير الدولائية هي توفير الأمن.[4]

---

[1]-Ibid , p23.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid , p24.
[4]-Ibid.

وبالنظر إلى العلاقة الموجودة بين الدولة والفواعل الأمنية الخاصة نجد أن ليا ندر تحلل كيف أن هذه الفواعل تصبح جماعات ضغط (لوبيات) ومستشارين أمنيين من خلال" المساهمة في أمننة مختلف القضايا"، لذلك فإنه بالرغم من أن صناعة القرارات المرتبطة بالمسائل والقضايا الأمنية تقوم به الحكومات بشكل إجرائي، لكن الفواعل الأمنية غير الدولائية تعتبر فاعلا أساسيا ومهما في حال ما كانت قريبة من تلك الحكومات لأنها ستؤثر على صناعة القرار الأمني.[1]

المبحث الثاني: ماهية النزاع المسلح

إن موضوع النزاع المسلح يعرف مستويات مختلفة ومتباينة في التفسير ووجود صعوبة في تحديد بعض المفاهيم خاصة لأنها متقاربة نوعا ما، ولذلك فإن مسألة النزاع المسلح قد نالت الكثير من الكتابات والدراسات.

المطلب الأول: مفهوم النزاع وعلاقته ببعض المفاهيم

يعتبر مفهوم النزاع من بين المفاهيم التي لم يقع عليها إجماع أو إتفاق فهذا المصطلح يتم خلطه مع مصطلحات ومفاهيم عديدة، ولذلك نرى عديد الإشكاليات المفهوماتية المتعلقة بالنزاع، ومحاولة فهم النزاع بشكل دقيق سيقود بالضرورة الى الوصول الى الدقة في التحليل والاستنتاج لذلك سنحاول تقديم مفهوم النزاع بشكل يجعله أكثر دقة، وادراج مختلف التعريفات المرتبطة به.

يجمع الباحثون في ميدان النزاعات الدولية على ان النزاع هو الجزء الأكثر ظهور في العلاقات الدولية وموضوعاتها، باعتبار انه ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وايضا بدرجات مختلفة، النزاع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق، والعديد من مدارس التحليل تتفق حول الكثير من الافتراضات

---

[1]-Ibid.

المرتبطة بالنزاع كظاهرة، ومنها التي أوردها الاستاذ "بول ويهر Paul Neher" في شكل افتراضات مركزية وهي: [1]

- ✓ النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان .
- ✓ النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيها.
- ✓ النزاع يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، وتمثل احد أعراض الضغوطات التي يواجهها المجتمع.
- ✓ النزاع مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- ✓ النزاع نتيجة لسوء الإدراك، ولسوء التقدير ونقص الاتصال.
- ✓ النزاع عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات .

من خلال هذه الافتراضات يمكن أن نلاحظ أن مفهوم النزاع لا يزال عاما يفتقر الى الدقة، كون هذه الافتراضات تعطي مجمل التصورات والرؤى بمختلف الاتجاهات والمدارس المتخصصة في دراسة النزاعات الدولية.

ويستخدم مصطلح النزاع في العادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية...الختنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة فعلا، أو تبدو وأنها كذلك وفي هذا الصدد يعرف لويس كوسر Lewis Acoser النزاع على انه:

---

[1]- رياض بزرب، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963–1988"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2008/2007، ص ص12–13.

"تنافس على القيم و القوة والموارد يكون الهدف منه بين المتنافسين هو تحييد او تصفية او ايذاء خصوصهم".[1]

ويعرف النزاع أيضا على أنه:"تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية وإعلامية."[2]

وقد وضع الأستاذ ماك سنايدر Mack Snyder مجموعة من الخصائص وهي كالآتي:[3]

- ❖ ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد.
- ❖ يتورط في النزاع طرفين على الأقل.
- ❖ يتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
- ❖ للنزاع نتائج مهمة اي ما يترتب عن هذا النزاع من آثار.

نجد أيضا الأستاذ نيكولاس سواستروم Nicolas Swanstrum يربط النزاع بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف الأهداف والغايات، وأيضا الخيبة والإحباط لأحد أطراف النزاع ، لذلكفهو لا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والسلوكات بشكل أساسي [4].

نجد أيضا معهد هايد لبراغ الدولي لبحوث الصراع يعرفه على انه: "...تصادم المصالح و اختلاف في المواقف على القيم الوطنية على الاقل بين طرفيين

---

[1]- إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص11.

[2]-حسين قادري، **"النزاعات الدولية: دراسة وتحليل "** (باتنة : منشورات خير جليس، 2007)، ص14.

[3]-كمال حداد، **"النزاعات الدولية"** (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر،1997)، ص17.

[4]-Nikolas Swanstrom and Michael Weissam,**“Confict prevention “** , Sweden Central Asian Studies Institute, 2007, p 12.

(الجماعات المنظمة، الدول ومجموعات من الدول، المنظمات) التي هي مصممة على تحقيق مصالحها ونصرة قضاياها "[1]

ومن بين التعريفات المشهورة نجد الأستاذ كارل دويش Karl Deutch يعرف النزاع على انه : " وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض، وهو النشاط الذي لا يتفق مع نشاط آخر، وهو الذي يمنع أو يعرقل حدوث أو فعالية النشاط الثاني، فالصراع يمكن أن يكون صغيرا كوجود خلاف وكبيرا مثل وجود الحرب."[2]

من خلال تعريف دوتش، نلاحظ أنه قدم إلى حد ما "درجات النزاع" ابتداء من الخلاف وصولا الى الحرب.

ويعرف آرون ريمون Aron Rimond النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين على نفس الهدف أو للسعي إلى تحقيق أهداف غير متجانسة.[3]

ويعتبر دنيس ساندل Denis Sandol أن عملية النزاع هي ظاهرة ديناميكية، فهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف – بشكل مباشر–قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.[4]

---

[1] - JURGEN Axt Heiz and Others, **“ Conflict : A Literature Review “** Duisburg, 23 rd February 2006.www. Europeanization .de /download20361439

[2]- Roger Johnson and David W.Johnson, **“About Confict and conflict Resolution “**, The Cooperative Learing at University of Miunesota, 2011, p 16.

[3]–جيمس دورتي وروبرت بالشغراف، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995) ص140.

[4]– عباس غالي الحاني،" **أنماط الصراعات الإثنية** "، متوفر على الرابط:/WWW .Onu.edu.by

بمعنى أن النزاع هو ظاهرة مستمرة ومتطورة بتطور النظم المجتمعية والدولاتية وغير متوقف على مرحلة تاريخية معينة ، وإنما النزاع هو جزء من الماضي والحاضر والمستقبل .

واعتبر مارسيل ميرل Marsal Merlالنزاعات تصنف إلى ثلاثة أنماط تبعا لطبيعة موضوع النزاع: [1]

- ❖ محاولة الحصول على الاستقلال: من قبيل حروب تصفية الاستعمار، الحروب الانفصالية .
- ❖ الرغبة في السيطرة على الحيز: تعديل الحدود، التوسيع الإقليمي على حساب الدول المجاورة .
- ❖ محاولة طرف أو أطراف معينة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها فرض إرادتهم ورغبتهم على خصومهم: الحروب الأهلية، الإنقلابات وكما يسميها مارسيل ميل" الأزمات الإيديولوجية".

يرى جون بورتن John Burton أن النزاع هو حالة تفاعل قائم على التعايش بين فاعلين أو أكثر في حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية(الايدولوجياأو الهوية)[2].

والنزاع أيضا يمكن التعبير عنه على أنه وضع اجتماعي ينشأ حينما يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة ، ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات

---

[1]– مارسيل ميل،" **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ترجمة حسن نافعة (القاهرة المستقبل العربي، 1986) صص506–507.

[2]– إبراهيم بولمكاحل، " **تعريف النزاع والنزاعات الدولية وعلاقته لبعض المفاهيم المتشابهة** " ، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 01.

الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب – كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي على حد سواء– وسلوك في المساومة يصل الى مرحلة العنف.[1]

ومن أهم التعريفات المشهورة كذلك للنزاع، نجد تعريف جون غالتونغ John Galthung، بحيث ينظر الى النزاع على انه مثلث متساوي الأضلاع،وتطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، و زاوية السلوك: [2]

- ✓ **زاوية التناقض Contradiction:** الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف والفاعلين.
- ✓ **زاوية الإدراكPerception** :تشير الى عملية عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن الاطراف أنفسهم (الرؤية)، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر .
- ✓ **زاوية السلوك Behaviour:** تشير إلى تبلور التناقض والرؤية إلى سلوك وتصرف على أرض الواقع عادة ما يتجسد في شكل تهديد أو قهر أو استخدام العنف المسلح (الحرب)، ويؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاثة للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل،وفي حالة توفر المكون الأول فقط والثاني دون ظهور الثالث (السلوكات) فإن النزاع يعتبر كامنا أو هيكليا.

الفرع الأول : التعريف الموضوعي والتعريف الذاتي للنزاع

يوجد اتجاهين في تعريف النزاع وهما كالآتي:[3]

التعريف الموضوعي للنزاع : ينظر هذا الاتجاه للنزاع على انه حالة طبيعية واقعية، بحيث يكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة إدارته.

---

[1]–نفس المرجع السابق.

[2]– نفس المرجع السابق، ص03.

[3]– نفس المرجع السابق.

وعليه فالنزاع وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف والرؤى.

ويعبر كينث بولدينغ عن هذا الوضع بقوله: حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر لعدم التطابق مع رغباته.

التعريف الذاتي للنزاع: ينظر هذا الاتجاه على أن النزاع إدراك مشوه وخاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية وليست طبيعية متأصلة، وبالتالي يمكن العمل على حلها والقضاء على أسبابها.

النزاع هو حالة تذاتانية للموضوع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه، أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).

في هذا الاتجاه يقول جون بورتون أن النزاع يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.

وجوهر الاختلاف بين التصورين يتمثل في كون المصدر الموضوعي للنزاع كحالة محققة واقعية، في حين أن التصور الذاتي يعتبرها حالة أدارك مرضية.

وقد قدم كوينسي رايت Quincy Wrightتعريف موسعا للنزاع، حيث تطرق إلى أربعة مستويات للنزاع تتمثل في الآتي: [1]

- ✓ ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب)
- ✓ زيادة التوتر.

[1]: رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص14.

- ✓ التطويرالجزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الاختلاف (التهديد باستعمال القوة).
- ✓ التدخل العسكري او الحرب لغرض الحل.

وحسب كوينسي رايت فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن.

بشكل عام فإن النظرة الموسعة للنزاعات تدخل في تعريف حالات الاختلاف والتضارب في المواقف والمصالح، حيث تكون أمام نزاع كامن أو هيكلي غير مباشر و غير مادي، وبالتالي فإن النزاع يعمل ضمن قاعدة استمرار اللاتوافق مع إدراك الدول لذلك، الأمر الذي يساعد على فهم سلوكاتهم نتيجة لهذا الإدراك، وليس من الضروري أن يترجم الإدراك إلى سلوك عنفي، فالعنف هو أحد الوسائل من بين أخرى للتعبير عن النزاع.[1]

وهذه النظرة لا تشترط تحول النزاع الى شكله الظاهري المعلن، وهذا ما تؤكده ديناzينس Dinazinesبقولها: " عندما تكون سياسة دولتين غير متوافقتين نكون أمام نزاع ".[2]

فالنزاع يشير الى تعارض الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي أهدافها التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة ختلافيهأكثر منها توافقية [3].

ومن خلال ذلك يمكن الاستنتاج أن النزاع لا يعبر عنه فقط بالوسائل العنيفة، وإنما توجد له تعبيرات في سلوكات غير عنيفة.[4]

---

[1]: نفس المرجع السابق،ص 15.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– نفس المرجع السابق، ص16.

الفرع الثاني : أسباب النزاع

يمكن إحصاء العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي الى النزاع ونذكر منها:

القوة : إن الفاعلين غالبا ما ينظرون إلى الأوضاع المحيطة بهم بناءا على عامل مهم يمس بقائهم وتطورهم وهو "عامل القوة" ، فآثار النزاعات ونتائجها غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية طرف على حساب آخر، والزيادة في قوة طرف على حساب آخر.[1]

الأمن: نجد أن العديد من النزاعات يكون سببها هو اعتقاد طرف أو أطراف أن أمنهمأضحى مهددا من قبل أطراف أخرى، فيسعى كل طرف على تعظيم قوته للحفاظ على أمنه ما يخلق نوعا من التسابق نحو تحصيل أكبر قدر من القيم المادية لتجسيد ذلك الأمن، ما قد يؤدي بهم إلى سوء تقدير وبالتالي الدخول في نزاع متبادل [2].

الايدولوجيا: فنظرا لوجود إيديولوجيات مختلفة ومتعددة في العالم فإن النزاعات غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة طرف في الدفاع عن إيديولوجية أو محاولة نشرها إيمانا منه على أنها الأفضل، ما يكرس النظرة الاستعلائية التي تدفع نحو الدخول في النزاع.[3]

العدالة والمساواة: تحدث النزاعات نتيجة أن طرفا معينا يشعر أنه مظلوم ومضطهد من قبل طرف آخر، فالتفاوت في مضامين العدالة والمساواة قد يخلق نزاعا بين

---

[1]- محمد أحمد عبد الغفار، "**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** "(الجزائر: دار هومة،2003)، ص 187.

[2]- حسين بوقارة ، مرجع سبق ذكره ، ص39.

[3]- نفس المرجع السابق.

الطرفين، أما توفر العدالة والمساواة بين مختلف الأطراف قد يؤدي إلى إزالة أسباب حدوث النزاعات .[1]

الفرع الثالث : علاقة مفهوم النزاع ببعض المفاهيم الأخرى

يتداخل مفهوم النزاع مع العديد من المفاهيم والمصطلحات، ولذلك سنحاول التفريق بقدر الإمكان بين مفهوم النزاع ومختلف المفاهيم الأخرى على اعتبار أن النزاع هو مفهوم مرن:

- **عدم التوافق:** بالاعتماد على كل ماسمارز Messmarsوالبر ت ستتر Albert Stater، فإن موضوع "عدم التوافق " في النزاع بين الأطراف، يتم أخذه كأساس لتصنيف النزاع إلى فئتين: نزاعات غير عنيفة ونزاعات عنيفة، وغياب العنف لا يعني تلقائيا غياب النزاع، والتضارب وعدم الاتفاق حول المصالح يمكن أن يستمر دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه، وعندما يكون النزاع قائما بالفعل فهذا يعني فقط غياب الأساليب العنيفة التي تستخدمها الأطراف في النضال من اجل حل الخلافاتحول القضايا التي تتعارض والتي لها أهمية وطنية بالنسبة لهم، فهنا الأطراف لا تستخدم القوة ضد بعضها البعض ومع ذلك فإن وجود النزاع غير العنيف يجب أن يكون ملاحظا ومعترفا به خارجيا، وكذلك على الأقل من جانب واحد من الأطراف التي لا تستخدم القوة ضد بعضها البعض، ومع ذلك فإن وجود النزاع غير العنيف يجب أن يكون ملاحظا ومعترفا به خارجيا، وكذلك على الأقل من جانب واحد من الأطراف المعنية.[2]

---

[1]– محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص191.

[2]– إكرام بركان، مرجع سبق ذكره، ص12.

وحسب تصيف COSIMO، هناك نزاع كامن لا يمكن اكتشافه من دون وجود بعض العلامات الواضحة التي تدل على موقف معين، أو تعارض بين مصلحة طرفين على بعض المسائل لذلك فإن "عدم توافق" المواقف والخلافات المنصوص عليه و تصادم المصالح في النزاعات الكامنة، يجب أن تكون على نحو المطالب الخاصة لقضية القيم القائمة أو الأهداف والمسائل التي تكون لها أهمية وطنية.[1]

ويرتبط حدوث عدم التوافق بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين، وهنا يجب الإشارة الى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن ألا ينتج أيّا من أنواع الأذى والضرر أوأي نتائج محددة.

- **الاختلاف:** يكونفي المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو يشترك في إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، والاختلاف يتطلب توفر أو تحقق الرغبة من جانب طرف أو أطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، بل أن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف الأخرى، فإدراك أنه يوجد قدر من الإختلاف في موقف طرفين أو أكثر من الأطراف المعنية في النزاع ليس بالمشكلة الصعبة، و من جانب آخر، يرافق النزاع مستويات معينة من سوء الفهم مما يؤدي الى المبالغة في تصور اختلاف كبير، و إذا ما تمكنا من فهم صحيح لمجالات الاختلاف، فإن ذلك سيسهم في المساعدة على حل المشاكل ومعالجة الاحتياجات الحقيقية للطرفين، ومن هنا فإن الاختلاف بحد ذاته ليس سببا للنزاع، وإنما مصدر للنزاع فقط.[2]

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص12-13.

[2]- نفس المرجع السابق، ص13.

بشكل عام، فإن المشاركين في النزاعات كأطراف يميلون للرد على هذا الاختلاف بناءا على تصوراتهم للوضع وإدراكهم له بالنظرة الذاتية، أكثر من النظرة الموضوعية ، وعلى هذا النحو يشكل الأطراف تصوراتهم وردود أفعالهم من خلال القيم والثقافة والمعتقدات، والمعلومات والخبرة...، وهو ما يؤدي إلى نشوء ما يسمى ب"التهديدات المتصورة، أكثر من التهديدات الحقيقية التي تواجهها "، رغم أن المصدر لا يصبح واقعا في حد ذاته، إلا أن سلوكات الأفراد، وردودهم...أصبحت معدلة بإدراك وتطور الشعور بالتهديدات التي تواجههم.[1]

- **الصراع:** يعتبر مفهوم النزاع من ابرز المفاهيم المتشابهة والمتداخلة مع مفهوم الصراع، وقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع في معجمة لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة بحيث على طرف معين أن يصرع الآخر.[2]

كما تأخذ العديد من الموسوعات الأجنبية بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف"أو " كفاح ضد الغير"، في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف "أو التعارض "أو "التنافس في الأفكار"، وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع.[3]

وهناك من يعرف الصراع بأنه التعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية، كما أن أساليب التعامل مع كل موقف يختلف، فقد

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص14.

[2]–إبراهيم بو لمكاحل، مرجع سبق ذكره، ص02.

[3]– نفس المرجع السابق، ص03.

يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره و منع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية.[1]

من خلال ذلك،يظهر أن النزاع اقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد ان النزاع هو الخلاف بين اتجاهات طرفين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة.

ويمكن للنزاع أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة.[2]

ونجد أن الأستاذ كمال حماد يرى أن مفهوم النزاع بشكل عام يتناول خلاف تاريخي حاد حول منافع محددة مثل الحدود،المياه...بين طرفين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية وقد يتشعب النزاع أو يتقلص بتدخل الطرف الخارجي، أما مفهوم الصراع فيتناول وجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة ، ويمكن أن يكون موضوع الصراع حدود أو ثروات طبيعية ولكن يتضمن بعدا إيديولوجيا أو دينيا...[3]

إن مفهوم الصراع ينطبق على ما يسميه ادوارد عازار Eduard Azzar النزاعات المؤجلةProjected والتي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم"، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات، ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.[4]

فمفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، وقد يمتد بجذوره إلى الماضي ويؤثر على العلاقات في الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص03.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– ناصيف يوسف حتى،" **<u>النظرية في العلاقات الدولية</u>** "(بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ص327.

...ولهذا هو متأصل في إدراكات الشعوب على أن "الأخر" الذي نحن معه في صراع هو عدو ابدي، وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدة والامتداد، ولهذا عادة ما يبحث الأطراف عن السلام عندما يكونون في حالة صراع ، وعن التسوية عندما يكونون في حالة نزاع[1].

ويرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة ، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلحاق الأذى والضرر المادي أو المعنوي بالأطراف الأخرى، في حين يشير النزاع إلى درجة اقل حدة واقل شمولا في الاختلافات [2] ، فغالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة، في حين أن النزاع يشتمل على مسائل وقضايا محدودة وواضحة من البداية،كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحافظ على مصالح معينة تخص كلا الطرفين أو الأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع[3].

- **التوتر:** يعتبر وضعية من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين طرفين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا ودافعا للدخول في النزاع والأزمات الدولية، أو يكون نتيجة لهذا النزاع حيث من الممكن أن تتصاعد حدة وشدة التوتر لتصل الى مرحلة تتحول معه الأزمة الى نزاع، قد يكون هذا الأخير مسلحا، وبشكل عام فإن أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع.[4]

فالتوتر يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة والتي تنجم عن تغيير مواقف الأطراف وسياسات بعضها تجاه الآخر ، ما يعني أن التوتر يمثل حالة

---

[1]–رياض بوزرب،مرجع سبق ذكره ص03.

[2]–إبراهيم بولمكاحل،مرجع سبق ذكره، ص03.

[3]– نفس المرجع السابق.

[4]– حسين قادري، مرجع سبق ذكره، ص30.

سابقة على النزاع، إذ قد يكون الأخير كامنا ولكن يظهر بسبب التوتر يمثل حالة
سابقة على النزاع، إذ قد يكون الأخير كامنا ولكن يظهر بسبب التوتر .[1]

ويعرف مارسيل ميرل التوتر على انه:

"مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل الى اللجوء الى القوات المسلحة، إنما يعود الى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع " .[2]

فالتوتر ليس هو النزاع، والنزاع يشير الى تعارض فعلي وصريح وجهودوأنشطة متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، أما التوتر هو مجرد حالة عداء وخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وبذلك فإن التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.[3]

الأزمة: تعبر الأزمة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين الطرفين المتخاصمين لا يصل الى مرتبة الحرب بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف، والأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة للدولة الاخرى، وهي لا تعني نشوب الحرب بل تذهب الى اتخاذقرار فاصل إما بتسوية الازمة سلميا والتخلي عن فكرة الصدام المسلح أو بتصعيدها الى حالة الحرب بين الأطراف وعليه فإن الحرب لا تدخل في سياق الأزمة بل هي مرحلة متميزة عنها وقد يكون نتيجة لها إذا ما تم اتخاذ قرار بذلك.[4]

وتعرف الأزمة كذلك على أنها تحول فجائي عن السلوك المعتاد اي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الأساسية لأحد أطراف النزاع (أفراد،جماعات،دول)، مما يستوجب اتخاد وتبني قرارات سريعة في وقت ضيق، وظروف عدم اليقين ، وذلك حتى لا تنفجر

[1]- إكرام بركان ، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره،499..

[3]- دورتي جيمس وروبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

[4]- حسين قادري، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (لاسيما المواجهة العسكرية في حالة كون أطرافاالأزمة دولا).[1]

وقد ركز الباحثون في تحديد مفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول منها:[2]

- ✓ المفاجأة ؛ فالأزمة غير متوقعة.
- ✓ تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الازمة وتعارض مصالحها.
- ✓ نقص وعدم دقة المعلومات.
- ✓ قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

- **الحرب:**توجد تعريفات عديدة للحرب على اعتبار أنها مفهوم واسع، **فغاغستون** بوتولGaston Butoul يعرف الحرب على أنها: "صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة...فالحرب صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب الى تدمير الحياة البشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات "[3].

ويرى هادلي بول Hedly Bulأن الحرب عنف منظم تقوم به وحدات سياسية، لأنها ضد بعضها البعض، فالعنفليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدات سياسية ضد بعضها البعض، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويرى أيضا أن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا مالم يكن موجها ضد وحدة سياسية

---

[1]– منير محمود بدوي، " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع "، **دراسات مستقبلية** ، العدد 3،يوليو 1997، أسيوط ، ص45–46.

[2]– عليوة السيد،" **إدارة الأزمات والكوارث : حلول عملية–أساليب وقائية** " (القاهرة : مركز القرار للاستثناءات ،1997، ص06.

[3]– فولرس، " **إدارة الحرب: من 1789 حتى أيامنا هذه** "، ترجمة أكرم الديري (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971) ص ص 92–93.

أخرى ، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة ضد مواطنيها ليس حرب لأنه عنف موجه ضد أفراد [1].

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع، فالحرب لا تتم في صورة واحدة فقط وبأسلوب ومنهج واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أوإيديولوجيا.[2]

المطلب الثاني: تيبولوجيا النزاع المسلح

من وجهة نظر تاريخية، فإن مصطلح "النزاع المسلح" ليس جديدا بشكل كلي في منظومة القانون الدولي، فهذا المصطلح قد رافق دائما مصطلح "الحرب" كأحد تجلياته أو تعبيراته، فعلى سبيل المثال فإن اتفاقية لاهاي لسنة 1907 نصت على أن جميع الأطراف ملزمون بتكثيف الجهود والسعي للحفاظ على السلم والوقاية من النزاع المسلح "بين الأمم .[3]

من الصعب الوصولإلى تعريف عام ومقبول وعملي لمصطلح "النزاع المسلح" لذلك نجد تعريفات عديدة ومختلفة لهذا المصطلح، وبشكل عام فإن النزاع المسلح يعرف على أنه:

"استخدام القوة المسلحة من طرف ضد أطراف أخرى قد تكون دولا أو مجموعات مسلحة فيما بينها أو بين حكوماتها"[4]

---

[1] - Hedey Bull, **‘ The Anarchical Society :A Study of Order in World Politics ‘** (London : The Maciullian Press LTD ,1977) ,p.184.

[2] – مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي،" **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط"** (القاهرة: مكتبة غريب.س ن) ص 08.

[3]-Josef Mazek , "Armed Conflicts and the Use of Force”, **Cyil** 1(2010), p90.

[4]- Ibid.

توجد كذلك نزاعات مسلحة متنوعة ذات طبيعة متغيرة، فالعصابات المسلحة وغير النظامية وحتى المرتزقة في حال ما تم دفعها الى استخدام القوة المسلحة، قد يؤدي إلى الوقوع في نزاع مسلح أيضا.[1]

لذلك فحتى الاتفاقيات الدولية والبروتوكلات الإضافية لم تحدد بدقة مفهوم "النزاع المسلح" نظرا للطبيعة غير الثابتة التي يتميز بها.

وللتدقيق أكثر يمكن القول أن النزاع المسلح هو:

"مفهوم يطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن أن تحدث بين دولتين أو أكثر أو بين دولة بالمعنى القانوني الدولي، كما يمكن أن يحدث بين دولة وبين جماعة منشقة، أو بين جماعتين عرفتين أو طائفتين، أو مجموعات إيديولوجيا مختلفة ضمن دولة واحدة أو عدة دول"[2].

ويخرج عن هذا التعريف النزاعات القانونية غير المسلحة والنزاعات التي لا تصل الى حد وصفها بالنزاع المسلح من قبيل الإضرابات والتوترات والأعمال العدوانية المنفردة التي ترتكبها المجموعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية، كما ان تعريف النزاع المسلح يحمل أهمية كبرى، إذ عليه يتوقف مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني ، وذلك من خلال اتفاقيات جنيف الاربعة لسنة 1949، وكل حالة لا تصل أولا يمكن وصفها بالنزاع المسلح تبقى خاضعة للقانون الوطني للدولة.[3]

---

[1] -Ibid.

[2] –أحمد اشراقية، "**<u>تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل</u>**"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة–الأردن– بعنوان " التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني ،2016،ص05.

[3] – نفس المرجع السابق.

من الملاحظ أن القانون الدولي الإنساني قد حاول إعطاء تعريف النزاع المسلح من خلال مختلف الاتفاقيات والبرتوكولات، لكن يبقى من الصعب جدا الوصول إلى تعريف دقيق حتى في إطار نفس الميدان.

نجد أن تقرير النزاعات المسلحة Armed Conflict Reportالذي يصدره سنويا "مشروع بلاوتشاير Project Blueshares » يعرف النزاع المسلح بناءا على الخصائص المفتاحية التالية: [1]

- ✓ النزاع المسلح هو نزاع سياسي.
- ✓ النزاع المسلح يتضمن معركة مسلحة من طرف قوات مسلحة رسمية او قوات تابعة لفصيلة أو فصائل مسلحة لديها أهداف سياسية.
- ✓ وجود 1000قتيل على الأقل، قتلوا مباشرة أثناء النزاع .

والنزاع المسلح محكوم عليه بالنهاية، إذا حدث وقف رسمي لإطلاق النار أو اتفاق سلام وذلك بعد حدوث 25 معركة قاتلة على الأقل لمدة سنة [2].

كما النزاع المسلح يتضمن معارك ضخمة وعددا كبيرا من القتلى، حيث أن هناك علاقة قوية بين هذه المعارك والنزاع المسلح، فهذا الأخير يخلق ظروفا وسياقات لتكون المعارك الضخمة أحد هذه السياقات والأعداد الكبيرة للقتلى أحد نتائجه، لذلك فالوقاية من النزاع المسلح سيؤدي بالضرورة إلى الوقاية من النتائج الكارثية للقتل.[3]

لذلك من الملاحظ أن مفهوم النزاع المسلح يلتقي مع مفهوم الحرب في فكرة المعارك الدموية الفتاكة والأعداد الكبيرة من القتلى سواءا أطراف النزاع أو المدنيين.

---

[1] -Ernie Regehir ,**<u>« Armed Conflict : Friends and Drivers »</u>**Background Paper, Peacebuilding Studies Institute, Ottawa, Marh 14, 2011,pp-02-03.
[2]-Ibid.
[3]- Ibid, 03.

فالنزاع المسلح الذي يكون داخل الدولة يعتبر نزاعا سياسيا يتضمن نضال المدنيين من اجل تغيير داخلي، ومثال ذلك الحركات الانفصالية التي تتكون عادة من مجموعة من الأشخاص وتكون خاصة أقلية، والتي تتبنى الخيار المسلح من اجل النضال وإقامة كيان مستقل داخل الدولة ذاتها أو منفصلة عنها.[1]

والنزاع المسلح أيضا يتمظهر في وجود مجموعة من الأشخاص يكونون مسلحين ومستعدين للقتال من اجل الحصول على السلطة، فالنزاعات المسلحة ليست حكرا على الأطراف الرسمية (القوات المسلحة الرسمية) فقد تكون أيضا الميلشيات طرفا في ذلك، فهذه الأخيرة تعتبر مجموعات شبه عسكرية، وقد يؤدي سقوط المؤسسات الرسمية للدولة خاصة المؤسسات الامنية والقضائية إلى بروز مثل هذه المجموعات شبه العسكرية التي بدورها تمثل محركا اساسيا للنزاعات المسلحة.[2]

كما ان النزاعات المسلحة من الممكن ان تنتهي بطرق مختلفة، من خلال اتفاق سلام، انتصار نهائي لأحد الأطراف حيث أن الطرف الآخر لم يعد قادرا على المواجهة ومواصلة القتال.[3]

وللنزاعات المسلحة مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية وهي كالآتي

الفرع الأول: المصادر الداخلية للنزاع المسلح

أ/ المخاوف الجماعية:

لقد توصل الدارسون لعلم النزاعات المسلحة أن هذه الأخيرة تحدث كنتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية، كالأمن من الاعتداء الفيزيولوجي، وحق الرفاهية والاعتراف

---

[1]-Peter Wallensteen and Margareta Sollenlierg, “ Armed Conflict Complexes 1989-97 ” **Journal of Peace Research**, Vol 35, no.5 (1998), p621.
[2]- Williams .A , “ Violent Nationalist Conflicts and the End of the Cold War » , **Journal of Peace Research**,Vol 37,no.1 (2000),p105.
[3]- Ibid.

بالهوية الثقافية وعملية اتخاذ القرار والتحكم في الموارد الطبيعية ، ويضيف الى ذلك كل من لايك Lake و روتشيلد Rothschildمصدر الآخر للحاجات الانسانية وهو "المخاوف الجماعية "مما يخفيه هذا العامل في المستقبل من تحريك النزاعات العرقية [1].

ب/ الأحقاد التاريخية :

-يرى كل من قور Gurrوهارف Harffإن هناك 4اسباب للأحقاد التاريخية وهي:[2]

-الغزو

-عملية بناء الدولة

-الهجرة

-التنمية الاقتصادية

لذلك فالعديد من النزاعات المعاصرة تعبر عن حالة إنعكاس مستمر لدورة الأحقاد سواء كانت عرقية أو إبادة ثقافية، بحيث أن العنف يسهم في زيادة حدة العداء والمخاوف التي يمكن أن تستمر لأجيال عديدة وعندما تحدث تغيرات مفاجئة من البيئة بمختلف جوانبها تظهر تهديدات امنية جديدة .[3]

الفرع الثاني: المصادر الدولية للنزاع المسلح

لقدأشارت دراسة مهمة الأستاذ غور إلىأن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها،وترتبط فيما بينها بروابط اللغة.لذلك فإن اندلاع نزاع في دولة ما، يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة

---

[1]– سميرة ناصري، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في ادارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2010/2009، ص .53

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– نقس المرجع السابق، ص 53.

المتمردين،وحركة اللاجئين عبر الحدود، وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة ولدى نفس القومية.[1]

وقد تتبع أقلية في دولة ما لجماعة مهيمنة في دولة أخرى مما قد يؤدي بهذه الجماعة إلى أن تلتحق بالجماعة الأم المهيمنة في الدولة الأخرى، ففي الدراسة التي أجراها الاستاذ غورحول أسباب ومضامين النزاعات العرقية ، غالبا ما تندلع عندما تبدأ الدولة المتعددة الأعراق في الانقسام وتنجح جماعة منها في الانفصال كنتيجة لذلك، بالإضافةإلىأن بعض الدول يمكن أن تنخرط في النزاعات العرقية لأسباب إستراتيجية كما يحدث في منطقة البحيرات واسيا الوسطى والصغرى.[2]

وهناك ما يثبت أيضاان التدخلات الخارجية غالبا ما تؤدي الى تصعيد النزاع، فإذا ما تدخلت دولة أوأكثر في نزاع ، فإن هذا الأخير يظهر في شكل استغلال الدولة المتدخلة أكثر من كونه محاولة لتسوية المشكلة، وقد يؤدي تدخل دولة في الدولة الأخرىإلى تدخل مضاد من قبل دولة ثالثة ، ما يؤدي غالبا إلى تأجيج النزاع المسلح وتصعيده.[3]

كما ان العديد من الدارسين ينظرون الى المصادر الدولية للنزاع المسلح من نقطتين:

- أن معظم الاضطرابات التي حدثت في إفريقيا ومنطقة البلقان وعلى طول حدود جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة في عقد التسعينات ، تعود إلى ما أفرزته نهاية الحرب الباردة ، بحيث ألغت القواعد والحدود التي كانت تحكم النظام الدولي القديم ولم تكن معالم النظام الدولي الجديد قد اتضحت تماما، وهذه الضغوطات الدولية عرضت تسببت في خلق الأزمة التي واجهتها تلك الدول والتي كانت من أعراضها نشوء النزاعات المعاصرة .[4]

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص54.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع السابق.

[4]- نفس المرجع السابق ، ص59.

- أن هناك تحليلات للمصادر المنتظمة للنزاعات باستثناء موضوع صراع الحضارات والذي سيكون صراع المستقبل وفقا لبعض الفرضيات، وعلى وجه الخصوص الصراع الجيوسياسي –الغرب والآخرون– ولذلك فإن التركيز ينصب على ثلاثة اتجاهات تتداخل مع بعضها وهي: عدم المساواة في التوزيع العالمي للثروة، القوة الاقتصادية، والضغوط البيئية على الإنسان والتي تسبب فيها النمط الاستهلاكي للطاقة في العالم المتقدم، بالإضافة إلى النمو السكاني في العالم النامي، وهذا ما يجعل من الصعب تحسين المستوى المعيشي للإنسان من خلال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التقليدي.[1]

وللنزاع المسلح أنواع وهي كالآتي :

أولا/ النزاع المسلح الدولي :

يمكن في البداية إعطاء مثال عن نزاع مسلح دولي، فالحرب التي شنها التحالف الأمريكي البريطاني على العراق سنة 2002 بحجة تتميز الأسلحة ذات الدمار الشامل، و النزاع بين الأرجنتين وشيلي –الحرب بين العراق وإيران كلها نزاعات مسلحة دولية [2].

---

[1]- نفس المرجع السابق .

[2]–أحمد اشراقية، تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل "، مرجع سبق ذكره، ص06.

لذلك فإن النزاع المسلح الدولي يتألف من عنصرين أساسين : "المسلح والدولي"، كما أن القانون الدولي الإنساني لم يحدد مستوى العنف المطلوب في العمليات المسلحة الدولية، فمجرد سقوط جرحى هذه القوى المسلحة أو من المدنيين من الدولة الأخرى ، ووقوع قوات في الأسر ، أو بمجرد ممارسة سيطرة القوات المسلحة على جزء من أراضي الدولة المقابلة دون موافقتها فيلزم عندئذن احترام الاتفاقيات الانسانية.[1]

كما انه ليس من الضروري أن تمتد زمنيا الأعمال العسكرية أو أن يسقط عدد محدد من الجرحى لتصنيف النزاع أنه دولي، فقد اعتبرت محكمة يوغسلافيا سابقا أنه "يعتبر نزاعا دوليا في كل مرة يكون هناك لجوءا للعنف المسلح بين الدول".[2]لكن لابد من الإشارة إلى أن اللجوء إلى العنف يجب ان يكون مقصودا بغض النظر عن نتائجه، فالعنف العابر للحدود عن طريق الخطأ غير المقصود لا يعتبر نزاعا مسلحا دوليا، ويخرج عن إطار النزاع المسلح الدولي.[3]

وقد حددت اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1949، والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية والملحق التابع لها، أطراف النزاع المسلح الدولي كالآتي :[4]

1-الجيوش النظامية التابعة لأحد الأطراف.

2-مجموع الميلشيات والمتطوعين إذا توافرت فيهم الشروط التالية:

- ✓ أن يكون على رأس المجموعة شخص مسؤول عن عناصره.
- ✓ أن يكون لدى المجموعة شارة مميزة.
- ✓ حمل السلاح بصورة مفتوحة.

[1]- نفس المرجع السابق ،ص60.

[2]- نفس المرجع السابق

[3]- نفس المرجع السابق

[4]- أمل يازجي، مرجع سبق ذكره، ص117.

✓ التقيد بقواعد وأعراف الحرب أثناء العمليات القتالية.

3-سكان الأقاليم غير المحتلة والتي باقتراب العدو تحمل السلاح عفويا لمواجهة الغزو ودون أن يكون لديها مسبقا الوقت الكافي لتنظيم ذاتها وفق ماجاء في الفقرة السابقة، وشرط أن تحترم قوانين الحرب وأعرافها، ويعد هؤلاء الأشخاص عند استسلامهم أو أسرهم "أسرى حرب" ، لهم ما لأسرى الحرب من حقوق وما عليهم من واجبات .

وكانت المادة 13 من اتفاقية جنيف الأولى قد أضافت إلى الفئات المذكورة أعلاه الفئات المذكورة أعلاه الفئات التالية: [1]

1- افراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولائهم لحكومة او سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

2-الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا جزءا من مثل المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية والمرسلين الحربيين.

3-أفراد الأطقم الملاحية للسفن والطائرات المدنية التابعة لأحد الأطراف والذين لا يتمتعون لحماية أفضل بموجب أحكام القانون الدولي.

ثانيا: النزاع المسلح غير الدولي

لقد ضع مفهوم النزاعات غير الدولية لتطور ملحوظ، فقد بدأ في اتفاقيات جنيف لعام 1949، ثم تتطور مع مرور الزمن لتخرج مجموعة من النزاعات من إطارها الداخلي ولتصبح نزاعات مسلحة دولية، ولذلك فقد عالج القانون الدولي مسالة النزاع المسلح غير الدولي وفق مواد مختلفة، إذ قدم مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الذي عقد في ستوكولم

[1]- نفس المرجع ، ص117.

سنة 1948 مجموعة من المعايير غير الملزمة، بحيث يمكن في حال توافر بعضها أو كلها، تصنيف النزاع على أنه نزاع مسلح دولاتي وليس مجرد عصيان وهي: [1]

–أن يملك الطرف المتمرد قوة عسكرية منظمة وسلطة مسؤولة عن أعمالها، تعمل على بقعة من إقليم معين ولديها القدرة على احترام أحكام اتفاقات جنيف الأربعة.

–أن تكون الحكومة الشرعية مضطرة لاستدعاء الجيش النظامي لمحاربة المتمردين .

– أن تكون الحكومة قد اعترفت لهم بصفة المحاربين ا وان يدعي هؤلاء أنهم محاربون، أو أن تعترف لهم الحكومة بهذه الصفة فيما يتعلق فقط بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، أو إذا كان النزاع قد رفع إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة على انه نزاع يهدد الأمن والسلم الدوليين أو يشكل حالة عدوان.

– أن يكون للمتمردين نظام يمثل خصائص الدول، وان يمارس المتمردين السلطة على جزء من المواطنين في منطقة معينة من الأرض، وأن تكون قواتهم المسلحة منظمة تحت سلطة منظمة وقادرة على التقييد بأعراف الحروب وقوانينها.

–ان تعترف هذه السلطة بانها مرتبطة بالأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات .

كما أن البروتوكول الثاني لعام 1977.يعرف النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها النزاعات التي تدور على إقليم احد الأطراف لسامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة او جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنشقة، وقد أخرجت الفقرة الثانية من هذه المادة "حالات الإضرابات والتوتر الداخلي ذات أعمال

[1]– أمل يازجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 135–136.

الشغب وأعمال العنف الفرضية النادرة وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد نزاعات مسلحة.[1]

فالقول بوجود نزاع مسلح غير دولي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية منها: إنالأعمال العسكرية تصل لدرجة معينة من الجسامة والاستمرارية، وان المتمردين يسيطرون عمليا على جزء من الإقليم وان كان هذا المعيار واسع لدرجة كبيرة فهو لا يتطرق مثلا لمدة السيطرة وهل هي سيطرة مدنية أو عسكرية، وأيضا أن المتمردين يملكون نوعا من التنظيم المتقدم، ولذلك من اجل لتحقيق من الشروط السابقة يجب العودة لكل نزاع بعينة والبحث في الأوضاع الميدانية القائمة ومنها معيار النظر مثلا في استخدام الدولة لقواتها العسكرية في حالة عدم قدرة رجال الأمن على السيطرة على الأوضاع، وكذلك نوعية الأسلحة المستخدمة، وتكرار الاصطدام بين القوات الحكومية والمتمردين، واخبرا يمكن الأخذ بمعيار عدد الضحايا من المدنيين، ولذلك في حال عدم توفر أي من المعايير المذكورة سابقا فإننا لا نكون أما نزاع مسلح غير دولي[2].

ثالثا/ حروب التحرير الوطنية :

تعتبر حروب التحرير الوطنية نزاعات مسلحة حيث يناضل الشعب من اجل ممارسة حقه في تقرير المصير Self –determination، والمثال التقليدي لذلك هو النزاع المسلح الذي يتضمن نضال شعب معين ضد قوة استعمارية من اجل الحصول على الاستقلال ، حيث أن هذا النوع انتشر بكثرة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أين قامت

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص137.

[2]– عبد السلام هماش، "مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وأثره على تكييفيها القانوني"، مرجع سبق ذكره ، ص13

شعوب أمريكا اللاتينية بالنضال ضد الاسبانيين والبرتغاليين بهدف طردهم والحصول على الاستقلال.[1]

رابعا/ النزاعات المسلحة الداخلية المدوّلة Internationalized :

النزاع المسلح الداخلي المدوّل يعرف على انه نزاع مسلح غير دولي تحول إلى نزاع مسلح دولي وذلك بعد تدخل دولة أخرىسواء عن طريق مجموعة متمردة محلية (حرب بالوكالة)، أو عن طريق القوات المسلحة الرسمية للدولة المتدخلة، ولذلك فإن تحديد وجود هذا النوع من النزاعات يمكن ان يكون صعبا بسبب نقص كل المعلومات التي تثبت وجود مثل هذه العمليات العسكرية، وايضا بسببالحساسية السياسية لمثل معايير تحديد هذا النوع من النزاعات، لكن بالرغم من صعوبة التحديد، اصبحت النزاعات المسلحة الداخلية المدولة منتشرة بشكل كبير في الوقت الراهن وذلك بسبب تنامي الحاجة الى الموارد الطبيعية.التي تكون احيانا مهملة، إضافة غلى العولمة الاقتصادية وايضا بسبب الاحداث والهجمات التي لها علاقة مع مسألة الارهاب ولذلك فالدول تستغل مثل هذه الحجج للتدخل في النزاعات الداخلية.[2]

خامسا/ النزاعات المسلحة الدولية المدوّلة :

يقصد بالنزاعات المسلحة الدولية المدولة بتلك النزاعات المسلحة الدولية بين دولتين وذلك عن طريق الوكالة من خلال ان الدولة معينة التي تقوم بدعم الدولة الوكيلة Proxy State تسحب نفسها من النزاع، وتكون النتيجة أن النظام الرسمي القائم يتحول من وضعية نزاع مسلح دولي إلى وضعية نزاع مسلح غير دولي [3]

[1] -Sten Verhoeven ,**" International and Non- International Armed Conflicts "** ,Working Paper ,Institute for Internatonal Low , March 2007, p 12.
[2]-James Stewart, " Fragmented Armed Conflicts and Internationalized International Armed Conflicts ",**Collegium** N.40, Autumn,2010, p49.
[3] -Ibid.

المبحث الثالث: إدارة النزاع المسلح

إنإدارة النزاع المسلح يمكن القول عنها أن علم وفن، فهو مجال قائم بحد ذاته له منهاجه وأساليبه وطرقه الخاصة التي يجب فهمها ومراعاتها. حتى يمكن الوصول إلى الإدارة الناجحة النزاع المسلح.

المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاع المسلح وعلاقته ببعض المفاهيم

لقد اختلفت التعريفات من باحث إلى آخر حول مصطلح "إدارة النزاع المسلح" وذلك باختلاف المدارس التي ينتمي إليها كل باحث، فجلين سنايدريرى أن إدارة النزاع مبنية على ممارسة التحكم والرقابة بواسطة القيادات (القادة)المتورطين في أزمة معينة، وذلك بهدف تقليص فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب، أي أن كل دولة ترغب في إدارةالأزمة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها إلىأقص حد في النتيجة النهائية وحل القضية أو المسألة موضوع النزاع [1].

كما أنإدارة النزاع تقوم على تبني برامج وخطط سياسية مقصودة، تهدف إلى التحذير من الأفعال والتصرفات والنوايا المرتبطة بأعداء حقيقيين أو محتملين، وذلك بهدف ردع هؤلاء الأعداء في حالة ما إذا فشل التوفيق أو التحكيم . وحل مثل هذا النزاع لكي لا يهدد اهداف داخلية أو خارجية هامة.[2]

يرى يوهان جالتونغ بأن إدارة النزاع تقصف بأنها دراسات محافظة ومتميزة بطبيعتها المنهجية، وبحكم التعريف للطرف الأقوى إذا كان محور تخفيف حدة النزاع هو محور دراسة إدارة النزاع، فالنتيجة ستكون ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على

---

[1]– "بوهان غالتونغ: أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع"، ترجمة : أحمد يوسف ، **السياسة الدولية**– العدد1–أكتوبر 1972، ص240.

[2]- G.H.Snyder and P.Diesing, **“Conflict Among Nations “** (USA :Princeton University Press , 1977), p 27.

القوة، وتجهيد الوضع القائم، أي الهاء الطرف الأضعف لكي لا يحمل السلاح ضد الطرف الأقوى، حيث أن الأستاذ شميتر يؤكد على ذلك برؤية أن مفهوم إدارة النزاع أصبح يسيطر عليه إيديولوجيا تعتقد أن النظام له قيمة تفوق قيمة التغيير، وأن هداف إدارة النزاع هي شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، لأنه يقدم لصانعي القرار في الدول الكبرى المعلومات اللازمة العمليات الضبط والتحكم والاندماج داخل النظام الدولي.[1]

نجد أيضا أن كل من Reganو Bercoreitch يقدمان تعريفا يحددان إدارة النزاع بأنها:المساعي التي تباشرها الأطراف المعينة ذاتها أو أطرافا ثالثا لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين، والإدارة الناجحة للنزاع هي تلك التي تقود إلى حل كلي للقضايا الخلافية بما ينجد عنه من تغير في الواقف والسلوكات أو على الأقل التوصل إلى تسوية مقبولة أو وقف لإطلاق النار مثلما هو معهود في العلاقات بين الدول.[2]

أما William Zartman فيرى بأن إدارة النزاع هي القضاء على العنف من خلال التعامل معه على المستوى السياسي وتغييره من نمط التفاعل من نمط تدميري إلى بنائي عن طريق المعاهد الأكاديمية والمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية والتي أصبحت لها تأثير قوي في إدارة النزاع .[3]

كما يعرف قاموس "مصطلحات ومفاهيم في دراسات السلام والنزاع "إدارة النزاع المسلح على انه مجهودات تدخلية تهدف إلى منع تصعيد النزاع أو الوصول إلىاثار سلبية خاصة العنيفة منها، ولذلك فإن إدارة النزاع تعتمد على تقنيات معينة وهي كالآتي: الأطراف

[1]- Steve Chan, « Chinese Conflict Calculs and Behavior :Assessment from Apersfective of conflict Management « Vol 30.No- 03 ,April 1978) p 391.

[2]– سمير ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3]– نفس المرجع السابق، ص44.

المتنازعة تتواصل من اجل ترسيخ وإقامة اتفاق متبادل، وجود حكومات أوأطراف ثالثة بإمكان أن تتدخل مباشرة لتقديم أو فرض قرار، أن الأطراف المتنازعة مجبرة أو مكرهة على استخدام وسائل قبلية لحل أو احتواء النزاع [1].

في الكثير من الكتابات تختلط المفاهيم من قبيل إدارة النزاع وإدارة الأزمة، ولذلك فإن هذه الأخيرة تكون بالضرورة مختلفة، فإدارة الأزمة تعني في إدارة السيطرة ، فهي محاولة تحقيق السيطرة على الأحداث وعدم السماح لها بالخروج أو الانحراف.فإبقاء الأحداث والأوضاع تحت المراقبة والسيطرة هو أساسإدارةالأزمة، بالإضافة إلى انه يمكن النظر إلى إدارةالأزمة على أنها علم وفق كل الصراعات والنزاعات فهي تعني أيضاإمكانية التعامل مع أية وضعية غير اعتيادية تهدد أهداف ونشاط محور الأزمة.[2]

وتتم إدارة الأزمة عن طريق مجموعة من المراحل هي كالآتي : [3]

1- اكتشاف إشارات الإنذار

2-الاستعداد والوقاية (ما قبل الأزمة)

3-حدوث الأزمة

4-احتواء الأضرار

5-استعادة النشاط (ما بعد الأزمة)

6-التعلم

كما توجد بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم إدارة النزاع وهي كالأتي :

---

[1] - Christopher Miller , **" A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies "** , University for peace , Greneva, 2005,p 23.

[2]- بوهان غالتونغ، **" ازمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع "**مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3]- سمير ناصري، **" الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

1-**فض النزاع** هو أكثر شمولا من مصطلح إدارة النزاع أو تسوية، ذلك لأنه يتضمن مخاطبة الأسباب الجذرية النزاع وحلها بمعنى إنهاء الحالة العدائية بين أطراف النزاع، وتغيير بنية النزاع، ولاشك أن المصطلح يشوبه بعض الغموض طالما انه يستخدم للإشارةلأحداث عملية التغيير والى اكتمالها في آن واحد، كما أن هناك غموض فيما يتصل به كعلم متخصص ومحدد ومعروف، وكنشاط يقوم به أشخاص يستخدمون المصطلح أولا يستخدمونه وحيث يتكامل المعنيان.[1]

2-**تحول النزاع** هو أحد مراحل التطور في عملية فض النزاع، وللمصطلح مدلول خاص بالنسبة للنزاعات غير المتماثلة الأطراف ، حيث يكون الهدف هو إحداث التحول على العلاقات الاجتماعية من علاقات غير عادلة إلى علاقات غير عادلة .ويعني التحول سلسلة من الخطوات الانتقالية الضرورية لتحقيق السلام، كما يعني تحول الأطراف وتحول العلاقات وتحول الأوضاع التي أدت إلى النزاع.[2]

3-**صنع السلام** هيإستراتيجية تعني عملية التحرك في النزاع بطريقة طوعي بحيث تعتمد على التفاوض، التفاهم، الوساطة التحكم، التوافق ، الحل بالأساليب القانونية العمل من خلال المنظمات الإقليمية، الالتزام باتفاقيات مسبقة أو بأية وسائل سلمية أخرى مثل الزيارات المتكررة للطرف الساعي الوساطة والضغط من اجل صالح السلام أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة اتجاه الأطراف المتنازعة وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين:

المرحلة الأولى : تهدف إلى استخدام الجهود السلمية من اجل إيقاف الصدمات وتحييدها والوصول إلى استقرار الأوضاع على ارض النزاع .

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 47.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 47.

المرحلة الثانية:تهدف إلى الوصول إلى حل سلمي سياسي ينهي النزاع [1]

4-حفظ السلام هوإستراتيجية تتضمن نشر قوات مسلحة أو شرطة مدنية أومتطوعين مدنيين للمعاونة والمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات يكون قد تم التوصل إليها بين حكومات أطراف النزاع، ويجب وضع اعتبار وهو أن ننشر هذه القوات لا تعني الدفاع عن النفس، لكن تدخل ضمن إجراءاتالأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي مما يطلق عليه حفظ السلام التقليدي بحيث أن القوات التي تعمل وتنشر لحفظ السلام يجب أن تكون بدون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة، دورها الرئيسي مراقبة أي أعمال غير سلمية سبق الاتفاق عليها أو في مجال التحقق من وقت إطلاق النار والتأكد من تطبيقه ، كما تباشر هذه القوات أي إجراءات انسحاب عسكري تم الاتفاق عليه أو بناء مناطق عازلة بين الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى مهام أخرى تدخل ضمن هذا الإطار كحماية حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات السياسية، تقديم المساعدات الإدارية وتسيير أمور الحكام وممارسة سيادة الدولة في إطار ديمقراطي.[2]

5-بناء السلام هو عملية طويلة تجمع بين صنع السلام من ناحية وحفظ السلام من ناحية اخرى، وتخاطب عملية بناء السلام القضايا الهيكلية في النزاع للتقرب من عملية انقضاء النزاع وتحوله، وبالنظر إلى النزاع يمكن ملاحظة أن عملية صنع السلام تهدف إلى تغيير الأنماط السلوكية لطرفي النزاع، وان عملية بناء السلام تهدف إلى خفض مستوى السلوك تامدمر بينهما، كما تهدف إلى إزالة التناقضات التي تكمن في جذور النزاع.[3]

في سياق أخر ،فإن مفهوم "إدارة النزاع" وضع موضع النقد من خلال النقاط التالية:

---

[1]- نفس المرجع السابق هـ،ص48.

[2]- نفس المرجع ،ص 48.

[3]-نفس المرجع السابق ، ص49.

أ/الواقعية المبالغ فيهاExagerate Realism

فنظرية ادارة النزاع تفترض ان النزاعات غير قابلة للحل Irresolveableأو على الأقلأنها من الصعب ان تحل أو نادر ما تحل لذلك فقط الأضواء وتعليق العنف هي الآليات الممكنة والواقعية، هذا الموقف لم يرض العديد من الباحثين من أن هناك من اعتبره مبالغا فيه[1]

ب/ غير واقعي Unrealistic

من جانب اخر هناك انتفاضات تعارض النقطة الأولى وترى العكس، حيث أن نظرية إدارة النزاع غير واقعية . لانها تفترض ان النزاعات يمكن أن تكون محتوياتContainedاو معلقة Suspended، وفي حالات كثيرة يظهر ان "هناك اعتبارات واحباطات تظهر في العلن"والتي من الممكن أن تؤدي إلى انفجار النزاع في أية لحظة لذلك فإن الدارسين يعتقدون ان النزاع المحتوي ContainingConflictليس ممكنا على المدى البعيد وان هناك استراتيجيات أخرى ضرورية من اجل التوصل الى حل المشكلة [2].

ج/ نقص التحليل The lack of analysci

فمفهوم إدارة النزاع يشوبه نقص في التحليل .وهذا يكون بسبب وجود اتجاه يترجم و يعرف إدارة النزاع على أساس انه حل أو تسوية النزاع أو احتواء النزاع لذلك ما يلاحظ

---

[1]-Ahmed Azem Hamed , “ The Reconceptualisation of Conflict Management ” ,**Peace and Developement journal**, vol .7, July 2005, p 07.
[2]-Ibid .pp 07.08.

هو ذلك التركيز على السلوك الفعل Action والخطوات العملياتية Practical Stepsفي بيئة تتميز بالأزمات والاستعجالية وقليلا ما يتم الانتباه من ضرورة " تحليل المشكلة في حد ذاتها، والبنية النظرية المطلوبة لدراسة المشكلة" النزاع .[1]

المطلب الثاني: إدارة النزاع المسلح: المبادئ والفاعلين

الفرع الأول : مبادئ إدارة النزاع

هناك العديد من المبادئ التي لابد من معرفتها ودراستها حتى يمكن إدارة النزاعات المسلحة، وهذا المبادئ لابد من معرفتها ومراعاتها عند التصدي لإدارةأي نزاع مسلح معين، ومن هذه المبادئ:[2]

- **محدودية الأهداف** ، لابد لكل طرف أو فاعل في النزاع في أثناء إدارته لهذا الأخير أن يدرك انه ليس بوسعه أو بوسع الأطراف الآخرين أن يحقق أهدافه مرة واحدة، ومع ذلك فإنه توجد أهداف لا يجب التنازل عنها حتى لو تطلبت حمايتها الدخول في مواجهة مسلحة من قبيل المصالح الجوهرية لأي طرف من الأطراف فإذا ما تحقق كل من المتنازعين من ذلك، وكان هدفهما المشترك هو تجنب الجري، لذلك سيسعى كل طرف إلى تعلنة مطالبه وعدم المغالاة فيها، فبلورة هدف واضح ومحدد يساعد على إيجاد حل لنزاع وتسويته، وبالمقابل يؤدي الجريء وراء تحقيق أهداف انتهازية على العمل على تصعيد النزاع .
- **الحرص على عدم إحراج الخصم:**أي النظر إلى الخصم باعتباره شريكا في إدارة النزاع ذلك أن النزاعات المعاصرة لم يعد من المجدي حلها باللجوء إلى ما يسمى "بالمباراة ذات الحصيلة الصفرية، بمعنى ان يحاول احد أطرافها تحقيق الانتصار

[1]- Ibid , p08.

[2]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي " **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**"، دد ن،دسن ،ص40.متوفر على الرابط التالي WWW.KOTOBARABIA.COM

الكامل على حساب الخسارة الكاملة لطرف او الأطرافالأخرى، وإنماأصبحاللجوء إلى ما يسمى ب"مباراة التنازلات "، وذلك لأن طرفي النزاع قد أصبح يجلسان في مكان واحد، لذلك أصبحالأمر يتطلب من كل أطراف النزاع أن يحرص على عدم إحراج الآخر.

- ❖ **التصعيد التدريجي للردع والخيارات المرنة :**أي لابد من التمسك بمبدأ الإبقاء على كل الم ينجح ما يتم اللجوء الخيارات مفتوحة، أي انه من الأكثر ملائمة أن يتم تجريب خيارا بعد آخر، فإن لم ينجح خيارا ما يتم اللجوء إلى الخيار الأشد، فالتدرج في تصعيد الردع يفسح المجال أمام صانع القرار في تجربة بديل أخر وأقوى في حالة فشل البديل الذي اختاره، ولا جدال في عدم جدوى اختيار بديل اضعف إذا ما فشل البديل الأقوى في تطويع إرادة الخصم أو تليين مواقفه، كما أن استخدام أقوىأوراق الضغط من بداية إدارة النزاع لايترك أمام الذي يخسره إلا استخدام القوة تجنبا لخسارة لايقبلها ولا يحتملها.
- ❖ **توسع نطاق المشاورات :** فهذا المبدأ لا تقتصر فائدته على إدارة النزاعات فقط بل على صياغة السياسة الخارجية أيضا لدولة معنية...فهذا المبدأ يتيح مجالا واسعا لعرض الآراء الرضية والحلول الفعالة وهذا ما يسهم في تعدد المنظورات في عدم ترك زاوية من زوايا المشكلة خارج مجال الرؤية لذلك فإن المشاورات هامة جدا في إدارة النزاع .
- ❖ **توسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار:** ففاعلية القرار في ظل إدارة النزاع، تتوقف إلى حد كبير على مدى ما يتمتع به من تأييد الحلفاء والأصدقاء لهذا القرار. وإلى الجانب الدعم الخارجي فإنه يجب توفير اكبر قدر من الدعم الداخلي له.
- ❖ **تعزيز نظام الاتصالات :** حيث تتطلب إدارة النزاع تعاونا مشتركا بين الأطراف، لذلك فإن هناك ضرورة مسبقة لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة ومتعددة .وفي مجال

إدارة النزاع تتعدد قنوات الاتصال لتشمل المبادئ التالية: بين مصادر جمع المعلومات ورئاستها، وبين الرئاسة ووحدة معالجة المعلومات، وبين أعضاء وحدة معالجة المعلومات لتفسيرها وتقويم البدائل، وبين وحدة معالجة المعلومات، وبين متخذ القرار وحلفائه وأصدقائه لتشاور في أمر القرار، كما يمكن ان تكون الاتصالات بواسطة الإشارات، والإشارة في الأزمات والنزاعات هي لغة التورية والتلميح بالقول والفعل، وهي كذلك العروض التي يتقدم بها أو التلميحات ...التي يوجهها احد الأطرافإلىالأخر/الآخرين ويكون أيضا التعبير عنها باتخاذ إجراءات معنية.

فكل هذه المبادئ لإدارة النزاع تقضي بالحفاظ على السيطرة المدنية العليا على الخيارات العسكرية من حيث الاختيار والتوقيت، بل قد تمتد هذه السيطرة على المناورات التكتيكية والعمليات التي قد تؤدي إلى صدام غير مرغوب فيه، وكذلك اختلاف التوقعات التي تساعد على التأني في معدل العمليات العسكرية حيث يكون من الضروريالإبطاء المتعمد من قوة الدفع في التحركات العسكرية وذلك بغرض توفير وقت كافي لكلا الطرفين لتبادل الاتصالات وكذا التنسيق بين التحركات العسكرية والتي تشكل براهين واضحة على الحل المرغوب.[1]

الفرع الثاني: الفاعلين في إدارة النزاع

يلعب بعض المتحكمين في أي نزاع الدور الرئيسي في السيطرة والهيمنة على مجريات النزاع بفضل تحكمهم آما في أساليبإدارة النزاع أو في "مصادر هذا النزاع، آو في حتى في أطراف النزاع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى هذا فإن الفاعل/ القائم بإدارة النزاع هو الشخص الذي يلعب دور هاما في توجيه وتحريك عجلة النزاع، ولذلك فإن

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،" **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** " ، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الفاعل/ القائم بالدارة النزاع يجب أن تتوفر لديه المهارات القيادية بضرورة، وهذه المهارات تتولد وتنمو طالما كانت الظروف ملائمة لذلك وخاصة في جانبين:

اسلوب علمي في تصعيد الكوادر القيادية وتوفر المؤسسات والمنظمات التي تسمح بذلك ولذا نجد تاثير شخصية القائد في ادارة النزاع، وكذلك السلوك التنظيمي في مؤسسات الدولة المختلفة التي تشارك في صياغة القرار السياسي .[1]

فنجد تأثير شخصية القائد كبيرة جدا.وكثيرا ما تنعكس اصابة في شخصية القادة باختلالات عضوية او سيكولوجية، تاثير على قراراتهم، ولكن نفترض دائما وجود قادة عاديين من ذوي الشخصية السوية في ادارة النزاعات، وهناك السلوك التنظيمي في مؤسسات السلطة ويشمل هذا التنظيم مجموعة من التوقعات والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد داخل المنظمات وهي بالتالي تتميز بطابع خاص بمؤسسات الحكم، وينبع ذلك من طبيعة السلطة المعاصرة والتي تتميز بظاهرة تعدد مراكز صنع القرار وبظاهرة الدور المتزايد لسلطة الاستشارية المتخصصة والذي نتج عن تعقد المشاكل المعاصرة مما جعل القادة يبحثون عن حلول عاجلة لمشاكل الحكم والإدارة لدى الخبراء.[2]

في مقابل ذلك هناك بعض الملاحظات عن الفاعل /القائم بإدارة النزاع وهي كالآتي :[3]

- القائم بإدارة النزاع يحتاج الى ملاحظة مؤشر الأحداث الدولية، وذلك حتى تتاح له إمكانية التوقع والتنبؤ، وحتى يمكنه التحكم في مختلف جوانب النزاع.
- القائم بإدارة النزاع يحتاج إلى تطبيق بعض النماذج على المواقف التي تصادفه وذلك حتى يأخذ تجارب مختلفة.

[1]- نفس المرجع السابق ، ص75.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 76.

3- نفس المرجع السابق ، ص 77.

- اهتمام القائم بإدارة النزاع يكون بإمكانية تطبيق أكثر من نموذج لمساعدته في إدارة نزاع معين.
- تقع على عاتق القائم بإدارة النزاع مهمة التخطيط بالنسبة لما يمكن ان يستجد من نزاعات، ويرتبط التخطيط بالتوقع والتنبؤ، ويظهر أكثر عند القائم بإدارة النزاع، إذ عليم أن ينبأ بمواقف النزاعات المقبلة، والقيام بتقديرات بشأنها.
- والقائم بإدارة النزاع يحتاج إلى الملاحظة ليتنبأ ويعم ويطبق النماذج والإستراتيجيات على المواقف الجديدة، ويحتاج إلى عدة طرق لتساعده في ذلك مثل الآتي:[1]
  - مقارنة عدة مواقف للنزاع، وهي بلية لمحاولة التأكد من صحة النموذج النزاعي.
  - الاعتماد على الخبرات والتجارب الماضية مع الاستعانة والاستفادة من الاساليب الحديثة.
  - لابد أن يركز القائم بإدارة النزاع على طبيعة النظام الدولي السائد.

وذلك عند اختياره للإستراتيجية الملائمة لتحقيق أهدافه

- ضرورة توفر البدائل المتاحة في كافة مواقف النزاع وضرورة توفر المرونة في استخدام البدائل.
- لابد للقائم بإدارة النزاع أن يجيب على بعض التساؤلات المطروحة من قبل الخبراء بخصوص موقف النزاع من قبيل : ماهي الإستراتيجية المتاحة لك؟، ما هي الاستراتيجيات المتاحة بخصمك؟
- إن أي نزاع يتطلب وجود ما يمكن تسميته ب"مدير النزاع "، ويجب يتوفر في هذا المدير شرطين أساسين وهما : أن يملك معلومات كافية عن قدرات الأطراف، وأن يملك القدرة على رؤية البدائل المتاحة بطريقة أفضل .

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 78-79.

- وهناك دور هام للمستشار في إدارةأي نزاع، سواء على المستوى الضيق في المؤسسات والشركات والمنظمات.أو على مستوى النظام الدولي، حيث يقوم مستشارو القيادة بأداء دور في توجيه النزاع من خلال اشتراكهم في مجموعات إدارة النزاع .أومن خلال تقديمهم لنصائح واستشارات لمن يريد النزاع، وتحديد مقدماته وبوادره، كما يقوم بتقصي إمكانية حدوث نزاع ودراسة ملفات نزاعات سابقة ومعرفة حيثياتها، ويقدم أيضا تصوره لتطوير أنظمة من شأنها تهيئة الأوضاع عند اندلاع النزاع ووضع الحلول اللازمة.

المطلب الثالث: إدارة النزاع المسلح ؛أساليب وميكانيزمات النجاح

عند النظر بعمق إلى أساليب النزاع المسلح، يتبين ان الاساليب تكمل بعضها البعض، ويكون التكامل بين الأساليب المختلفة من عناصر النجاح في إدارة الصراع وهذه الأساليب تتمثل في الآتي:[1]

- ✓ ميل طرفي/أطراف النزاع إلى مزيد من التشدد والبعد عن التنازلات في بداية الأزمة اي يكون هناك نوع من التطرف لأن الاعتدال او النصائح قد ينظر إليها على أنها ضعف، ولذلك يخشى كل طرف الإخضاع عن رغبته في تسوية حتى لا تؤدي التنازلات إلى مزيد من التنازلات.
- ✓ قطع وسائل الاتصال بين الأطراف مؤقتا من جانب احد الأطراف ومحاولة إضفاء نوع من الغموض على الموقف وهذا في حد ذاته تكتيك مفيد بالنسبة له ويمثل أسلوبا في الضغط او إدارة النزاع .

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 85.

- ✓ أن يملك أطراف النزاع القدرة على التحكم والضبط السياسي للخيارات العسكرية.وبالتالي فإن الاعتبارات السياسية يجب أن يكون لها الأولوية على الاعتبارات العسكرية
- ✓ ضرورة تفادي او تجنب الكارثة ويتضمن ذلك الاختيارات العسكرية التي تتحاشى وضع الخصم أو تحفيزه نحو تصعيد الموقف .
- ✓ أن يكون هناك توقف معين في العمليات العسكرية في إظهار الرغبة في تسوية المشكلة بين الأطراف.
- ✓ أسلوب تزايد الضغط العسكري على الخصم، مع ترك منفذ للخروج حتى يمكنه البدء في تسوية النزاع بدلا من تصعيد الموقف وإطالة النزاع أو توسيعه.

وهناك أيضا من يعدد أساليبإدارة النزاع من خلال ثلاثة أساليب رئيسية لكل من شكله ومضمونه وقوة تأثيره وهي:[1]

- **الأسلوب القهري:** أي يتم استخدام القوة المسلحة من اجل إكراه الخصم وإجباره على التراجع عن موقفه وعدم التنازل عن إلى موقف الخصوم، مهما كان حجم التهديدات الذي يشكلونه، ويعتمد هذا الأسلوب على قدرة.
  الدولة على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الخصم.
- **الأسلوب التساهمي:** يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض والأصل أن المفاوضات تعني الاستعداد لتنازل عن بعض المواقف المبدئية مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه فهي إذن حلول وسطية أو عملية توفيقية وهذا في الواقع أساس التفاوض.

[1]-نفس المرجع السابق ، ص89.

- **الأسلوب التنازلي:** وهو قبول مطالب الخصم فورا في سبيل إنهاء موقف الأزمة، فتلجأ الأطرافإلى هذا الأسلوب عندما تكون قدرتها على مواجهة الأزمة ضعيفة.

وقد انتبه الآشاذكووال بيل إلى انه يوجد أسلوب ناجح في إدارة النزاعات وهو تحويل ما يسمى بأزمة الخصومة إلىأزمة تنافسية محصورة على أساسأن هناك من يعلنون أنإدارة النزاع يمكن وضعها بأنها ابرز الأساليبالتفاؤلية في إدارة شؤون الحكم الحديثة.[1]

ويؤكد الأستاذ آموس برلموتر أن على القائم بإدارة النزاع أن يتأكد مما يلي :

- إن لديه اكبر قدر من المعلومات عن الطرفين بما في ذلك اوضاعهما الداخلية والنوايا والرغبات، وكذلك يجب أن يكون ورائه جهاز لجمع آخر المعلومات مما يتعلق بأطراف النزاع: حيث يكون فيه استطاعته ان يسبق كل طرف منهما في العلم بشؤون هذا الطرف.[2]

في سياق أخر فإن هناك بعض العناصر التي قد يؤدي إلى النجاح في إدارة النزاع ونذكر منها:[3]

- ✓ **المراقبة:** بمعنى قدرة القوى /الفواعل المسيطرة على مراقبة كل منها الأخرى وبتقديراتها للقدرات العسكرية ونواياها ومستوى الاستعداد لديها وتبدو أهمية ذلك في تقدم وتطور وسائل الحصول على المعلومات.
- ✓ **التوطئ:**أو محاولة التحالف بين اكبر القوى /الفواعل الممكنة على حساب الأطراف الأخرى خاصة ا ن أي إدارة ناجحة لنزاع لابد أن تجيب على تساؤل كيف تتحالف مع خصم دون أن تخطأ إلى صديق أو حليف .

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 90.
[2]-نفس المرجع السابق، ص 93-96.
[3]- نفس المرجع السابق.

- ✓ **تكتيكات المناورة والكتمان:** فهي تؤدي أدوارا هامة في الإدارة المعاصرة، وأصبحت المفاوضات المتعددة الأطراف هي إحدى المحاولات الهامة من جانب الأطرافلإدارة النزاع.
- ✓ **نظم التسلح :**الأبنية العسكرية إن الحديث عن إدارة النزاع يتطلب النظر إلى قضية اختيار أنواع معينة من السلاح والقواعد العسكرية وذلك لتأثيرها المباشر على إدارة النزاع لكونها أسلوبا مهما لتحكم في النزاع.
- ✓ **وجوب تحيد نطاق النزاع** فقد يكون داخليا وقد يكون خارجيا وقد يكون مشتركا بينهما .

- ✓ **معرفة عوامل نجاح أدارة النزاع أو تسهيل إدارته**وذلك من خلال قيام كل طرف بتحديد هدافه من وراء المواجهة أو التدخل أو تحيد الوسائل التي يستخدمها كل طرف في متابعتها، مع أن تحيد الأهداف والوسائل ليس كافيا في حد ذاته لإدارة النزاع دون التورط في قضايا وسائل ترتبط بالحرب ولذلك يتبين أن نجاح إدارة النزاع يتطلب توافر عنصرين مهمين هما التكامل بين أساليبإدارة الصراع، إضافةإلى التنسيق فيما بين هذه الأساليب.

تم التطرق في هذا الفصل الى التوجه الجديد نحو خصخصة الأمن ، والذي أثر ولو بشكل طفيف على الدور الحالي والمستقبلي الذي تقوم به الدولة في اطار توفير الأمن ، هذا الاخير اصبح سلعة متاحة للفاعلين الذين يستطيعون توفيرها ، ظهور فواعل أمنية خاصة مثّل تهديدا لدور الدولة في احتكار القوة و الأمن.

كما تم توضيح كل ما يرتبط بالنزاع المسلح من حيث المفاهيم والأنماط والأشكال.

بالاضافة الى محاولتنا فك اللبس عن مفهوم إدارة النزاع المسلح و توضيح ماهيته والاطراف الفاعلين فيه.

الفصل الثانـي :

الشركات الأمنية الخاصة ؛

دراسة في الأدوار في

السياسة الدولية

شهدت السنوات الأخيرة، تزايد في عدد الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بأدوار مختلفة في عدة مناطق وأقاليم من العالم، خاصة وان أنشطتهاأصبحت تقترب من صميم العمليات العسكرية لا سيما في مناطق وبؤر النزاع المسلح، والشركات الأمنية الخاصة هي الإطار الجديد لظاهرة المرتزقة التي كانت موجودة تاريخيا ثم تطورت الى ما أصبحت عليه في الوقت الراهن، أمام التغيرات الحاصلة في بنية النظام الدولي الجديد وإفرازات نهاية الحرب الباردة من ظهور للنزاعات المسلحة ووجود الحركات الانفصالية في المعسكر الشرقي سابقا، وكذا بروز اهتمامات أمنية جديدة في أجندة القوى الكبرى، مما أسهم في التأسيس لظهور فواعل أمنية خاصة لها هياكلها وأجهزتها الخاصة بها، تحاول أن تؤدي مهامها باحترافية، وما يحمله ذلك من تداعيات على مختلف المستويات المحلية، الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: ماهية الشركات الأمنية الخاصة

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات التي تتعلقبالشركات الأمنية الخاصة إضافة الى تصنيفاتها حسب كل دارس، لذلك سيتم التطرق إلى كل ذلك في المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم وأشخاص الشركات الأمنية الخاصة

اختلفت تعريفات الشركات الأمنية الخاصة، فعادة ما يطلق عليها شركات تجنيد المرتزقة وتأجيرهم أو شركات المرتزقة فقط، وقد أورد تقرير مركز للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا لها فجاء فيه: " تمثل الشركات العسكرية الخاصة شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الإستخباراتية والدعم العمليات والدعم اللوجيستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها "[1].

ولهذه الشركات هيكل تنظيمي؛ فهي شركات تجارية مسجلة دافعها تحقيق الربح بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية، وقد ذهب التقرير السابق على ضرورة التفريق بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العسكري وبين الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني إذ تختص بالحراسات الأمنية سواء للأفراد والمؤسسات ويصعب التمييز بين الأدوار التي تنفذها تلك الشركات فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني ولكن هذه الشركات تقدم خدماتها في المجالين معا[2].

---

[1]–علي حمزة عسل الحفاجي، " التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية " ، **مجلة جامعة بابل العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 6، سنة 2014، ص1256.

[2]–نفس المرجع السابق.

وعرفها آخرون بأنها " تلك المنظمات التي تتجاوز خدماتها مجرد المساعدة السلبية لأطراف صراع ما، إذ تقدم هذه الشركات التدريب والمعدات لتطوير القدرات العسكرية لعملائها وتوفر لهم الميزة الإستراتيجية والعمليات الضرورية لقمع معاريضهم بل وتذهب الى ابعد الحدود من خلال أداء أدوار وأنشطة الى جانب قوات العملاء كمضاعف للقوة من خلال نشر قواتها الخاصة في ارض المعركة "[1].

وعرفت كذلك بأنها شركات تقدم أعمالا من نوع خاص ذات علاقة بالحروب والنزاعات وتتضمن العمليات العسكرية ذات الطبيعة القتالية والتخطيط لتنفيذ الهجمات والدعم للحملات الانتخابية والدعم اللوجستي.[2]

بذلك يمكن تبيان أهم الخصائص التي تتألف منها الشركات الأمنية الخاصة وهي كالآتي:[3]

1- السمة الأساسية لهذه لشركات هي الطابع التجاري لأنها تقدم الخدمات مقابل الحصول على الربح المادي، شأنها شأن بقية الشركات التجارية والاقتصادية ذات الطابع الخاص التي تقدم السلع والمواد الغذائية والمادية للمواطن، كما أنها تتاجر بالأمن والأمان وتوريد مقاتلين،أو توريد السلاح والمعدات الأساسية او التدريب أو الاستخبارات .
2- إن الطابع الخاص لعمل هذه الشركات هو العمل في القطاعين الأمني والعسكري، وهذه الخصائص من سمات الجيوش النظامية الوطنية، أما خدماتها في الجانب الأمني فهي حراسة أشخاص سواء كانوا رؤساء الدول

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق.

[3]-نفس المرجع ص1256-1257.

أوالحكومات... وأصل هذه المهمة هو من اختصاص الأجهزة الأمنية الوطنية أيضا.

3- لأن هذه الشركات ذات طبيعة خاصة فهي مملوكة لأفراد وليس حكومات أو دول، فهي شركات ينشئها الأفراد لحسابهم الخاص لتدر عليهم الأرباح المادية.

4-هذه الشركات تتدخل في صراعات ونزاعات وحروب خارج دولة المنشأ وتعمل غالبا خارج دولة المنشأ.

5- تمتلك هذه الشركات هيكلا تنظيميا ولها إدارات كبقية الشركات التجارية الأخرى فهي تمتلك رئيس مجلس إدارةوأعضاء مجلس الإدارة ومدير إداري وموظفون إداريون.

في نفس السياق نجد أن هناك عدة وثائق دولية تناولت بالتعريف الشركاتالأمنية الخاصة وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، وكانت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جزءا من التقارير الدورية لمقر الأمم المتحدة الخاص المعني بدراسة مسالة استخدامالمرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي احدث تقرير عرفت هذه الشركات بأنها شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية، أي تلك التي تغطي الدعم اللوجيسي غير العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع.[1]

أما مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي قدمت الى فريق الأمم المتحدة العامل والمعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة

[1]- عرسان خديجة، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص ص491-492.

ممارسة الشعوب لحقوقها، فقد عرف كلا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مادته الثانية كما يأتي:

" الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي منظمة تنشأ استنادا الى تشريع دولة طرف لتقدمعلى أساس مأجور خدمات عسكرية أو خدمات (حراسة) أمنية من خلال أشخاص طبيعيين، أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية الى جانب الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجيسي والتدريب والدعم التقني وغيرها، أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكاتوالأشخاص وتفعيل تطبيق إجراءاتالأمنوالمعلوماتية والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائهم"[1].

والملاحظ أن تعريفات الشركات الأمنية الخاصة نجدها قد ركزت على الصفة المأجورة لخدمات ومهام هذا النوع من الشركات، لذلك بين العديد من الدارسين أن مركز الكثير من العاملين في هذه الشركات يماثل مركز المرتزقة الذين هم جنود مأجورون ، ومن ثم هم غير مقاتلين كما هو الحال بالنسبة الى أفراد القوات المسلحة للدول، ولا ينطبق عليهم كذلك مركز المدنيين إذ أن خدماتهم قد تتناول المشاركة في العمليات العدائية.[2]

من جانب آخر فإن الدارسين تطرقوا إلى ما يسمى " أشخاص الشركات الأمنية الخاصة" وهم كالآتي :

1-المرتزقة:

[1]-نفس المرجع السابق، ص493.

[2]- نفس المرجع السابق، ص494.

لقد شهد التاريخ الإنساني الظهور الأول لفئة المرتزقة المحاربين أيام الإمبراطورية الرومانية جراء اتساع أقاليم وتفاقم نزعتها التوسيعية، ثم توالت بعدها حالات استخدام المرتزقة واتسعت وتنوعت، كما ظهرت المرتزقة في المملكة المتحدة في القرن الرابع عشر، حيث تشير الكتابات الى أول عقد ابرم للخدمات العسكرية سنة 1270، وقد استخدم الأوربيون المرتزقة وبصورة منظمة من خلال تأسيس هيئات خاصة في القرن الرابع عشر وتسميتها بالشبكات الخاصة أو الشركات العظمى، وهذه الأخيرة تطورت في ايطاليا وسميت بالمتعاقدين العسكريين.[1]

وقد وردت الإشارة الى أن عبارة المرتزقة في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة سنة 1989، في المادة الأولى الى أن المرتزق هو:"أي شخص يجند خصيصا للقتال في نزاع مسلح ويكون دافعه الأساس للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في الحصول على الربح الشخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع، أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيرا كما وعد به المقاتلون دون الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحةأو ما يدفع لهم، ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف آخر في النزاع ، وليس من أفراد القوة المسلحة لطرف في النزاع ولم توفره دولته التي ليست طرف في النزاع المسلح في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة"[2].

كما أن الاتفاقيات الدولية والقرارات الدولية والإقليمية تطرقت إلى تعريف المرتزقة، في ذلك نجد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن القضاء على نشاطات المرتزقة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الرابعة عشر المنعقدة في ليبرفيل في الفترة من 02 الى 06 جوان 1977، التي تدين وتجرم

[1]– علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص1257.

[2]– نفس المرجع السابق، ص1258.

الارتزاق العسكري وأثاره الضارة على استقلال الدول الإفريقية وسلامتها، فنصت في المادة الأولى على تعريف المرتزق بأنه الشخص الذي يختار محليا أو دوليا للقتال في صراع مسلح ويشارك بصورة مباشرة في الأعمال القتالية، وتشكل رغبته في الحصول على كسب شخصي الدافع من وراء مشاركته في القتال، وكثيرا ما يكون قد وعد بالحصول على تعويضات مادية لقاء مشاركته في القتال من أحد طرفي النزاع أو من ينوب عنه.[1]

وقد عرف القانون الفرنسي الارتزاق على انه كل شخص يجند خصيصا للمشاركة في نزاع مسلح لا يكون من رعايا الدول المشاركة فيه لأجل الحصول على امتيازات شخصية [2].

بالتالي فإن شرط اعتبار الشخص ضمن خانة المرتزقة هو توفر عنصر المشاركة الفعلية والمباشرة في الأعمال والمعارك القتالية، وان يكون له الهدف الربحي من وراء كل ذلك.

أما الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم الصادرة عن الأمم المتحدة والتي عرفت المرتزقة للاشتراك في المادة الأولى منها وضمت جملة من الشروط:[3]

أن الشخص يجند خصيصا محليا أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح وان يكون دافعه الأساسي في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلا وسلوكا من طرفي النزاع أو باسم الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيرا على ما وعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو

---

[1]– السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "**مستقبل الحروب**" (القاهرة : دار اتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) ص 319.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]–سعيد سالم جويلي، " **المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني**"(القاهرة : دار النهضة العربية، 2003) ص 942–943.

ما يدفع لهم. كما يجب أن لا يكون من رعايا طرف في النزاع، وليس من أفراد القوات المسلحة الطرف في النزاع، كما لم توفده دولة ليست في النزاع في مهمة بصفته من أفراد قواتها المسلحة، وعلى كل حال فإن المرتزق يكون هو الشخص الذي يجند خصيصا، محليا أو في الخارج للاشتراك في عمل مدبر من أعمال العنف يرمي الى الإطاحة بحكومة ما أو تقويض النظام الدستوري الدولة ما بطريقة أو أخرى أو تقويض السلامة الإقليمية لدولة ما ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في ذلك هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي ذي شأن يحفزه على ذلك وعد بمكافأة مادية أو دفع تلك المكافأة ولا يكون من رعايا الدولة التي يوجه ضدها هذا العمل ولا من المقيمين فيها، ولم توفده دولة في مهمة رسمية وهو ليس من أفراد القوات المسلحة للدولة التي ينفذ هذا العمل في إقليمها.

على الرغم من قدم ظاهرة الارتزاق إلا أنه لم يوضع لها تعريف إلا في سنة 1977 في البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949 بناءا على اقتراح تقدمت به نيجيريا في مؤتمر جنيف الدبلوماسي بشأن القانون الدولي الإنساني في دورته الثانية على 1976، وقد رحبت بالاقتراح دول العالم الثالث خاصة الإفريقية، التي كانت تعاني من هذه الظاهرة، وقد عدّ قرار الجمعية بأن إرسال المرتزقة للقيام بأعمال عنف عملا من أعمال العدوان.[1]

بمعنى أن حالة الارتزاق لا تتوقف على استخدام الشخص وفق الشروط المذكورة سابقا في النزاعات المسلحة، بل تتعداه لتشمل أي عمل من أعمال العنف لا يأخذ بشكل نزاع مسلح ، وهذا أمر منطقي لأن المرتزق يبيع جهوده لأي شخص يدفع له أكثر سواءا كان هذا الشخص دولة طرف في نزاع مسلح أم دولة لها مصلحة في الأضرار بدولة أخرى، أم جماعة من الأفراد لهم عداء مع أية دولة فيلجأون الى وسائل العنف

[1]– علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص ص1259.

لإضعافهاكاستخدام المرتزقة، وهذا ما أكدتهأحكام المادة (2) و(5) من الاتفاقية فالمادة الثانية تذكر: " على ان أي شخص يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل أو تدريب المرتزقة يمكن أن يعمل لحساب شخص أو حساب دولة لارتكاب أعمال تخريب في إقليم دولة ما"[1].

2/ **المقاتلون:** ويندرج ضمنهم

أ/ **المقاتلون النظاميون:** تنص لائحة لاهاي في المادة الأولى على أنأفراد القوات النظامية (الجيش بشكل عام سواءا المتطوعون أو الاحتياط) لهم الحق بصفة المقاتل، وينصرف معنى القوات المسلحة الى الجيوش بقطاعاتها المختلفة البرية والجوية والبحرية، كما يدخل ضمنها أية تشكيلات أو قوات نظامية قد تقرر الدولة تشكيلها وتجعلها جزءا من الجيش النظامي فيكون الفرد المنتمي الى هذه القوات سواء كانت من القوات العاملة ام من قوات الاحتياط التي قد تشكلها الدولة الى جانب قواتها العاملة، والتي قد تدعوها الى القتال في أية لحظة تقرر فيها الدولة اشتراكها في القتال الى جانب قواتها الأولى[2].

ب/ **أفراد الميليشيا:** لقد أضافت المادة الأولى من لائحة لاهاي فئة أفراد الميليشيا، ويقصد بهم الأفراد الذين يباشرون الأعمال القتالية دون أن يتبعوا احد أطراف النزاع، أي يعملون بشكل مستقل عن القوات المسلحة التابعة لدولهم ولا يشكلون جزءا من قطاعاتها، ويجب أن تتوفر شروط عديدة لكي يطلق عليهم هذا الوصف: [3]

- ✓ أن يقودهم شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
- ✓ أن يحملوا إشارة مميزة يمكن التعرف عليها عن بعد.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 1259– 1260.

[2]–نفس المرجع السابق، ص 1260.

[3]– نفس المرجع السابق.

- ✓ أنيحملوا السلاح علنا.
- ✓ أن يقوموا بعمليات وفق قوانين الحرب.
- ✓ الهبة الجماعية.

وقد أضافت اتفاقيات جنيف الى هذه الفئة، الذين يرافقون القوات النظامية دون أن يكونوا جزءا منها، كالمراسلين الحربيين والأشخاص الذين يهيؤون لمقاومة القوات الغازية، إلا أن اتفاقية جنيف الثالثة في المادة الرابعة الخاصة بمعاملة الأسرى وسعت مفهوم المقاتل الى ستة فئات هم أفراد القوات المسلحة والميليشيات أو الوحدات المتطوعة الأخرى التي تشكل جزءا منها وأفراد الميليشيا، وكذلك عناصر المقاومة المنتمون الى أطرافالنزاع سواء كانوا خارج أم داخل أراضيهموسواء كانت أرضهم محتلة أم لا، على أن تتوفر الشروط التقليدية الأربعة لديهم، كذلك أفراد القوات النظامية لحكومة لا تعترف الدولة الحاجزة بهم، وأيضا العناصر التي تشجع القوات المسلحة دون أن تكون جزءا منها مثل المراسلين الحربيين بشرط وجود الترخيص من السلطة العسكرية، وعناصر أطقم البحرية والطيران المدني لأطراف النزاع، وأيضاأهاليالأراضي التي لم يقع احتلالها بعد ، والذين يهيؤون لمواجهة الطرف العدو مع مراعاة شرط حمل السلاح بشكل ظاهر وصريح وإتباع قواعد الحرب.[1]

ج/ المدنيون: في هذا الصدد، فإن الفقرة الأولى من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لسنة 1948، وضحت مفهوم "المدني" بالقول : هو أي شخص لا ينتمي الى فئة من فئات الأشخاص المشار إليها في البنود الأولى والثانية والثالثة والسادسة من الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة والمادة 43 من هذا البروتوكول.[2]

---

[1]– المادة 13 من اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان في 1949/08/12.

[2]– علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص1261.

وجملة القول: أن المدني هو أي شخص لا ينتمي الى فئة المقاتلين، وفي حالة الشك في أن الشخص المقابل لأحد مقاتلي العدو مدني أم لا، فإنه يعامل معاملة المدني الى أن يثبت العكس، حيث تذكر الاتفاقية بأنه إذا ثار الشك حول ما إذا كان الشخص ما مدنيا أم غير مدني، فإن في الفقرة الثالثة : يفقد المدنيون حقهم في الحماية على مدى الوقت الذي يشاركون فيه مشاركة مباشرة في الأعمال القتالية، ومؤدى ذلك أنه يجوز جعل أولئك المدنيين هدفا للهجوم طلبة الوقت الذي يشاركون فيه مشاركة مباشرة التي تفسر بأنها القيام هؤلاء الأشخاص بأعمال عدائية تهدف بحكم طبيعتها أو غرضها الى توجيه ضربات الى أفراد وجيش العدو أو قادته، أي بالأعمال من قبيل إطلاق النار على جنود العدو، أو إلقاء قنبلة مولوتوف على دبابة العدو، وإذا وقع أشخاص ارتكبوا أعمالا من هذا القبيل في قبضة العدو، فإنه يجوز عندئذ محاكمتهم على هذه النشاطات من دون أن يكون لهم الحق في الحماية بوصفهم كأسرى حرب.[1]

المطلب الثاني: المقاربات التيبولوجية للفواعل الأمنية الجديدة

إن التقسيم السائد في أوساط الباحثين، هو ذلك الذي يتحدث عن نوعيين من الشركات، والتي تتمثل في الشركات العسكرية الخاصة Private Military Compagnies، والشركات الأمنية الخاصة Private Security Compagnies، لذلك فإن الشركات الأمنية الخاصة عادة ما تعتبر كشركات تعرض خدمات دفاعية تستهدف حماية الشخصيات والممتلكات، بينما الشركات العسكرية الخاصة تختص بتموين الخدمات الهجومية أيأن لها "طابع

[1] –نفس المرجع السابق.

عسكريMilitary Impact" من قبيل التدريبات والتكوينات العسكرية، المشاركة في المعارك القتالية والسيطرة على أقاليم معينة بحد ذاتها.[1]

من المعلوم أن هذا التقسيم يمثل مداخل مهمة تمكّن من فهم "الأسواقالأمنية "، لكن في مقابل ذلك فإن تعقد الأوضاع الملموسة في ارض الواقع تجعل من هذا التقسيم محل جدل لعدة أسباب، فالممارسات التي تقوم بها هذه الشركات يحكمها الحصول على التكنولوجيات العسكرية الخاصة بالمراقبة والإكراه التي تؤدي الى حصول التواصل (الاستمرارية التكنولوجيةTechnological continum) بين الشركات العسكرية الخاصة والشركاتالأمنية الخاصة، كما أن وجود وظيفة دفاعية في حالة معينة قد يكون له تأثير هجومي في حالة أخرى[2].

كما أن هذا التقسيم يتقلص عند إدراكأن كلا النوعين يستخدمان غالبا عناصر القوات الخاصة الذين انتهوا من مهامهم في جيوشهم النظامية أو تقاعدو منها، وتم توظيفهم في قطاعات أمنية خاصة، ونتيجة لذلك، فقد تتسبب المتطلبات الظرفية من أن تقوم "الشركات الأمنية الخاصة" بتبني سلوكات وممارسات هجومية ان تطلب الأمر، كما انه في الصراعات والنزاعات الداخلية المعاصرة، ، الأقاليم أو المنشآت التي تقوم "الشركات الأمنية الخاصة" بالدفاع عليها وحمايتها هي غالبا ما تكون ممولة من قبل أطراف النزاع، وبالتالي فإن وصول هذه الشركات الى أقاليم النزاع، ينظر إليه من طرف خصوم المتعاقدين مع هذه الشركات على انه ‘‘عدوان Agression’’.[3]

---

[1]-Philippe Dufort, **<u>« Typologies des acteurs de l'industrie des services militaires »,</u>**Centre des Etudes des Politiques Etrangères et de Sécurité, Université du Québec à Montréal , Octobre 2007,p, 12-13.
[2]- Ibid , p13.
[3]- Ibid.

لذلك فإن هذا التقسيم، من الصعب الحفاظ عليه وإبقائه بسبب التقارب المتصاعد بين الخدمات والمهام العسكرية التقليدية، والأنشطة الأمنية في الحروب المعاصرة، إضافة الى تنوع الخدمات التي تمولها وتقوم بها هذه الشركات.[1]

في سياق ذلك، نجد أن مختلف الدارسين قد تطرقوا الى مجموعة من المقاربات التيبولوجية الخاصة بهم، حول الفواعل الأمنية الجديدة (الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، وقدموا نظرتهم الى فكرة التقسيم والتصنيف الذي يثير جدلا أكاديميا حول هذا الموضوع في هذا الصدد نجد الاستاذ بول سينغر **Paul Singer** والأستاذة دوبرا افنت Deborhd.Avant

الفرع الأول:المقاربة التيبولوجية لبول سينغر Paul Singer

يحدد سينغر أساس ديناميكية الخدمات العسكرية من حيث طبيعتها الهجينة التي تربط الفواعل العسكرية والتجارية في نفس الوقت، ولذلك فإن سينغر يرفض فكرة التقسيم القائمة على الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة"، ويقوم كبديل لذلك بتجميع الشركات التابعة لهذا القطاع تحت مسمى :

"الشركة العسكرية الخاصة Firmes Militaires Privée FMP[2] والتي يعرفها كالآتي :

" هي منظمات تجارية جديدة، تتاجر في خدمات احترافية لها علاقة بالنزاعات والحروب. هي هياكل متكاملة تختص بتوفير مهارات عسكرية [...] الشركات العسكرية، تكون محصورة داخل السياق العام."[3]

---

[1]– Ibid.

[2] - Paul W Singer , **“ Corporate Warriors :The Rise of the Privatized Military Industry “** (USA: Cornell University Press,2003),p08.

[3]– Ibid

من خلال تأثر سيغر بالاقتصاد الجزئي Micro-Economy، فإن التقسيم الذي قدمه، يندرج ضمنه "تقسيم فرعي" يتمثل في ممون الخدمة، الشركة الفرعية الاستشارية، وممون الخرجات (المهمات) الفرعية.[1]

في المجال العسكري يحدد سينغر سلما يتعلق بالمعارك كمعيار لتصنيفه للشركة طبقا لوقعها في المعركة (على الساحة العامة، على ساحة الحرب، على ساحة العمليات) ، و لذلك فان سينغر يقدم تقسيمات فرعية أخرى للصناعة العسكرية الخاصة الى شركة عسكرية مستلمة prestataire ، شركة عسكرية استشارية consultative شركة عسكرية للدعم soutien و اعتمد سينغر على معيار نطاق الخدمات ...و معيار مستوى القوة niveau de force[2] تتمثل هذه الشركات في [3] :

أ/ الشركات المستلمةPrestataire

تقوم هذه الشركات بتموين الخدمات في طليعة ساحة المعركة و الانخراط مباشرة بشكل أقل أو اكثر في عمليات القتال كوحدات أو مختصين، على سبيل المثال (طيار مقاتل قائدمباشر للوحدات) ، و تستهدف هذه الشركات بشكل عام الزبائن الذين يمتلكون قدرات عسكرية ضعيفة نسبيا أو تلك التي تتعرض الى تهديد فوري.

ب/ الشركات العسكرية الاستشارية Consultative

تقوم هذه الشركات بتقديم خدمات استشارية او تدريبية، و التي تسمح للزبون (العميل) بفهم و إعادة تشكيل بيئتهاالإستراتيجية، العملياتية و التكتيكية و تقوم كذلك بالاندماج على جميع المستويات باستثناء الخطوط الأماميةوهو التمييز الحاسم مع مقدمي

---

[1] - Ibid
[2] - Ibid, p 09.
[3]– Ibid, pp 95-100.

الخدمات الآخرين (الشركات العسكرية المستلمة)، في هذا النوع نجد أن العملاء (الزبائن) في كثير من الأحيان مندمجين في عمليات إصلاح و رفع القدرات العسكرية و الرغبة في مزيد من التعاون و التنسيق طويل الأجل.

ج/ الشركات العسكرية للدعم Soutien

تقوم هذه الشركات بتوفير خدمات المساعدة و الإعانة و الدعم غير القتالي، و التي تتضمن الدعم اللوجيستي، الدعم التقني، المؤونة و المشتريات و النقل، كما أن هذه الشركات تختص بالمهام الفرعية المتعلقة بأنشطة العميل من خلال توفير إمكانيات و فرص و كفاءات لا يمكن للعميل تحقيقها بصفة منفردة ، و يكون هذا الأخير مندمجا في معظم الأحيان في تدخلات طويلة الأجل تحتاج منه الى ضرورة التركيز على المجال التكتيكي، و يمثل هذا القطاع حسب سنغر الجزء الأهم في خصخصة الأمن كما هو الحال بالنسبة لحجمها مقارنة بايرادتها.

تيبولوجيا سينغر التي تقسم الشركات العسكرية الخاصة الى ثلاث قطاعات خدماتية أسهمت في تحصيل عدة فوائد ؛ من حيث أنها تسمح بملاحظة التغيرات الحاصلة في كل شركة في قطاع معين بشكل خاص، و داخل قطاع الصناعات العسكرية الخاصة عموما، كما أنها تتيح إمكانية الوصف الدقيق لأنواع الشركات ، كما أن نظام التقسيم الذي قدمه سينغر يسمح بملاحظة العلاقة البينية بين الديناميكيات الاقتصادية و العسكرية في تنظيم هذا النوع من الشركات.

الفرع الثاني:المقاربة التيبولوجية لدويرا آفنتDeborah Avant

إن هدف الأستاذة د.آفنت في كتابها المشهور " سوق العنف " ، يتمثلفي شرح آثار خصخصة الأمن ، أكثر من رغبتها في التأسيس لجانب نظري يتعلق بالفاعلين الأمنيين و أسواق الأمن الخاص ، لذلك فهي تركز في هدفها على مقاربة مؤسساتية

تعتمد على عنصر الخصخصة من خلال ثلاثة أشكال للرقابة (وظيفية ، سياسية و اجتماعية لتستمر بعد ذلك في تحديد الميكانيزمات المؤسساتية ، و العمليات السياسية التي تؤثر على الرقابة ، من خلال إدماج مضامين يستخدمها العقلانيون و الاقتصاديون، لذلك فالنقطة المركزية لمقاربة آفنت هي التحول من موضوع الدراسة الذي كان تحت مسمى الشركة Firm نحو العقد Contract[1].

تحاول آفنت في موضوع دراستها تحديد العلاقة التعاقدية بين الزبون و الشركة الأمنية حول خدمة معينة و لمدة معينة ، لذلك فان آفنت تقدم تصنيفا " للخدمات الأمنية و الخدمات العسكرية" و هي كآتي :

1-الخدمات العسكرية (الخارجية) Extern

بالنسبة لآفنت فإن الخدمات الخارجية تتعلق بحماية الحدود بديناميكية عسكرية،وهذه الخدمات تكون من خلال "عقدContract" يدرج فيه العمليات المباشرة للشركة العسكرية ، و في هذا السياق نجد ان آفنت تقسم النوع الأول لسنيغر (الشركات العسكرية المستلمة) الى صنفين فرعين . الصنف الأول للعقد الذي يرجع الى الدعم العملياتي العسكريArmed Operational Support، و الذي يتضمن العمليات المباشرة للمعركة ، أما الصنف الثاني يتعلق بالدعم العملياتي غير المسلح في ميدان المعركة Armed Operational Support on the Battlefieldالذي يركز على نشر موظفي و عناصر الدعم في أرض المعركة من قبيل خدمة النقل الجوي و المراقبة الجوية.[1]

---

[1] -Debroh Avant , **« The Market for Force : The Consequences of Privatizing Security"**(New York : Cambridge University Press , 2003) p.254.

2-الخدمات الشرطية (الداخلية) Police intern services

يتعلق الأمر حسب آفنت بالشركات التي تعرض خدمات قريبة من الأدوار التقليدية للدولة و التي ترتبط بالأنشطة الشرطية من قبيل الاستشارات و التكونيات الشرطية ، مكافحة الجريمة، الاستعلامات.

3-الأمن الداخلي و الخارجي (العمليات الخاصة Intern and extern Security (Special Operations)

يركز هذا الصنف على عروض خدمات العصيان المدني ، مكافحة الإرهاب، و العمليات الخاصة الأخرى، هذا الصنف يتعلق بمحاربة المجرمين الدوليين ، لذلك فان هذا الصنف يعتبر صنفا هجينا Hybrid Categoryيجمع بين الأول و الثاني [1].

في سياق آخر ترى آفنت أن هناك العديد من الأسباب تجعل الشركات الأمنية الخاصة أكثر حذار و سرية في القيام بأنشطتها و مهامها و هي كآتي[2]:

- العلاقة التي تربط بين الأمن و الخصوصية السرية للنشاط، و التي نجد فيها أن تفاصيل المهام تطلع عليها فقط الشركات المتعاقدة و الزبائن، و هاته التفاصيل من النادر جدا أن تكون معلنة للعامة، لذلك فان الوصول الى المعلومة و الشفافية يكون صعبا جدا في مواجهة القيود المتعلقة بخصوصية و سرية المعلومات الحساسة تجاه الزبون و كل ما يتعلق بالعمليات و المهمات التي تمارسها هاته الشركات .
- التجارب السابقة أظهرت أن الشركات التي استفادت من عقود التدخل و أداء مهمات خاصة في إطار معارك مباشرة ، قد عانوا من ضغوطات كبيرة من مختلف الأطرف .

[1]– Ibid.

[2] -Philippe Dufort, op.cit, p22.

المطلب الثالث:ظروف بروز السوق الأمنية الخاصة

إن تأسيس الجيوش الوطنية المعروفة بشكلها الحالي هي الوقت الراهن يرجع الى القرنين 17 و18، بعد أن قامت الدول الأوربية بإعادة رسم وتحديد حدودها طبقا لما جاء فبمعاهدة واستفاليا 1648، إلى ذلك الوقت، قام الملوك والأمراء بتوظيف عدد كبير من المرتزقة بواسطة شركات خاصة(كوندوتير Condottieri)، أو بواسطة أطراف أجنبية كالمجرمين أو الأسرى والعصابات الجرمانية والسويسرية والمجرية.[1]

إلى غاية سنوات التسعينات، فإن الممارسة الشرعية للعنف التي تسمح بضمان الأمن والدفاع عن الإقليم والشعب، اعتبرت كأحد أهم الوظائف الاحتكارية للدولة، وعلى امتداد العقدين الأخيرين، فإن العولمة والليبرالية الاقتصادية استثمروا في هذا القطاع والذي تحول تدريجيا من كونه" ملكية عمومية" الى سلعة كباقي السلع حتى أصبحنا نتحدث حاليا عن ما يسمى ب" سوق الأمن والدفاع"، وككل سوق، فإن هذا الأخير يتكون بطبيعة الحال من نوعين من الفواعل "العارضونOffreurs " و" الطالبون Demandeurs"، ومن جانب طالبي (زبائن) الأمن، نجد أفراد خواص وشركات، وفي السنوات اتسع ذلك ليشمل أيضا المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحكومية والدول.[2]

منذ أواسط الثمانيات، الطلب على الأمن ارتفع بشكل استثنائي، وأسباب هذا الارتفاع يرجع الى عدة أسباب من بينها إعادة الاعتبار لأمن الفرد والأمنالإنساني بشكل عام، الارتفاع المفاجئ لظاهرة الإرهاب والقرصنة البحرية، وكذلك التقليص من ميزانيات وعناصر الجيوش النظامية على المستوى العالمي، انهيار عدة دول، بروز الصراعات والنزاعات الاثنية في أورباوإفريقيا...الخ، وهذا ما أشارت وحذرت منه مختلف

[1]- Jean Didier Rosi, « Société militaire et de securité privée : Les mercenaires des temps modernes ? » **Les cahiers du RMES** , volume TV , N : 02, Hiver 2007-2008 , P109.
[2]-Ibid, p110.

المنظمات الدولية في أولها هيئة الأمم المتحدة، هذه الأخيرةوأمامأمر الواقع وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة هذه الأزمات والمشاكل المتتالية التي هزت النظام الدولي منذ 1991.[1]

وبغض النظر على عجز هيئة الأمم المتحدة، يمكن ملاحظة كل من حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوربيوأيضاالأحلافالأخرى، أنها وجدت نفسها وبشكل انفرادي واستثنائي مجبرة على التدخل بشكل مباشر فيالصراعات ما بين الدول وفي العمليات العسكرية خارج حدودها وتحييد الأطراف المتنازعة، وإعادة بناء السلم، واسترجاع السيادة الوطنية لدولة معينة، وكذلك محاولة التمهيد للظروف والشروط الملائمة للتطور وتكريس القيم الديمقراطيةوالنهوض باقتصاديات تلك الدول التي كانت على حافة الانهيار، والسعي لاسترجاع النظام الأمني داخلها. والعمل على المرافقة السياسية وتأسيس أنظمةأكثر شفائية[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وعلى اعتبار أنها القوة العظمى في العالم على المستوى العسكري بشكل أساسي، تدخلت في كل القارات تقريبا، فتعداد الجنودالأمريكيينتراجع من أكثر من 2مليون سنة1991 ليصبح 1مليون و300الف جندي فقط سنة 1999، أيانخفاض بحوالي 35%في اقل من عقد من الزمن، والملاحظ انه ليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فقط حدث معها ذلك، بل ان ظاهرة خفض تعداد الجيوش، وتزامن حلول تسمح بسد هوة نقص تعداد الرجال في الجيوش، وتزامن ذلك مع التحذيرات التي أطلقتها المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تتضمن وجود أخطار وتهديدات تمس بالفرق العاملة فيها في مختلف مناطق العالم، وضرورة توفير الحماية والأمن لهم خاصة في المناطق التي تعرف وجود نزاعات وصراعات مسلحة

[1]–Ibid.

[2]– Ibid., pp110-111

وحروب، في المناطق التي تعرف وجود نزاعات وصراعات مسلحة وحروب، لذلك قررت المنظمات الدولية غير الحكومية هي الأخرى بالبحث عن حلول لهذاالمسألة من اجل التمكن من أداء وظائفها ومهامها يشكل عادي واحترافي، وكان الخيار المتاح آنذاك هو تجنيد حراس شخصيات.[1]

في نفس الوقت، فإن عروض الأمن الخاص تزايد بوتيرة معتبرة، فالتقليص من ميزانيات وتعداد الجيوش العسكرية، المتزامن مع سقوط جدار برلين وتفكك المعسكر الشيوعي، تسبب في وجود بطالة لدى الجنود المسرحين والذي قدر عددهم بالآلاف، هؤلاء وفي وقت وجيز وجدوا أنفسهم ضمن "سوق الشغل الأمني"، فالطلب على الأمن يتزايد، بالتالي من الطبيعي أن يتطور سوق خاص بذلك بهدف الاستجابة للحاجيات الأمنية التي أصبحتأحياناتتخطى قدرات الدولة وإمكانياتها العمومية، أي أن العرض والطلب على الأمن أصبح ضرورة ملحة بعد كل ذلك.[2]

من خلال شرح النمو الحاصل فيالسوق الأمنية من وجهة نظر اقتصادية تاريخية، فإن ظاهرة خصخصة المهات الأمنية والعسكرية تعكس وقائع مختلفة، فإذا نظرنا الى المنظمات الدولية غير الحكومية، فإن طلباتها الأمنية تتلخص بشكل أساسي في الإجراءاتالأمنية الموجهة للموظفين والعاملين بها فيالميدان، لكن الطلبات الأمنيةتزداد تعقدا بالنسبة لأطرافأخرى في حالة ما إذا اعتمدت عليها، من قبيل الدول والمنظمات الدولية،كما أن تقليص النفقات العسكرية لم يمس فقط الوحدات القتالية، وإنما شمل أيضا شراء الأجهزة العسكرية ونفقات إصلاحها، تموين برامج التكوينات والتربصات العسكرية،

---

[1]–Seydoux A , **« Politiques de défense de américaine depuis 1992 »,** dispomsble sur http:// www.Cliosoft, fr/11-00/ politique défense, htm.Consulté le 06/03/2018

[2] -Ibid

بناء المنشآت العسكرية وترميمها...الخ، وذلك بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يفسر تعدد الفواعل التي نجدها في الوقت الراهن، تعمل الى جانب القوات العسكرية النظامية[1].

النقطة الفاصلة في مسألة السوق الأمنية، هو ما حدث في الفلوجة في مارس 2004، حيث تم اغتيال أربعة "جنود مرتزقة"يشتغلون لحساب الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية بلاك ووترBlackwater، وأيضا فضيحة سجن أبو غريب التي اتهمت فيها كل من الشركتين الأمنيتينCACI Incو Titan Incمقتل العشرات من المدنيين العراقيين من طرف حراس امن خاصين يعلمون في شركة Blackwater كل هذه الأحداث المتسارعة أثارت انتباه وسائل الإعلام لأول مرة إلى فاعل مميز يرتبط بخصخصة الأمن والدفاع هو" الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة"[2].

من جانب آخر فإن الرأي العام في مختلف الدول الصناعية قد أظهروا رفضهم لقوانين الخدمة العسكرية في جيوشهم النظامية وطالبوا بالتضييق على هذا القانون، خاصة وأن أعدادا من جنود الخدمة العسكرية قتلوا أو تعرضوا إلى إعاقات في إطار أداء مهماتهم العسكرية خارج دولهم الوطنية، وبسبب هذه الضغوطات أصبحت الحكومات مجبرة على التوظيف العسكري والأمني دون المساس أو الرجوع الى فكرة الخدمة العسكرية، بالتالي اللجوء الى التعاقد مع شركات أمنية وعسكرية خاصة، ومع تزايد الضغوطات البرلمانية خاصة في الدول ذات النظام البرلماني، بضرورة تقليص أعداد الجنود العاملين خارج الدولة الوطنية بسبب الخسائر البشرية، كانت النتيجة أن تزايد الطلب على مثل هذه الشركات في إطار السوق الأمنية، بالتالي يمكن القول أن

---

[1]-Ibid
[2] -Jean Didier Rosi, Op.,Cit,p 111.

الرأي العام في الدول الديمقراطية كان سببا غير مباشر في خلق سوق أمنية خاصة وتزايد الطلب على الشركات الأمنية الخاصة[1].

في سياق آخر، فإن تركيبة الجيوش بحد ذاتها اتجهت نحو العصرنة والاحترافية، معنى ذلك أن ما يهم في تنظيم الجيش هو إدخال تقنيات وتكنولوجيات حديثة بهدف تقليص الخسائر البشرية، وضمان أداء جيد وفعال للمؤسسة العسكرية، فدخلت الجيوش الحديثة في البرامج العسكرية للفضاء على سبيل المثال والسعي لتطوير لمنظومة فضائية عسكرية وإرسالأقمار صناعية للمراقبة والتجسس في جميع الوضعيات خاصة في إطار المعارك، هذه الأخيرة التي أصبحت موكلة لجنود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة المدربين على القيام بالعمليات الخاصة أي الرغبة في إحداث تكامل بين التطور التكنولوجي العسكري والتقليل من الخسائر البشرية خصوصا لعناصر الجيوش النظامية تفاديا للمتابعات والانتقادات الوطنية والدولية[2].

بالإضافة الى ذلك فإن بروز ما يسمى ب"الحروب اللاتناسقية Guerres Asymétriques، أسهم في إثراء السوق الأمنية الخاصة، من خلال أن العديد من أطراف الحرب (خاصة الميليشيات) أصبحت بحاجة الى اكتساب الخبرات العسكرية والتمكن منها في ارض المعركة، والتحكم في الأجهزة العسكرية من أسلحة وصواريخ، لذلك تقوم بعض الأطراف بالتعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة بهدف توفير تكوين عسكري لعناصر أطراف الحرب أو النزاع بغض النظر عن كون ذلك مخالف

---

[1] -HenriParis, « LE RENOUVEAU DU MERCENARIAT DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES »,**Géostratégiques**, n 16, Mai 2007, pp 87-88.

[2]-Ibid, p89.

للأعراف والقوانين الوطنية والدولية، واسهم كل ذلك أيضا في نمو السوق الأمنية الخاصة خاصة في إفريقيا.[1]

وباختصار يمكن الحديث عن ثلاثة مراحل لظهور السوق الأمنية[2] :

المرحلة الأولى: ترجع الى العصور الوسطى والنهضة الايطالية.

المرحلة الثانية: تنطلق من سنوات الستينات مع الميليشيات المرتزقة بقيادة شخصيات من قبيل دافيد ستيرلنغ David Stirlingوجون شرام Jean Schramو بوب دنيارد Bob Denardّ، وكان ميدانهم المفضل كل من كانتا غاو الكونغو في سنوات ما بين 1960و1964، واليمن 1963، وانغولا 1975 وجزر الكومو ما بين سنتي 1968 و1995، كان هؤلاء من بارونات المرتزقة، يمتلكون وسائل وتقنيات وأسلحةمتطورة تمكنهم من الدخول في اي صراع مقابل أهداف ربحية، فعلى سبيل المثال،بوب دنياردBob Denard في الكومور سنة1995،فإن عناصره كانوا يحوزون على أسلحة اقل ما يقال عنها أنها ثقيلة ومتطورة، فقد كانوا يحوزون على أسلحة اقل ما يقال عنها أنها ثقيلة ومتطورة، فقد كانوا يمتلكون مثلا بنادق متطورة جدا مكنتهم من ربح العديد من المعارك..***المرحلة الثالثة:*** تبدأ من الألفية الثالثة، بظهور تسمية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تتمتع بأجهزة وعناصر بشرية مدربة جيدا ومكونة على استخدام مختلف التقنيات العسكرية في الأرض المعركة.

المطلب الرابع: الشركات الأمنية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني

من الملاحظ في السنوات الأخيرة، هو تزايد عدد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تقوم بأنشطة ومهام في مناطق النزاعات المسلحة، إضافة الى تغير طبيعة هذه الأنشطة التي أصبحت تقترب من صميم العمليات العسكرية، في ظل المساس

[1]-Ibid,
[2]-Ibid, pp90-91

بأشخاص يشملهم القانون الدولي الإنساني بحمايتهم من أحيان كثيرة، وما يلاحظ أيضا هو وجود فراغ قانوني فيما يتعلق بطبيعة هذه العمليات في أوضاع النزاعات المسلحة.

الفرع الأول: مسؤوليات موظفي الشركات الأمنية الخاصة بمقتضى القانون الدولي الإنساني

1- مسؤوليات الموظفين:

من واجب موظفي الشركات الأمنية الخاصة بغض النظر عن وضعهم، أن يلتزموا، شأن جميع الأشخاص في بلد يعاني من نزاع مسلح، بالقانون الدولي الإنساني، وهم معرضون لتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن آية انتهاكات جسيمة قديرتكبونها أو يأمرون بارتكابها، لذلك من الممكن مقاضاة موظفي هذه الشركات أمام محاكم دول عديدة، منها الدولة التي وقع فيها الجرم المزعوم، والدولة التي ينتمي إليها ضحايا الجرم،والدولة التي ينتمي إليها المتهم بارتكاب الجرم، والدولة التي تحمل جنسيتها الشركة الأمنية الخاصة التي يعمل لديها مرتكب الجرم، ويجب على الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف أن تتعقب الأشخاص المشتبه بهم في ارتكاب انتهاكات جسيمةللاتفاقياتاو للبروتوكول الإضافيالأول بالنسبة للدول التي صدقت عليه، وأن تقوم بمقاضاة هؤلاء الأشخاصأو تسليمهم، ولها أن تمارس في ذلك الاختصاص العالمي إن اقتضى الأمر ، وعلاوة على ذلك، فإنه يجوز للمحاكم الجنائية الدولية، إذا ما توفرت لها شروط الاختصاص العالمي القضائي، ان تحاكم موظفي الشركات الأمنية الخاصة ومدرائها،فليس هناك ما يمنع من محاكمته هؤلاء أمام المحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال، إلا أنه انطلاقا من الموقف التقليدي القائل

أنالقانون الدولي لا يرتب مسؤوليات على الأشخاص المعنوية، لم تمنح أي محكمة دولية حتى الآن اختصاصا قضائيا على الشركات[1].

على الرغم من وجود التزامات قانونية واضحة من المحاكم الوطنية يمكن أن تكون لها اختصاص النظر في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإن الدعاوى التي رفعت ضد موظفي الشركات الأمنية الخاصة ظلت نادرة جدا حتى الآن.[2] وذلك يرجع الى عوامل مختلفة بعضها قانوني وبعضها الآخر عملي وسياسي بصورة اكبر، وهي كالآتي :[3]

- يمكن أن تكون الشركات وموظفوها قد منحوا حصانة تحول دون مقاضاتهم أمام محاكم الدول التي يعملون فيها.
- المحاكم في البلدان التي تعمل فيها الشركات العسكرية، وهي المكان الذي يرجع اللجوء إليه لاتخاذ الإجراءات القانونية ربما تكون قد توقفت عن العمل نتيجة لظروف النزاع المسلح.
- ان دولا خلاف هذه الدول، بما فيها الدولة التي تحمل جنسيتها الشركة الأمنية الخاصة أو موظفوها، والدولة التي تعاقدت مع الشركة، حين تكون هذه الدولة الأخيرة هي بخدمات الشركة، قد تكون عاجزة عن ممارسة اختصاص قضائي خارج إقليمها على موظفي الشركة لافتقارها الى التشريع الوطني اللازم وفضلا عن ذلك، قد تتقاعس الدول، لأسباب عملية وسياسة عن اتخاذ الإجراءاتللمقتضات على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقعت فيالخارج.

---

[1]–ايمانويلكياراجيلار، الشركات تدخل الحرب:الشركات العسكرية/الأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 88– العدد863– سبتمبر 2006،ص 126.

[2]– نفس المرجع السابق، 127.

[3]– نفس المرجع السابق.

وكما هو الحال فيتحديد حدود المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية، فإن الصعوبات التي تكتنف مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني هي صعوبات عامة ولا تخص موظفي الشركات الأمنية الخاصة دون سواهم، وفي واقع الأمر فإن السبل القانونية التي يمكن اللجوء إليها لاتخاذ الإجراءات ضد أفراد القوات المسلحة: لما في ذلك الدعاوي الجنائية ضد الأفراد، واتخاذ الإجراءات ضد الدولة التي تستخدمهم إذا ما كانوا مستأجرين لإحدى الدول، كما يمكن إقامة دعاوى جنائية او مدنية ضد الشركات وبينما لا توجد عوائق قانونية إضافية تحول دون مقاضاة موظفي الشركات الأمنية الخاصة، يظل هناك عدد من المشكلات العملية ليس من اقلها شأنا تحديد الشركة التي يعمل لحسابها شخص معين، يضاف الى ذلك انه بينما قد يكون لعدد من الدول اختصاص قضائي للنظر في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإن هذا لا يصدق على الجرائم العادية غير المرتبطة بالنزاع المسلح، وبما تكون قد توقفت عن العمل، كما قد يكون المتعاقدون قد منحوا حصانة تمنعها من محاكمتهم، وهذا أمر غير مرضي سواءا لضحايا هذه الجرائم " الأقل شأنا" أو للدول المرتبطة بالشركات الأمنية الخاصة والتي كثيرا ما ينظر إليها السكان المحليون نظرتهم الى المتعاقدين ويعتبرونها "تهرب" بجرائمها دون عقاب، وفي هذا الوضع ومحاولة علاجه، تنظر المملكة المتحدة على سبيل المثال، في تطبيق نظام" المحاكم الدائمة" على بعض المتعاقدين، وهو نظام يسمح لها بمحاكمة مدنيين يرتكبون أفعالا إجرامية في الخارج، في نفس المكان الذي وقع فيه الجرم[1].

2- مسؤوليات مديري الشركات وكبار موظفيها

إضافة الى مسؤولية الجنائية التي يتحملها الموظفون الذين يرتكبون أو يأمرون بارتكاب انتهاكات القانون الدولي الإنساني فإن مديري هذه الشركات وربما

[1]- نفس المرجع السابق، ص 128.

مسؤوليها الأعلى منزلة يمكن أن يواجههم أيضا المسؤولية القانونية، وتعترف المادة 86 من البروتوكول الإضافيالأول صراحة بالمسؤولية التي يتحملها الرؤساء عن المخالفات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن يتحمل الرئيس هذه المسؤولية إذا علم أو كانت لديه معلومات تتيح له أن يستنتج أن مرؤوسا له كان يرتكب أو كان فيسبيله لارتكاب انتهاك بقانون الدولي الإنساني، ولم يتخذ كل ما في وسعه من إجراءاتمستطاعه لمنع او قمع هذا الانتهاك[1].

ولا يزال هذا السبيل ممكن لتحميل المسؤولية لمدراء الشركات الأمنية الخاصة وكبار موظفيها بحاجة الى مزيد من الاستكشاف في الممارسة العملية، حيث لم يسبق قط تطبيقه على الرؤساء لا يرتبطون بدولة أو بمجموعة مسلحة معينة، وللإشارة انه أصبح من المقبول لدى الجميع أن " الرئيس " المشار إليه يمكن أن يكون مدنيا، وان علاقة القائد/ المرؤوس المشترط قيامها يمكن أن تكون علاقة بحكم الواقع وليست علاقة بحكم القانون،أي الفيصل في الموضوع هو وجود سيطرة على أفعال المرؤوس[2].

وهذه العلاقة يمكن أن تعتبر أيضا داخل شركة أمنية خاصة. لكن هناك قيد مهما يتعلق بمدى الرؤساء الذين يمكن أن يشملهم هذا الحكم، فوفقا لما يذهب إليه التعليق، يقتصر هذا الحكم على الرؤساء المباشرين الذين يتحملون مسؤولية شخصية عن المرؤوسين العاملين تحت إمرتهم، وعلى الرغم من هذا الحكم يشمل قطعا المدير المباشر لموظف في الشركة أمنية خاصة، فإنه غير المرجع أن تمتد هذه المسؤولية لتشمل كبار المسؤولين في الشركة، لكن أيا كان الأمر، وحتى لو تبين أن مفهوم مسؤولية الرئيس لا يسرى من الوجهة القانونية داخل شركة أمنية خاصة، فإن أنواعاالأنشطة التييجب أن يقوم بها الرؤساء لمنع أو قمع المخالفات، ليتجنبوا بذلك الوقوع في المسؤولية،يمكن أنتكون دليلا

[1]– نفس المرجع السابق، ص 129.

[2]– نفس المرجع السابق.

مفيدا تستعين به الشركات لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، وتشمل هذه الأنشطةإجراءات وقائية، منها على سبيل المثال إقامةأنظمة تكفل عدم ارتكاب انتهاكا وكفالة الاستخدام الدائم والفعال لهذه الأنظمة،كما تشمل أيضاإجراءات تالية لوقوع الانتهاكات، وتشمل هذه الإجراءاتالأخيرة التحقيق في أيه مزاعم في أية مزاعم بوقوع أفعال ضارة، وإبلاغ نتائج التحقيق الى السلطات المختصة.[1]

الفرع الثاني : مسؤولية الدول عن كفالة احترام الشركات الأمنية الخاصة للقانون الدولي الإنساني

تكرس نصوص القانون الدولي الإنساني التزم الدول ذات الصلة بنشاط الشركات الأمنية الخاصة بكفالة امتثال هذه الشركات القانون الدولي الإنساني، ومن ثم لا يمكن أن يكون التعاقد مع هذه الشركات أو استخدامها وسيلة تتحلل الدول من خلالها من هذه الالتزامات، ويتضح التزام الدول من خلالها من هذه الالتزامات، ويتضح التزام الدول بكفالة امتثال الشركات الأمنية الخاصة العاملة لصالحها في سياق النزاعات المسلحة لأحكام القانون الدولي الإنساني من خلال ما فرضه هذا القانون من قيود لا تبيح للدول المتحاربة أن تعهد بمهامها لكيانات غير حكومية وذلك ضمانا لحقوق الأشخاص المحميين، وكذلك من خلال التفسير الموسع لالتزام الدول باحترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، وبالنتيجة تترتب على هذا الالتزام في العلاقة بالشركات إمكانية نسبة انتهاكات العاملين فيها لهذا القانون إلى هذه الدول المستخدمة لهم.[2]

1– نفس المرجع السابق.

2– خديجة عرسان، مرجع سبق ذكره، ص 498.

نجد أن نصوص القانون الدولي الإنساني تقرر قيودا على إمكانية تحويل الدول الأطراف في النزاع لسلطاتها لجهات غير حكومية، وذلك حين قد يشكل دور هذه الكيانات خطرا على حقوق الأشخاص المحميين، فقد فرضت اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 الخاصة لحماية اسرى الحرب، قيودا تمنع الدول الأطراف في النزاع من ان تتحلل من مسؤولياتها عن الأشخاص المحميين وتخرجهم من سلطتها المباشرة، فلا يجوز أن تترك معسكرات اعتقال أو احتجاز الأسرىأوأماكن احتجاز المدنيين لكيانات من غير القوات المسلحة للدولة الطرف في النزاع كالشركات الخاصة، وما يؤكد عدم جواز تحلل الدول من مسؤولياتها في القانون الدولي الإنساني بكفالة امتثاله من قبل قواتها المسلحة والكيانات لتي قد تعمل لمصلحتها، الحكم العام الذي نصت عليه المادة 148من اتفاقية جنيف الرابعة والتي قضت بعدم جواز أن يحل طرف متعاقد نفسه أو طرف متعاقد آخر من المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتبقى الدول المتعاقدة معها مسؤولية عن التزاماتها بموجب هذا القانون في كفالة احترامه وعن أي إخفاق من قبل الأفراد العاملين في هذه الشركات في التزام بمعايير هذا القانون، ولا يمكن لها أن تتذرع بتعاقدها مع هذه الشركات للتحلل من مسؤولياتها كما يقع من العاملين في هذه الشركات من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني[1].

وفي إطار تفسير التزام الدول باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه، يفرض القانون الدولي الإنساني على الدول الأطراف في اتفاقيات التزاما أساسيا باحترام أحكام هذا القانون وكفالة احترامها كرسته المادة الأولى لاتفاقيات جنيف لعام 1977 الإضافي الى هذه الاتفاقيات فجاء في المادة الأولى المشتركة من الاتفاقيات أن تتعهد

[1]– **Chiara Gillard**.**Business goes to war**: private military/security companies and international humanitarian law" IRRRC Volume 88, Number 836, SEPTEMBER 2006? P 549.

الأطراف السامية المتعاقدة بان تحترم هذه الاتفاقيات وتكفل احترامها في جميع الأحوال،لذلك يبين هذا النص مضمون الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في جانبين.[1]

- **الجانب الاول:** هو جانب التزام الدولة باحترام هذا القانون من قبل جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، فالتزام بالاحترام هو التزام للحكومات بشكل رئيسي على المستوى الوطني باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتشريعية وقضائية لضمان الامتثال لأحكام هذا القانون.
- **الجانب الثاني:**هو جانب التزام الدولة بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني،وكان هذا النص محلا لخلاف فقهي في تفسيره بين اتجاه يوسع مفهوم كفالة الاحترام ليتجاوز علاقة الدولة بأفراد قواتها المسلحة الى جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها أو يعلمون تحت سيطرتها أو جميع السكان عموما في دولة ما وفقا لتفسير الفقيه كالسهوفنKalsshoven لهذا الالتزام، بينما وسع اتجاه آخر تفسر هذا الالتزام ليشمل علاقة الدولة بدول أخرى فرأى جان بكتيه أنإخفاق دولة في الالتزام بهذا القانون يرتب على الدول الأخرى السعي لاتخاذ موقف حيال هذا الانتهاك سواء كانت هذه الدول الأخرى محايدة أو متحالفة.

من جانب آخر، يمكن الحديث عن نتائج مسؤولية الدول في العلاقة بالشركات الأمنية الخاصة، إن نصوص القانون الدولي الإنساني لا تتيح التحلل للدول من التزامات بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في العلاقة بالشركات الأمنية الخاصة إلا أن نصوص هذا القانون التي قرنت مسؤولية الدول عن انتهاكات هذا القانون بأعمال القوات المسلحة وذلك بوصفها واحد من أجهزتها تدعو للتساؤل عن إمكانية نسبة المسؤولية عن انتهاكات الأفراد العاملين في الشركات الى الدولة، حيث نصت المادة الثالثة من لائحة لاهاي للحرب البرية لعام 1907 على مسؤولية الدول عن أعمال

---

[1] – خديجة عرسان، مرجع سبق ذكره، ص 500–501.

القوات المسلحة، إلا أن الدولة تسأل أيضا عن أعمال هذه الكيانات أي الشركات الأمنية الخاصة التي فوضتها بجزء من وظائفها الحكومية،فقد صاغ مشروع لجنة القانون الدولي المواد بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا حكما يتناول علاقة الدول بالشركات الأمنيةالخاصة في ضوء التزايد في استخدام هذه الشركات، كما جاء في التعليق على مشروع المواد،ونصت على هذا الحكم المادة الخامسة من المشروع المعنونة ب" تصرفات الأشخاصأو الكيانات التي تمارس بعض اختصاصات السلطة الحكومية" والتي جاء فيها انه يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص او كيان لا يشكل جهازا من أجهزة الدولة بمقتضى المادة الرابعة ولكن يخوله قانون تلك الدولة صلاحية ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية" والتي جاء فيها انه يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص أو كيان لا يشكل جهازا من أجهزة الدولة بمقتضى المادة الرابعة ولكن يخوله قانون تلك الدولة صلاحية ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية بشرط أن يكون الشخص أو الكيان قد تصرف بهذه الصفة في هذه الحالة المعنية. وبذلك ووفقا لهذا النص فإن وجود الشركة كصلة وصل بين الدولة والمتعاقدين مما قد يقطع ظاهريا صلة الدولة بهم، وعدم إمكانية عد هذه الشركات مخاطبة مباشرة بقواعد القانون الدولي الإنساني لا يحول دون نسبة المسؤولية عما يرتكبه هؤلاء من مخالفات للقانون الدولي الإنساني الى الدول المستخدمة لهم من خلال هذه الشركات والمستفيدة من نشاطهم ما دام يقوم هؤلاء بمهام هي في الأصل جزء من مهام الدولة في سياق النزاعات والصراعات المسلحة[1].

[1]– نفس المرجع السابق، صص 501–502.

المبحث الثاني:مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي

تعبر الشركات الأمنية الخاصة عن تغير في بنية النظام الدولي الجديد والذي أصبح يتجه إلى الاهتمام بالقضايا الأمنية، وتعتبر مثل هذه الشركات أحد أوجه هذا النظام لما لديها من تأثير على مستوى السياسة الدولية.

المطلب الأول: المجموعات الأمنية الجديدة في النظام الدولي

بعد العودة الواضحة والمتسارعة لظاهرة المرتزقة والنشاطات المرتبطة بها في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد الزخم والأحداث المفاجئة المترتبة على مشاركة "المقاوليين العسكريين" في حرب العراق وأفغانستان، فإن خصخصة الأمنأصبحت من المواضيع المثيرة للجدل في السياسة الدولية المعاصرة، ووجود شركات أمنية خاصة تعتبر حسب العديد من الدارسين أنها تتميز بالغموض ونقص المعلومات جولها مثل شركة بلاك ووتر Black Waterوتربيل كامبنيTriple Company دخلت في خانة تجنيد جنود وعناصر أمنية خطيرة حتى أصبح يطلق على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ب" شركات المرتزقة الجدد Neo –mercenaries Companies، لتصبح هاته الأخيرة محور التغطية الإعلامية الدولية، ومسألة نقاشية في الأوساطالأكاديمية بداية من سنة 2004.[1]

ومع ذلك فإن وجود الشركاتالأمنية الخاصة ونتائجها تتعدى الى حد بعيد الأنشطة والمهام التي تقوم بها بالاستعانة " جنود خواص"، فبعيدا عن ارض المعركة وساحات القتال، أصبح 'الجنود الخواص" في كل مكان من العالم بدئا منالحراسة الاحترافية وتركيب أجهزةالإنذار الحديثة، الى تحليل المخاطر والمراقبة والاستعلامات، فقد

[1] -Rita Abrahamsen and Michael C. Williams, «Security Beyond the State: Global Security. Assemblages in International Politics..” **International Journal of Political Sociology ,** 3,2009, p01.

توسعت الشركات الأمنية الخاصة بمعدل هائل في جميع أنحاء العالم، وأصبحت عالمية النطاق، نظرا للخدمات التي تقدمها حتى أصبحناأمام ما يسمى ب" الثورة في توفير الأمن.[1]

فعملية الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة، كما يرى عالم الإجرامأيان لويد Ian Loader، إنما تحول كبير في قضية توفير الأمن في المجتمعات والدول الحديثة ولذلك يقول:

" نحن نعيش في خضم تحول محتمل بعيد المدى في وسائل الحفاظ على النظام والأمن في المجتمعاتالديمقراطية الليبرالية، مما يؤدي الى تفتيت الشرطة وتنويعها وذلك من خلال البدء في عدد كبير ممن الوكالات والعملاء ولكل منها على وجه الخصوص أنواع للمسؤولية في تقديم الخدمات الأمنية والشرطية، كما أن الدولة ذات السيادة والتي كانت تعتبر الآن محورية لكل من الحكم والمسائلة والتي كانت تعتبر الآن محورية لكل من الحكم والمسألة 20المجال الأمني، فإنه توجد إعادة تشكيل لكل ذلك."[2]

أي أن ظهور الشركات الأمنية الخاصة ارتبط بالدول الديمقراطية الليبرالية، وأن الخصخصة في المجال أصبحت ظاهرة عالمية بإمكانها التأثير على السياسة الدولية من خلال إعادة توزيع عنصري القوة والأمنسواء داخل الدول الوطنية او إخراجها والقصد بذلك في مناطق النزاعات المسلحة على وجه الخصوص.

في آخر تحليل له يقول الأستاذ ساسكيا ساسن Saskia Sassen بأن العولمة المعاصرة هي الأفضل فهما على أساسأنها تعبر عن إعادة هيكلة البني الدولية والوطنية، وفي وسط هذه العملية هناك تفكيك جزئي للدول الوطنية وما سيقابلها من

---

[1]- Ibid, p02.
[2]- Ibid,

تطوير " مجمعها /تجمعات عالمية جديدة "، وعلى ضوء ذلك فغن الخصخصة والعولمة ليس فقط مجرد قوى بسيطة تؤدي الى تفكيك الجزئي للدولة بل أن هذه الأخيرة ساهمت بحد ذاتها في هذا التفكيك الجزئي لصلاحياتها ومهامها، وكما يرى أيضا ساسن Sassen، بأن الدارسين يستخدمون عموما مصطلحات من قبيل تحرير القيود، والتحرير المالي والتجاري والخصخصة لوصف تغير سلطة الدولة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد، والمشكل مع هذه المصطلحات هي انها لا تحدد بدقة فيما يجب أن تنسحب الدولة منه في تنظيمها لاقتصادها، ولا إنها تسجل كل الطرق التي من شان الدولة تبنيها في وضع الأطر الجديدة التي تعزز من خلالها العولمة معززة، وان هذه المصطلحات تحدد أيضا التحولات داخل الدولة.[1]

إن إعادة هيكلة الأمن يعتبر مدخلا قويا لتحليل الخصخصة الأمنية وتحديد آثارها على الإدارةالأمنية المعاصرة، ومن خلال موضعه ظهور المجمعات الأمنية العالمية ضمن التحولات المترابطة، فإن الخصخصة الأمنية (الشركات الأمنية الخاصة) أصبحت جزءا من برنامج لإعادة الهيكلة على أوسع نطاق، وأيضاإعادة تشكيل العلاقات بين القطاعين العام والخاص، وكذا العلاقات العالمية المحلية وذلك من خلال التركيز على ثلاثة جوانب مترابطة من هذه العملية الاقتصاد النيوليرالي، ومضامين الإدارة الشبكة في السياسة العامة، وتوفير الأمن؛ المعايير المتغيرة للذهنيات الأمنية؛ تسليع الأمن وزيادة بروز التفكير الأمني القائم على المخاطر والتكنولوجيا [2].

ويرى كل من الأستاذين جونسون وشيرينغ أن بروز مثل هذه المجموعات الأمنية (الشركات الأمنية الخاصة) مرتبط الى حد بعيد بالهيمنة المعاصرة لأنظمة الحكم النيولييرالية، فمنذ أواخر السبعينات، أصبح النظام الدولي يعرف نمطا جديدا من الشراكة وهي الشراكة العامة الخاصة بين الحكومات والمجموعات الأمنية الجديدة التي

---

[1]-Johnston Lesand and Cliford Shearing, **“ Governing Security“**(London: Routledge , 2003) p170.
[2]- Ibid,

تتميز بطبيعة الحال أنها خاصة، وكانت نتيجة ذلك، تحول الوطنية، نحو تعقدات عديدة مرتبطة بالفواعل الأمنية الخاصة التي أصبحت فعالة بدورها الجديد في النظام الدولي، ولذلك فإن الأستاذين بريان الليبرالية الجديدة هي السبب في تطوير شكل جديد من الإدارة وهي " الإدارة الشبكية Networled governance والتي تتضمن تحولا نحو نموذج جديد لحكومة اقل تدخلا بشكل مباشر في توفير الخدمات، وتكون مركزة بشكل أكثر على إدارة وتنظيم المراكز والمصادر الأمنية، وكجزء من هذا التطور الحاصل، فإن الوظائف الأمنية التي كان ينظر لها على أنها المجال الفعلي والخاص للدولة فقط، من قبيل إدارة السجون، نقل المساجين، مراقبة المهاجرين، امن المطارات، ...كل هذه الأخيرة ثم هذه الأخيرة ثم خصخصتها [1].

بينما هذه التحولات والتطورات عززت من قوة الفواعل الخاصة، فإن نمو هذه الأخيرة لا يمكن أن ينظر إليه على أساس انه إضعاف وتقليص لقوة الدولة،وهذا ما يراه الأستاذ دافيد قارلاند David Garland، عندما يوضح ان هذه الفواعل الأمنية الجديدة من الجيد أن يتم النظر لها " كقطاع ثالث" في مسألة توفير الخدمات الأمنية من خلال التنسيق مع المؤسسات والأجهزة الداخلية للدولة الوطنية بمعنى فكرة تبادل المهام دون الخروج عن الأطر العامة التي تضعها الدولة الوطنية، وتكون بذلك حسب د.قارلاند امام " المقاربة الحكومية للأمن.

- المقاربة الحكومية للأمن Governmental Approach to Security والتي يقصد بها وجود شبكة مترابطة مباشرة بشكل اقل أوأكثر بين أجهزة الدولة الوطنية والفواعل الأمنية الخاصة في مسألة توفير الأمن وما يتعلق به، من خلال بناء تحالفات ثنائية ووضع استراتيجيات أمنية من شأنها تحقيق الأهداف المرسومة والوصول الى النتيجة المرغوبة، بالتالي فهذه التحولات في السياسة العامة للدولة

[1]- Ibid.

رافقتها تغييرات عديدة فيالمواقف الاجتماعية والمعايير والممارسات المحيطة ب" الجريمة والعقاب والأمن "[1]. وفي إطار السوق الحرة للأمن حاليا، فإن الزبائن أيضا مسؤولون أيضا وبدرجات متفاوتة عن أمنهم الخاص بوصف سلوكاتهم وأيضا الخدمات الأمنية التي يقدمونها من اجل حماية أنفسهم كذلك، فعنصر الخطر الذي يلازم الفواعل الأمنية الخاصة أصبح عالميا وينطبق في كل مكان.[2]

إن كل تلك التحولات التي حصلت على المستوى المحلي الداخلي تعتبر النقطة الأساسية والمركزية التي أسهمت في نمو وعولمة الأمن الخاص، ولذلك فإن دراسي السياسة الدولية ركزوا على تفكيك العناصر المتصلة بتوفير الأمن على المستوى المحلي الداخلي من اجل الوصول الى فهم شامل للعولمة الأمنية في الوقت الراهن، لذلك فإن هذه التحولات الداخلية هي التي مهدت أيضا لظهور بني وهي كل أمنية جديدة فوق وطنية تتمثل في الشركات الأمنية الجديدة، هذه الأخيرةأصبحت قوية من حيث قدرتها المادية واللوجسيتية والمالية والتكنولوجية والتنظيمية مايمكنها من التحرك بفعالية في إطار النظام الدولي والتأثير على مجريات السياسة الدولية، فعلى سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية أدرجت الفواعل الأمنية الخاصة في ميثاقها العام للخدماتالتجارية، واعتبار الشركات الأمنية الخاصة من المنظمات التي تقدم هي أيضا خدمات ومهام أمنية ان اقتضى الأمر، وهو ما يسمح بخلق عنصر "التنافسية" بين الشركات في حد ذاتها وأيضا بين الدول ذات سيادة، وكذلك الاتحاد الأوربي سهل من مهمة الشركات الأمنية الخاصة في ترقية وتطوير خدماتها ذات الطابع التجاري كجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية ما كرس نفوذا لهذه الفواعل الخاصة وأصبحت احد أعمدة العولمة الأمنية في القرن الواحد والعشرين، وأصبحنا الآن أمام ما يسمى بالمجموعات الأمنية العالمية، وفي هذه الأخيرة الأمن يكون مشكلا ومتأثرا بالأنظمة

[1]- Rita Abrahamsen and Michael G Williams, Op cit, p .05.
[2]- Ibid,

المعيارية الجديدة التي تعلو على الدولة الوطنية، وكذلك القوة المتزايدة للفواعل الأمنية الخاصة[1].

كما انه من خصائص هذه المجموعات الأمنية العالمية، ان الدولة خاصة التي تنتمي الى القوى الكبرى، تقوم بنشر القوة عن طريق تجنيد هاته الشركات وبالتالي فهي تفرض هيمنتها على مجريات السياسية الدولية وتكيفها لصالحها، كما تمكننا هذا النوع من المجموعات الأمنية من فهم العلاقة بين الإدارةالأمنية Security Governanceوأشكال القوة التي تعمل في إطارالإدارة العالمية المعاصرة، فهي توضح تلك العلاقة كما يرى كل من مايكل باريات Michacl Barneet وريمون ديفال " Compulsory Fower(القدرة المباشرة والإكراهية في السيطرة على السلوكات الآخرين) وأشكال "القوة الإنتاجية Productive Powerالتي تتميز بوجود أنواع خاصة من الفواعل القادرة على القيام بمهام وأنشطة فعالة داخل نسق معين[2].

فالشركات الأمنية الخاصة، وفي إطار مجريات السياسة الدولية، هي نتيجة أو اثر القوة الإنتاجية وكذا هي فواعل القوة الإنتاجيةأو اثر القوة الإنتاجية وكذا هي فواعل القوة الإنتاجية في مواضيع معينة، فوجودها هو نتيجة للتحولات في الإدارةالأمنية، لكنها في نفس الوقت هي عبارة عن فواعل تتصرف لإنتاجأشكال من الإدارةالأمنية عن طريق قدراتها الإكراهية، " وتحاول التأّثير على فواعل النظام الدولي الآخرين سواء تجاه زبائنها أو حتى القوات الداخلية للدول الوطنية.[3] بالتالي الانتقال من تقديم خدمات وتأدية مهام في إطار التعاقد الثنائي، الى الرغبة في فرض السيطرة على الآخرين وإدارة المهام بشكل سياسي بدلا من التجاري فقط، بالتالي امتلاك أوراق رابحة تسمح لها بالتأثير في القرارات ذات الطبيعة الدولية.

---

[1]-Ibid, p06.
[2]-Ibid,
[3]- Ibid,p14.

من جانب آخر فإن الفواعل الأمنية الخاصة، وان كانت مؤثرة في السياسة الدولية(في الجانب الخارجي للدولة الوطنية) وان وجودها أصبح كنوع من الحتمية الدولية،فإن هذه الفواعل ينظر إليها سلبيا على المستوى الداخلي، أي على مستوى الكيانات التي تدخلت فيها سواء دولا أوأقاليم متنازع عليها، لأنها تمثل حسب الكثيرين عنصر فوضى ولا استقرار في النظام الدولي.

المطلب الثاني:إنتشار الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة

التغيرات الحاصلة في الشؤون العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وظاهرة العولمة شبكت من مسائل التطور والآمن، كما أن بروز وجهات النظر المتنافسة حول تحقيق اكبر قدر من المصالح وحتى حول السيطرة الإقليمية، والمزيد من السيطرة على مصادر الموارد من فئات مختلفة، ونتج عن ذلك مجموعة من الصراعات، أدت الى تشكيل مراكز سلطوية متعددة سواء قانونية أو غير قانونية في إطار الاقتصاد العالمي، في حين انه من الضروري تأمين هذه الحاجيات التي أصبحت حيوية خاصة للدول الكبرى، إلا أن مسألة ضمان الأمن لهذه الموارد لم تعد المهمة الحصرية لأجهزة الدولة، بل ظهرت مجموعات أخرى قانونية وغير قانونية بما في ذلك القوات العسكرية، القوات شبه العسكرية، الأطفال الجنود والشركات الأمنية الربحية، وقد اقترح بعض الدارسين أن تغير أنماط الصراع وما يترتب على ذلك من انهيار النظام في "البقع الساخنة" على المستوى الدولي، استلزم تغيير التقليدي بين " محيط-مركز" أي بين الشمال والجنوب، ولكن مع كل محاولات ضمان امن مناطق الجنوب التي تواجه الاضطراب وعدم الاستقرار من اجل عدم زغزغة النظام الاقتصادي العالمي والتهديد بإقصائه، تبقى هذه المناطق في حالة دائمة للنزاعات والصراعات المسلحة وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، كل ذلك جعل ضرورة لاستحداث إطار امني جديد فيالنظام الدولي،حيث يكون داخل هذا الإطار برنامج أولويات للتنمية في حالة

الصراعات خاصة، إدراج حل للنزاعات المسلحة وإعادةالأعمار الاجتماعي، وهذا يجعل من المهمة صعبة بالنسبة للدول المتقدمة وحدها، لذلك كان هناك انتشار لعدد من المنظمات الدولية غير الحكومية مع تزايد مشاركتهم في مختلف مناطق الصراع العالية، وحسب الدارسين، فقد أدى ذلك الى خلق علاقات شبكية غير إقليمية تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة بطريقة جديدة، باعتبارها أجزاء من نظام ناشئ للحكومة الليبرالية العالمية[1].

الطلب المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة من طرف المنظمات الدولية الإنسانيةيشجع النموذج الإنمائي الجديد في حد ذاته على زيادة الترابط والتنسيق بين المنظمات الإنسانيةوالإنمائية العاملة في مناطق الصراع العالمية، والشركات الأمنية الخاصة، ودمج التنمية والأمن، مما ادى الى ابتكار ما يسمى ب" المجمعات الإستراتيجيةStrategic Confluxesالتي تسمح الى خلق الروابط بين مختلف الدول و الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجمعات الإستراتيجية حسب وفقا للأستاذ مارك ديفيلد Mark Duffieldتتألف من مختلف الدول وأطراف فاعلة غير حكومية والتي تشمل الحكومات، المنظمات الدولية غير الحكومية،المؤسسات العسكرية، المؤسسات المالية الدولية، الشركات الأمنية الخاصة، وقطاع الأعمال التجارية، وبالنسبة لسنوات التسعينات، فإن مثل هذه الأنماط الجديدة للتنظيم عبر الوطني، ظلت الحكومات معينة به بشكل رئيسي، ولكن منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، امتدت الأنماط من الجانب الاقتصادي لتشمل القضايا الأمنية والاجتماعية، لتكون هذه المجتمعات الإستراتيجية بمثابة جدول أعمال للتحول من اجل الأمن العالمي، لتتوسع هذه المجمعات أيضا وتشمل شبكات

---

[1]- Mark Duffields, **<u>“ Global Governance and the New Wars: The Emerging of Development and Security”</u>** (London :Zed Books Publications, 2005) p.02.

الإدارةالإستراتيجية والتي تعين خصخصة أنشطتهاوإضفاء الطابع الأمني والعسكري عليها.[1]

وقد أصبح الأمن في هذا الصدد أمر جوهريا وحيويا بالنسبة للمنظمات الإنسانية وهي كجزء أساسي من مكونات هذه المجمعات الإستراتيجية في مناطق النزاع، ففي النزاعات المسلحة المعقدة، توفير الأمن من قبل الأطرافأو الحكومات الرسمية يكون غالبا ضعيفا بسبب الفوضى الأمنية والسياسة والاجتماعية التي تعاني مناطق النزاع.

وهذا ما من شأنهأن يعطل من أداء المهام والوظائف الإنسانية، كما ان تقلص القوات الأجنبية وحتى قواتحفظ السلام في مناطق النزاع عطل منوصول المساعدات الإنسانية،ولذلك أصبح الطلب على الأمنامرأ ملحا من طرف المنظمات الإنسانية خاصة أمام تزايد رقعة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي، وفي سبيل المثال ذكر مكتب اونسوANSO (منظمة دولية غير حكومية) إن انعدام الأمن من شأنه منع المنظمات الدولية غير الحكومية من الوصول الى الفئات المتضررة مما يؤدي الى مزيد من انتشار الفوضى وانعدام الأمن في مناطق النزاع، وكنتيجة لعدم وجود بدائل لهذه المنظمات غالبا ما تضطر الى الاعتماد على المجموعات المحلية من الميلشيات المحلية والعشائر لحماية موظفيها والسماح لهم منمواصلة عملياتهم، ويكون ذلك خاصة في مناطق النزاع داخل الدول الفاشلة أو الضعيفة.[2] وهذه العلاقة بين المنظمات الإنسانية والمجموعات المحلية داخل مناطق النزاع، هي علاقة ربحية فقط هدفها الحماية وهي ابعد من أن تكون احترافية، وقد أدت في كثير من الأحيان الى

[1]- Ibid, pp03-04.
[2]-Victoria Wheeler and Adele Harner (eds),Resting the Rules of Engagement :Friendsand Issuesin Military HumanitarianRelations ",**Humanitarian Policy GroupReport**,Ouverseas Development Institute, London, March 2006, p71.

تعزيز الجماعات الإجرامية المحلية، وظهور عصابات هدفها التنافس على من يوفر الحماية لهذه المنظمات مقابل أرباح مادية[1].

لذلك نجدان المنظمات الإنسانية العاملة في مناطق النزاع، انتقلت الى توظيف الشركات الأمنية الخاصة من أجمل حماية موظفيها وأنشطتها، بعدما رأت في ذلك بديلا أفضل بل وأحيانا البديل الوحيد، وفقا لبعض التقديرات، فإن أكثر من 40منظمة دولية غير حكومية وقعت عقود مع شركات أمنية خاصة في السنوات الأخيرة، لكن هيئة الأمم المتحدة كانت متحفظة ومتشككة تجاه الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق النزاعات، وعلى سبيل المثال، فإن تقريرا للأمم المتحدة حول المرتزقة لعام 1997، انتقدا لاتجاه الحاصل نحو الاستعانة بأطراف خارجية من خلال خصخصة مختلف مهام المنظمات الإنسانية وتجنيد شركات أمنية خاصة، كما أشار التقرير الى انه من اجل ضمان التعاقد وفي نفس الوقت تحقيق الأرباح، فإن هذا النوع من الشركات العبر وطنية من خلال عرض خدماتها والتحفيز عليها، ادى الى تأجيج وتزايد الطلب عليها في بلدان العالم الثالث وتزايد عدد العسكريين وضباط الشرطة السابقين الذين ابدوا استعدادهم للعمل كمجندين وأفراد امن ضمن هذه الشركات، وكذلك أشار نفس التقرير الى طريقة التي تمكن المتعاقدين في القطاع الخاص من استغلال الثغرات القانونية وارتكاب مخالفات جسيمة في مناطق النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من ذلك قامت على الأقل سبع وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بتوظيف شركات أمنية خاصة في السنوات الأخيرة لأداء مهمات تتراوح بين حراسة موظفي الأمم المتحدة ومكانتها في مناطق الحرب والنزاعات، الى نقل الأغذية للاجئين.[2]

---

[1]- Ibid, p 69.
[2]- Ibid,p15.

إن الملاحظ هو تزايد استخدام الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة، فإذا اثبت الحكومات الوطنية أنها غير قادرة على ضمان أمنها، تتدخل المنظمات الدولية الإنسانية للقيام بذلك عن طريق استخدام الشركات الأمنية الخاصة هذه الأخيرة التي قد تكون بديلا في المجالات السياسية والأمنيةوالإنسانية المعقدة وحالات الطوارئ، نظرا لقدرتها على الانتشار بسرعة واحترافية في المناطق الخطيرة والمحاصرة كمناطق النزاعات المسلحة، حيث لديها القدرة في الانتشار من شهرين الى أربعةأشهر عكس قوات الأمم المتحدة التي تكون قدرة انتشارها من سنة الى ثمانية أشهر[1].

لكن على النقيض هناك، المشككين في استخدامها والذين يرون أن استعمال الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة يؤدي الى مشاكل عديدة (وهذا ما سيتم التطرق له في المطلب الثالث) .

ودائما في إطار النزاعات المسلحة، فإنما يرجع كفة تدخل الشركات الأمنية الخاصة هو الموظفون والجنود العاملين فيها بحيث أن لديهم القدرة على الانتشار داخل ارض المعركة في اجل أقصاه سنة أسابيع مرفقين بمختلف الأسلحةوالأجهزة العسكرية التي تمكنهم من تحقيق الانتصار العسكري وباحترافية، لذلك الكثير من المتعاقدين يراهنون على عنصر "السرعة" الذي يميز الوظيفة التدخلة للشركات الأمنية الخاصة، إضافة الى توفره هذه الشركات من تجهيزات حديثة تستهدف الهياكل الأمنية للدول الضعيفة التي تعاني من النزاعات المسلحة والمعقدة والتي يكون أمنها الداخلي والخارجي مهددا .[2]

من جانب آخر، فإن انتشار الشركات الأمنية الخاصة داخل مناطق النزاعات المسلحة، يعتبر رد فعل على الطبيعة المتغيرة للبراديم الأمني العالمي، وعلاوة على

---

[1]- Ibid.

[2]- Andrew Alexandera and others (eds), **“Private Military and Security Companies :Ethics, Policies and Civil –Military Relations “**(USA: Routledge,2008), p 120.

ذلك، فإن الطابع المؤسساتي ووجود هياكل منظمة للشركات الأمنية الخاصة، قد ادى الى درجة كبيرة من الفعالية والاحترافية في الأداء، وأصبحت الشركات الأمنية بذلك تميل الى استخدام ما هو مقبول دوليا من أدوات قانونية ومالية في إطار التعاقد للتدخل في مناطق النزاعات المسلحة بهدف تأمين صفقاتها، والحصول على دعم الحكومات المعترف بها وتجنب الإحراج والتشكيك على مستوى المجتمع الدولي[1].

لكن في ارض الواقع يلاحظ أن هذه الشركات تشغل سكان مناطق النزاعات المسلحة لتقوم بتوظيفهم وتجنيدهم أحيانابأسعار ارخص نسبيا على اعتبار أن هؤلاء السكان يعانون من الأزمات على جميع الأصعدة فهم ينتمون الى المناطق النائية والمتدهورة اجتماعيا وامنيا، وفي هذا الصدر يتهم احد المحللين في قضايا النزاعات، أن الشركات الأمنية الخاصة الغربية في المقام الأول، قامت بتجنيد أعداد كبيرة من سكان العالم الثالث، للعمل لصالحها ووفق ظروف لا إنسانية، واعتبارها مصدرا رخيصا للعمالة مثل فيجي، السلفادور، هندوراس، شيلي، كولومبيا، الفيليبين، نيبال، الهند واغندا، وان هؤلاء المجندين غالبا ما يكون من رجال العصابات، وغير مدربين تدريبا احترافيا، وتعطي لهم ملابس واقية غير كافية أوأسلحة خطيرة، ويتم تزويده بتغطية صحية وتأمينية سيئة وغير كافية، وهو ما قد يجعل من هؤلاء مرتزقة بالمعنى الكامل، ويؤثر على أداء أنشطتهم التي قد تتحول غالبا الى أنشطة عدائية لا إنسانية[2].

ونتيجة لهذه العوامل السابقة الذكر، فإن تدخل الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة، أصبح يثير كثيرا من الاستياء على المستوى العالمي، فالتصور الذي كان قائما على أن هذه الشركات تقدم المعونة في مثل هذه الحالات، وأيضا إعادة الأعمار وما نا ذلك حسب ما يكون في بنود العقد، إلا انه في التصور المحلي أدت الى تفاقم الصراع داخل المناطق غير المستقرة، وأن هذه الشركات التي

[1]- Ibid, p121.
[2]- Ibid.

تدعيأنهاخاضعة للرقابة الدولية في مناطق النزاع، ما هي إلا جزء من القوى الأجنبية الكبرى، ومن عملية مستمرة للاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي من قبل الأطراف المنتصرة وحلفائها الخارجين،كما أن الطلب المتزايد على ضرورة جلب الشركات الأمنية الخاصة الى مناطق النزاعات جعل من السوق السوداء للأسلحة الصغيرة جد مزدهر[1].

وفي حالة حيث لا تستطيع قوات الأمن المحلية من توفير الأمن الكافي، والانتشار المحدودلقوات حفظ السلام الدولية في مناطق النزاعات، فإن الشركات الأمنية الخاصة بطبيعة الحال ستملأ هذه الفجوة وتستغل نقاط ضعف مختلف أطراف النزاع المسلح من اجل التدخل وتحقيق اكبر قدر من الأرباح التجارية جراء القيام بمهامها الموكلة لها أو غير المصرح بها، إضافة الى ذلك، فقد لوحظ انه بالنظرالى معدات البطالة المنتشرة في بؤر النزاع، خاصة بين الميليشيات السابقة التي تم تفكيكها، فإن هذا العامل يمكن أن يساعد الشركات الأمنية الخاصة في الاستيعاب وفرة الرجال العاطلين عن العمل، أي أن هذه الشركات قد تكون مفيدة في توفير فرص العمل لمقاتلي الميليشيات السابقين الذين قد لا يكون لديهم المهارات اللازمة للعمل في الوظيفة المدنية.[2]

من جانب آخر ينظر الى الشركات الأمنية الخاصة أحيانا، أنها ليست على دراية كافية بجغرافيا النزاعات وتضاريس مناطق النزاعات وهذا ما يصعب من مهامها ولذلك الكثير من الدرسين يتساؤلون عن مدى فائدة الشركات الأمنية الخاصة وهل أن ذلكسيؤثر سلبا في جعل مناطق النزاع غير مستقرة من خلال أداء بعض المهمات

---

[1]-**Document Afghanistan: Arms Proliferation Fuels further Abuse**, Public Briefing – AI Index,www.amnesty.org/asset.

[2]- Ibid.

بطرق عشوائية غير منظمة،وربما قد تستغل ذلكفي القيام بتصرفات لا إنسانية في تلك المناطق تصب في مصلحة ممولیها.[1]

من كل ما سبق، يمكنالقول بأنالشركات الأمنية الخاصة، قد طرأت تغيرات على مهامها وأنشطتها، بحيث كانت تعتمدعلى المرافقة والدعم لتتحول الى فاعل وأحيانا طرف في النزاع المسلح، أي انه عملية تسييس لهذا النوع من الشركات ومحاولة إدراجها وجرها الى أن تشارك في مناطق النزاعات المسلحة سواء بطريقة مباشرة وغير مباشرة، منخلال التدخل في أداءأنشطة لم تكن مسندة إليها، وإنما تم تحويلها الى أداة تدخلية بامتياز من اجل ترجيح كفة طرف على طرف آخر وفق ما يخدم مصالح القوى الكبرى التي تعتبر في حد ذاتها من أكثر ممولي هذا النوع ن الشركات على اعتبار أن هذه الأخيرة منشأها يكون في احد الدول الكبرى أو مجملها (الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا، فرنسا...).

المطلب الثالث: تداعيات الإعتماد على الشركات الأمنية الخاصة

إن توفير دعم عملياتي ميداني للجيش من قبل الشركات الأمنية الخاصة، ينتج عنه بالتأكيد أثار تكتيكية وإستراتيجية معتبرة، لذلكفإنتوظيف الشركات الأمنية الخاصة في الحروب والنزاعات يستهدف خلط المنطق الاقتصادي بتنظيم النزاع أو الحرب، وهذا ما يؤدي الى نتائج سلبية في خضم العمليات العسكرية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة[2]، ونجدمن بين هذه الآثار:

1- من المسلم به أن الشركات الأمنية الخاصة تمتلك أهدافوأولويات تختلف عن تلك المتعلقة بالحكومات والجيوش الرسمية، ولذلك يقع غالبا التوتر بين الأهدافالأمنية

[1]- Shantanu Chakraliti , **<u>“Privation of Security in the Post- Cold War Period : an Overview of its Nature and Implications</u>** (New Delhi : IDSA,2009) P41.

[2]-Stéphanie Jung**,** « Les Nouveaux Entrepreneurs de Guerre :Défis Juridiques et Implications Politiques du Recours aux SMP **<u>» Mémoire de 4eme année</u>**, Université Robert Schuman, France , Juin 2006, p28.

للدولة أوالطرف الذي تعاقد مع الشركة الأمنيةالخاصة، والأهداف المتعلقة بتنظيم الأرباح المادية لصالح الشركة الأمنية الخاصة، ولذلك أحيانا يكون هناك عدم يقين حول سيرورة المهام ما قد تحود الشركات الأمنية الخاصة عن أداء وظيفتها المتفق عليها في إطار التعاقد، وتصبح طرف في النزاع أو الحرب بطريقة غير مباشرة[1].

2- ان الجنود العاملينفي الشركات الأمنية، مستقلين تماما عن الهيكل الأمني للدولة الرسمية التي تعاقدت معهم، لذلك فإن مسؤولي هذهالشركات لدبهم سلطة القرار (ولو غير قانوني) في الانحراف عن أداء المهام المنوطة والحياء بها الى ارتكاب أعمال عدائية تجاه طرف من أطراف النزاع المسلح [2].

3- أن الشركات الأمنية الخاصة أضحت مصدرا خطيرا لتهديدات الأمن القومي في بعض الدول وظل افتقادها للإطار القانونية اللازمة لضبط أدوارها، والإشراف على أنشطتها، فمن تداعيات ذلك أيضا هو منازعة اختصاصات الدولة؛ فالاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة ادى الى خلق حالة من "الاعتمادية" لأنها تقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بها، مما يترتب عنه إضعاف قطاع الأمن الوطني في أداء هذه الوظائف على اعتبار أن العمل في هذه الشركات يشكل جذبا ماليا للأفراد حتى بالنسبة للذين لا يزالون ضمن القوات المسلحة الوطنية، خاصة وان بعض الشركات الأمنية مدرجة في قائمة أسواقالأسهم والسندات، وتحقق أرباحا لمستثمريها، الأمر الذي يدفع العاملين في قطاع الأمن الوطني الى تقديم استقالتهم، والسعي للعمل لصالح هذه الشركات، وهوما يخلف إشكالية كبيرة خاصة داخل الدول الضعيفة التي تحاول إعادة بناء قواتها.[3]

---

[1]- Ibid.
[2]- Ibid.
[3]-عمار رضوى،" **خصخصة الأمن:تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم** "، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق 24جويلية2015متوفر على الرابط:.WWW.Rawahetceter.com/archive/10003

4- أن الشركات الأمنية الخاصة هي منظمات تستهدف تحقيق الربح بالأساس، والفرص التي تحقق الربح هي التي تحدد سلوكالشركات وأدائها في مناطق الصراعات المسلحة، لذا من الضرورة فهم تأثير هذه الشركات على ديناميكيات الصراع والنظر الى البيئة التي تعمل من خلالها، وهيكل السوق الذي يحدد كيفية توليد المكاسب التي يمكنها الحصول عليها، فإطالة النزاع ليس دائما هو الخيار الأمثل بالنسبة للشركات الأمنية الخاصة، فمثلا عندما نحصل هذه الشركات على أجرها مقابل الخدمات التي تقدمها من خلال حصولها على امتياز استخراج موارد طبيعة فإن مصلحها تكون في وقف العنف، لأن البيئة السلميةتمكنها من تعظيم مكاسبها، لكن في حال كان وجودها مرتبطا بصراعات أهلية، فقد تغذي فتيل هذه الصراعات على نحو يحفظ بقائها واستمرار مهامها وإطالة مدة تواجدها على المدى الطويل، بهدف تحقيق اكبر قدر من المكاسب.[1]

5- أن الشركات الأمنية الخاصة لا تستطيع تحقيق الاستقرار بالنظر الى أن النزاعات الداخلية عادة ما تكون لها جوانب سياسة واقتصادية واجتماعية، ومن جهة أخرى، لا يتمالتعاقد مع هذهالشركات دائما منقبل فاعلين معترف بهم دوليا، وبالتالي قد يؤدي تعاقدها مع جماعات متطرفة أو عصابات إجرامية في بؤر الفوضى والنزاعات المسلحة الى إطالةأمد الصراع، لكن تواجه بعض الشركات الأمنية الخاصة اتهامات بضعف الاقتدار الأمني في حماية المنشآت الحيوية مثل المنشآت النفطية في مناطق النزاع أو حتى القنصليات والسفارات.[2]

6- أن دولا عديدة ليست لديها منظومة قانونية تمكنها من تنظيم عمل هذه الشركات، ومحاسبة أفرادها في حال ارتكابهم انتهاكات، فضلا عن التعامل مع إشكاليات وجود

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع السابق.

شركات دولية تعمل على أراضيها، كما أن بعض الدول التي تعاني من نزاعات أهلية تثير مسألة تقنين وجود هذه لشركات فيها، قضية أن يكون الترخيص لإنشائها مرتبط بانحيازها لأطراف دون أخرى، وتتصاعد تحديات إخضاع الشركات الأمنية الخاصة للمساءلة في ظل سعيها للحفاظ على سرية عقودها لتعزيز قدراتها التنافسية وجذب مزيد من العملاء والمتعاقدين وبالتالي زيادة أرباحها ومكاسبها الى حد بعيد.[1]

7- ومن التداعيات الأخرى، التعاقد من الباطن؛ وهو أحد التحديات التي يواجهها تحديد نطاق مسؤولية الشركات الأمنية الخاصة فقد يتم التعاقد مع شركة لها سمعة جيدة، ثم تقوم هذه الشركة بالتعاقد من الباطن مع شركة لها سمعة جيدة، ثم تقوم هذه الشركة بالتعاقد من الباطن مع شركة أخرى تقوم بتأدية الأعمال التي تم التعاقد معها على تأديتها والتي يمكن لها (الأخيرة) بطبيعة الحال أن تتعاقد مع شركة أخرى لتؤدي تلك المهام، وهكذا، ومن ثم تصبح هناك صعوبة حقيقية في تحديد الأفراد المسؤولين عن هذه المهام، وإحالتهم للقضاء.[2]

8- ان الشركات الأمنية الخاصة يتدخلها في القيام بمهام معينة، ساهمت في تغذية النزاعات السياسية والأهلية بشكل مباشر أو غير مباشر ودعم مجموعات على حساب آخرين وذلك بايعاز من بعض مسؤولين المركبات الصناعية العسكرية، داخل الدول الضعيفة أو الفاشلة خاصة، كما أن هذه الشركات أثرت على الاستقرار السياسي لمثل هذه الدول من خلال دعم الحكومات الديكتاتورية والشمولية من منطلق اقتصادي ربحي.[3]

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]-Jean Didier Rosi, Op., Cit , p 117.

9- أن الاعتماد على هذه الشركات قد هدد المبادئ الديمقراطية لبعض الدول المتعاقدة معها، وانتقص من شفافيتها أمامالرأي العام المحلي والمجتمع الدولي، على اعتبار أن إطار عمل الشركات الأمنية يقوم على "السرية الأمنية" التي يلتزم بها العاملون في هذه الشركات، ولذلك، من غير الممكن التعرف على جميع أنشطة هذه الشركات بكل شفافية والحصول على المعلومات الكافية حول المسار العملي لها، مما يجعلها محط أنظار وشكوك مختلف الأطراف المحلية والدولية.[1]

[1]- Ibid.

ان الشركات الأمنية الخاصة تعتبر كأداة تدخلية أسهمت في خلق آثار وتداعيات سياسية، قانونية،اجتماعية، أمنية، واقتصادية لاسيما داخل الدولة الضعيفة والفاشلة، ما أدى الى اعادة رسم خارطة السياسة الدولية ، والتأثير في علاقات دول المركز ودول المحيط، وان المحرك الأساسي لهذه الشركات هو المنطق الربحي بامتياز، هذا الأخير الذي قد يكون نتاج إطالة أو توقيف حالة معينة سواء كانت استغلال منشآت طاقوية أو التدخل في نزاع مسلح.

الفصل الثالث:

الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا ؛ دراسة في آليات إدارة النزاعات المسلحة

تنامى دور الشركات الأمنية الخاصة بعد نهاية الحرب الباردة مستغلة بذلك تزايد وتيرة و حدة النزاعات المسلحة داخل القارة ، فوجدت هذه الشركات البيئة التي تساعدها في تقديم خدماتها و تأدية مهامها من خلال التعاقد مع مختلف الأطراف الرسمية ا غير الرسمية.

في سياق توظيف الشركات الامنية الخاصة في النزاعات المسلحة في افريقيا ، تسعى هذه الشركات الى استخدام مجموعة من الاليات والاستراتيجيات بغية التعامل مع طبيعة النزاعات المسلحة و التمكن من ادارتها بالشكل الذي يضمن لها تحقيق اكبر قدر من المكاسب والقيم المادية.

المبحث الأول: واقع الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا

اصبحت القارة الافريقية موضوعا أمنيا نتيجة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، جعل من هذه القارة مكبّا لمختلف التنظيمات والفواعل الأمنية.

المطلب الأول: دوافع تصاعد دور الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا

الكثير من الدارسين يشرحون كيف أن نهاية الحرب الباردة تركت العديد من الدول الافريقية في وضعية ضعيفة في مختلف المستويات بعدما تخلت عنها القوى المتنازعة في اطار الحرب الباردة وانسحبت منها، فنهاية الحرب الباردة فتحت المجال لما يسمى ب"الموجة الثالثة للديمقراطية" التي تتميز بمفاهيم المجتمع المدني، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي...الخ ما مثل تحديا لقادة ورؤساء الدول الافريقية، فكانت نتيجة هاته الموجة هو ظهور ما يسمى "الدول الضعيفة"، وبلدان مثل الصومال،سيراليون وليبيريا كانت مصنفة ضمن الدول الضعيفة ميزتها الصراعات المسلحة والحروب الأهلية وغياب شبه كلي أو كلي للسلطات.[1]

الفرع الأول : الفشل الدولاتي

في ورقة بحثية قام بها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على النزاعات المسلحة، حول الشركات الأمنية الخاصة سنة 2006، حيث حاول الباحثون في المركز الاجابة عن سؤال لماذا توجد سوق للشركات الأمنية الخاصة، ليقدم نفس الباحثون حقيقة أنه في حالة الدول الضعيفة، فان الشركات الأمنية العسكرية الخاصة تتدخل من تعويض النقص في القدرات الوطنية بمختلف مستوياتها، بحيث أن الشركات الأمنية الخاصة تعرض خدمات تقنية عالية في مجالات بحيث تجعل القوات العسكرية الرسمية بمختلف تشكيلاتها لا تحتاج أن توظف مجندين أو تخلق فرص عمل ملائمة في المجال العسكري، وكمثال

---

[1]- Sabelo Gumedge, **« Private Security in Africa : Manifestation, Challenges and Regulation »** (South Africa :The Institute for Security Studies ,2007) p21.

على ذلك، سنة 1994، رئيس دولة كونغو-برازافيل، يقوم بتوظيف شركة أمنية خاصة LEVLAN، اسرائيلية المنشأ والمقر، من أجل توفير الحماية والأمن، بينما ينشغل بتفكيك المجموعات والوحدات الموالية للرئيس الذي سبقه باستخدام الجيش الرسمي والقوى الأمنية الرسيمة الأخرى.[1]

فالدول الافريقية الضعيفة وقادتها لعبوا دورا أساسيا في تسهيل دخول وانتشار الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا، ويبين كل من الأستاذين هاربارت هاو Herbert Howe ومارتن فان Martin Van أن هناك أربعة عوامل أدت الى انتشار هذا النوع من الشركات والتي تتمثل في: انسحاب العديد من رجال الأعمال الكبار بعد نهاية الحرب الباردة(هؤلاء كانوا بمثابة أذرع للقوى الكبرى)، النزاع في الصومال، والتدخلات العسكرية للأمم المتحدة في العديد من الدول الأفريقية، كل هذه العوامل فتحت المجال لفتح سوق أمنية خاصة في افريقيا.[2]

كما أن "ضعف الدولة" أصبح يطرح مشكلا أمنيا يرتبط بشكل أساسي بمسألة الارهاب، وهذا ما تحدث عنه فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama عندما كتب أنه منذ نهاية الحرب الباردة فان الدول الضعيفة والفاشلة أصبحت المشكل الوحيد الأساسي الذي يواجه النظام الدولي International Order، وهذا ما أكدته أيضا كاتبة الدولة الأمريكية سابقا كوندوليزا رايس Condolezza Rice عندما تحدثت على أن الدول العاجزة عن ممارسة السيادة المسؤولة « Responsible sovereignty » ستكون سببا في انتشار الارهاب، تجارة السلاح وأخطار أخرى.[3]

وعلى اعتبار التشخيص السابق عن الدول الضغيفة والفاشلة، فان عديد الدول الافريقية التي تدخل ضمن هذا التصنيف قد تكون عرضة لهذا النوع من الأخطار، ما

[1]- Ibid., p 22.
[2] -Ibid.
[3]- Ibid.

يؤدي الى ايجاد تبريرات عن ضرورة المتاجرة بالأسلحة، أو المطالب الانفصالية وحتى التدخل العسكري الأجنبي.

الفرع الثاني: إنتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية

عاشت عدد من الدول الافريقية منذ حصولها على الاستقلال، عقود من عدم الاستقرار، سوء الحكم، الفساد والانقلابات العسكرية وفترات من الحروب الأهلية، كما أن الصراعات الاجتماعية داخل الدول الافريقية بقيت رهينة سياسة الحرب الباردة التي كانت مصدر لامدادات الأسلحة التي ضاعفت بدورها الحروب الاهلية وتسببت في ارساء الأنظمة الدكتاتورية بشكل أكبر من قبيل حالات أنغولا والموزنبيق والزائير وأوغندا...الخ، ومع ذلك فان نهاية الحرب الباردة التي رسمت " علاقة الزبونية" بين القوى الكبرى والدول الافريقية، أدت بهاته الأخبرة الى فراغ في السلطة، تحول فيما بعد الى صراع مدني كأقل تقدير، متجليا في انتشار العنف وظهور مجموعات متفرقة، والقتال باسم الايديولوجيا، الدين والعرق، والسعي لتمويل مثل هذه العمليات من خلال الضرائب المحلية والاختلاسات.[1]

وفي ظل هذه الخلفية، فان كل من زارتمان Zartman وكريميوك Kremyuk يشرحان أن العديد من الصراعات المسلحة، والداخلية بشكل رئيسي ولسنوات طويلة كانت فاتكة ومدمرة خاصة بعد سنة 1990 والتي أغلبها كانت في القارة الافريقية والجدول رقم 01 يوضح أهم النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في القارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة.[2]

---

[1]- Zartman W and Aleksandrovich Kremyuk **, « Cooperative Security : Reducing Third World Wars »** (New York : Syracuse University Press,1995) p16.
[2]- Ibid.

الجدول رقم 01: النزاعات المسلحة في افريقيا بعد نهاية الحرب الباردة

Table 1 Civil armed conflicts of different intensities in Africa since the end of the Cold War

Algeria	1992–1998
Angola	1992–2002
Burundi	1991–
Central African Republic	1996–1998, 2000–2003, 2005–
Democratic Republic of Congo	1996–1997, 1998–
Republic of the Congo	1997– 2000
Côte d'Ivoire	2002–
Djibouti	1991–1994
Ethiopia	1974–1991
Liberia	1989–1996, 1997–2003
Mali	1990–1996
Mozambique	1976–1992
Niger	1990–1994
Rwanda	1990–1997
Sierra Leone	1991–2002
Senegal (Casamance)	1990–2004
Somalia	1988–1992
Sudan	1983–
Uganda	1986–

الفرع الثالث : إنتشار الجماعات المسلحة والمقاتلين

يمكن أن تكون الجماعات المسلحة متمردين ضالعين في هجمات سياسية وعسكرية تهدف الى اسقاط النظام السياسي أو استبداله، أو السيطرة على الحكومة، كما يمكن للمتمردين القيام بهجمات عسكرية ضد القوات الحكومية أو حتى ضد بعضها البعض،

وتشمل هذه الفئة "الميليشيات" التي تضم قوات مسلحة غير نظامية، ويمكن التعرف عليها داخل منطقة غير خاضعة لحكم الاقليم، أو التي يوجد مقرها في البلدان المجاورة.[1]

وقد أدى انتشار النزاعات المسلحة في القارة الافريقية الى سرعة نمو الحركات المتمردة والميليشيات والفصائل المسلحة وانعكس ذلك في انتشار الشركات الأمنية الخاصة وأيضا ما يعرف ب "أمراء الحرب"، فهؤلاء هم في الواقع قادة الجماعات المسلحة أو عصابات يمكن أن يصل عددهم الى عدة آلاف، يسيطرون على جزء من اقليم وطني أو جزء من بلد مجاور، والافتقار الى التماسك والانضباط في هذه الجماعات يمكن أن يؤدي الى انشقاقات متعددة وبالتالي تكاثر الجماعات المسلحة.[2]

ونظرا لعدم وجود أو ضعف ادارة مركزية لديها القدرة على جمع الضرائب وتوزيع الموارد بكفاءة، فان المرؤوسين المقربين والقادة العسكريين كثيرا ما يتعين منهم مصدرا مستقلا للدخل بالتالي يكتسبون قاعدة سلطوية مستقلة، كما توجد بعض الجماعات المسلحة اللامركزية اقتصاديا، بحيث يمكن لكل قائد عسكري أن يجد مصدر دخل لمجموعته الفرعية، ثم يصبح مستقلا عسكريا، ويتيح ضعف التماسك الهرمي للمجموعة المسلحة توفير الخدمات الأمنية حيثما أمكن حتى وان لم تكن مثل هذه الجماعات جيدة التنظيم، وتشير التقديرات الى أن أكثر من 400 من الجماعات المسلحة غير الحكومية والتي أيضا ليست شركات أمنية أو عسكرية، في نحو 90 بلدا، كانت على مدى السنوات الخمس عشر الماضية، القوة الدافعة في النزاعات المنخفضة الحدة، وقد استحدثت المزيد من المجموعات التقليدية من غير الدول، تقنيات للمقاومة بشكل أطول، وذلك من أجل تمويل نفسها.[3]

---

[1]- Sabelo Gumedge، **« Elimination of Mercenarism in Africa : A Need for a New Continental Approch »** (Pretoria : The institute for Security studies,2008) p55.
[2]- S.Hansen, "Patriomonalism and Ethmcity ," **Peace Research**, 35 (2) , Warloods, 2033 ,p 56
[3]- V-Y Chebali, « les Guerres Civiles de la Post-bipolarité ; Nouveaux Acteurs et Nouveaux Objectifs »، **Relations Internationales**, 105, 2001, p 32.

في الجدول 02 و 03 محاولة لتحديد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي كانت ناشطة في النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، وفي النزاعات المسلحة الكبرى في منطقة البحيرات الكبرى وغرب افريقيا.

الجدول رقم 02: الجماعات المسلحة الطرف في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو

Table 2 Non-state armed groups in the DRC armed conflict

Between 1996 and 1997	Since 1998
National rebel group • AFDL: Alliance des forces démocratiques pour la libération du Congo	**National rebel movements** • MLC: Mouvement de Libération du Congo • RCD-Congo: Rassemblement congolais pour la démocratie (rebel group made up of MLC and RCD-Goma dissidents) • RCD: Rassemblement congolais pour la démocratie • RCD-Goma of Ilunga • RCD-K/ML: RCD-Kisangani/Mouvement de libération • RCD-N: RCD-National
Local armed group • Mayi-Mayi	**Local armed groups** • FIPI: Front pour l'intégration et la paix en Ituri • FLC: Front de libération du Congo (merger of MLC and RCD-ML) • FNI: Front nationaliste intégrationniste • FPDC: Forces populaires pour la démocratie au Congo • FRPI Front de résistance patriotique de l'Ituri • Mayi-Mayi • PUSIC : Parti pour l'unité et la sauvegarde de l'intégrité du Congo • UPC: Union des Patriotes Congolais
	Foreign non-state armed groups • ADF: Allied Democratic Forces • LRA: Lord's Resistance Army • WNBF: West Nile Bank Front • UNRF II: Uganda National Rescue Front II • FUNA: Former Ugandan National Army • FDD: Forces burundaises de défense pour la démocratie • UNITA: União Nacional para a Independência Total de Angola • FDLR: Democratic Liberation Forces of Rwanda

الجدول رقم 03: الجماعات المسلحة الطرف في النزاع المسلح في ليبيريا

Table 3 Non-state armed groups in the Liberian armed conflict

Between 1989 and 1997	Between 1999 and 2003
National rebel movement • INPFL: Independent National Patriotic Front of Liberia • LPC: Liberia Peace Council • NPFL: National Patriotic Front of Liberia • NPFL-CRC: National Patriotic Front of Liberia-Central Revolutionary Council • PRC: People's Redemption Council • ULIMO: United Liberation Movement of Liberia • ULIMO-J: of Roosevelt Johnson • ULIMO-K: of Alhaji G V Koroma • Lofa Defense Force • Liberia National Council	National rebel movement • LURD: Liberians United for Reconciliation and Democracy • MODEL: Movement for Democracy in Liberia

الفرع الرابع: الإتجار بالأسلحة ونزعة العسكرة

كان انتشار النزاعات المسلحة والجماعات المسلحة والمقاتلين بمختلف أنواعهم، مصحوبا بارتفاع نسب الاتجار بالأسلحة وعسكرة المجتمعات، بالتالي أصبحت حالات النزاع المسلح في افريقيا أسواق للأسلحة والاتجار بها، كما يلعب تجار الأسلحة الذين يسمون"وسطاء" دورا هاما في توفير الأسلحة لأنصار الحروب في مقابل المكاسب المادية، ويشير كل من الأستاذين شريبار Schereir وكاباراني Caparini نقاط مهمة وهي أن تحديد تجارة الأسلحة الدولية قد فتحت لعدد متزايد من المشترين والبائعين، وليس فقط أنه يسمح لعدد أكبر وأوسع من الجهات الفاعلة للوصول الى الأسلحة، ولكن وفرت أيضا طرقا أسهل للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة للاستفادة وتحقيق للأرباح من

الصراعات والنزاعات المسلحة، من خلال مشاركتها في تجارة الأسلحة وبالتالي تسهيل انتشار الأسلحة في القارة الافريقية.[1]

ومن المفارقات، فان المشاركين في تسهيل انتشار الأسلحة في افريقيا من خلال شرائها، نجد أن قطاع الأمن الخاص يؤدي دورا هاما في تدميرها بحكم أن الشركات الأمنية الخاصة تهدف الى ابقاء احتكار بيع الأسلحة وتسعى الى تعطيل عمليات الشراء الخارجة عن نطاقها، أو تلك التي لا تكون طرفا فيها حتى لا تفقد السيطرة على مجريات السوق أو الصراع.[2]

الفرع الخامس: أحداث الحادي عشر من سبتمبر

حسب الأستاذ وارد Ward، فان أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد أدت الى ايجاد براديغم جديد للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الارهاب، وافريقيا لم تكن بمعزل عن المجتمعات الارهابية، ففي أوت من سنة 1998 مجتمعات ارهابية تبنتها القاعدة، استهدفت السفارات الأمريكية في دار السلام، تنزانيا، نيروبي وكينيا وتشكلت هذه الهجمات تهديدا ناجحا لمسألتي الأمن والسلام في القارة الافريقية.[3]

ومع التسليم بصعوبة تعريف الارهاب، فان القارة الافريقية أصبح ينظر اليها بصورة متزايدة على أنها أرض خصبة لنشأة الارهابيين واطلاق أعمالهم العدائية والارهابية ضد الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فانه لدواعي أمنية، تدعو العديد من الحكومات الغربية الى التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة لتوفير الحماية لمصالحها وأجهزتها المنتشرة في القارة الافريقية.[4]

---

[1] Sabelo Gumedze, ‘’ **The private Security Sector in Afric : The 21st Century major causes for Concern ‘’**, Paper 133،ISS. 2008, p 23.
[2]-Ibid.
[3]- C.A.Ward, « Building Capacity to combat International Terrorism : The Role of the United Nations Security Council **», Journal of Conflict and Security Law**, (08), 2009, p 289.
[4]- IBID.

بالاضافة الى ذلك، فان أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عجلت الاستخدام غير المشروع للقوة من طرف الدول القوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحت شعار الدفاع عن النفس أو الهجمة الاستباقية ضد الجماعات الارهابية المسلحة، ومثال ذلك ما حدث في العراق، فعلى الرغم من القوة العسكرية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، فان هذا الغزو لم يكن لينجح لولا الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وفي هذا الصدد، فان العديد من الجنود السابقين والمتقاعدين من جنوب افريقيا قد تم تجنيدهم في الشركة الأمنية دينكورب Dyncorp العاملة في العراق.[1]

كذلك، فانه مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت هناك حاجة الى انشاء وكالات سرية تعمل على القضايا الاستخبارية، وهذه الوكالات تقوم في بعض الأحيان باعتقالات غير قانونية وسرية، والاستجواب، والتعذيب ومختلف المعاملات اللاانسانية، ضد أناس متهمين أنهم ذو ترتباط بجماعات ارهابية معنية، بالتالي فان هذه الوكالات تتعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة لتنفيذ تلك العمليات على أساس أنها مستقلة وأن أعمالها لا يمكن نسبها الى حكومات معينة بحد ذاتها.[2]

المطلب الثاني: الصراع البراغماتي بين أفريكوم و الشركات الأمنية الخاصة على إفريقيا

من الملاحظ أن السوق الافريقية وجدت نفسها مدارة تدريجيا من قبل الشركات الأمنية الخاصة، المندمجة مع شبكة الأعمال والأنشطة التجارية الدولية، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات للعملاء والزبائن الأفارقة، من توفير مستشارين الى حراسة

[1]- P.W.Singer, « War،Profit and The Vacuum of Law : Privatized Military Firms and International Law » , **Carolina Journal of Transnational Law**,42(02),P 522.

[2]- Sabelo Gumedze, **« The Private Security Sector in Africa : The 21st Centry major causes for Concern »**, OP،cit,p 10.

المنشآت التعدينية والبترولية، لتنتهي بالتغلغل في الصراعات والنزاعات المسلحة داخل القارة الافريقية.[1]

فعلى المستوى الافريقي فان المثال الأول لهذا التطور ممثل في الشركة الأمنية الجنوب افريقية ESCEUTIREE OUTCOMES وبدأت عملها رسميا في جنوب افريقيا في 1998، ولكن أعيد تشكيلها في الخارج، وقد تمكنت من تجنيد 3000 موظف، ونجد أن هذه الشركة الأمنية قد ساعدت الحكومة الأنغولية على انهاء الحركة التمردية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.[2]

وقد شهد التاريخ الحديث للمرتزقة في افريقيا مرحلة جديدة مع ارساء النقاش حول خصخصة عمليات ضد السلام أيضا الذي تمثل منذ سنوات 2000، واحدة من القضايا الرئيسية المتعلقة بأنشطة الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا، والتي في اطار هذا الجانب الجديد تتميز بخاصيتين:[3]

- من ناحية تمثل مجالا اقتصاديا واسعا لممارسة الأعمال التجارية وتحقيق الأرباح.
- من ناحية أخرى، تعتبر خطوة هامة في السعي بصعوبة من أجل الشرعية التي تصطلح بها الشركات الأمنية الخاصة بعد تجربة الشركة الأمنية الخاصة الجنوب افريقية EXUTREE OUTCOMES وشركات أخرى.

فمنذ مقتل جنود حفظ السلام البلجيكيين في رواندا سنة 1994، والمذبحة التي حدثت مع مشاة البحرية الأمريكية في الصومال سنة 1993، تخلت الجيوش العربية عن فكرة التدخل مباشرة في افريقيا بمن فيهم الموظفين العاديين العاملين في تلك الجيوش، بالاضافة الى ذلك فان العديد من الخبراء يتفقون على أن الشركات الأمنية الخاصة قد

[1]- Massino Zaurrini, **« L'Afrique et la Privatistion de la Guerre ; Un Continet entre Sociétés Militaires Privées »** , p 11. Disponible sur www.mercenarifr.com/http:pdf04142
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

بدؤوا بالفعل بالتحول نحو افريقيا باهتمام متزايد خاصة بعد الهدية التي تلقاها جورج بوش الابن من طرف القيادة العسكرية الأمريكو–افريقية، والتي تتمثل في قيادة العمليات تم تأسيسها 2007، مكرسة تماما للقارة الافريقية والمعروفة باختصار AFRICANA والتي مهمتها العمل على التعاون مع الجيوش الافريقية لتحسين الحالة الأمنية ومجابهة أي تشكيل ارهابي داخل القارة الافريقية.[1]

كما أن هذه الوحدة الجديدة كانت مصممة أيضا لحماية الموارد النفطية في افريقيا، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر، كما أنها مسؤولة أيضا عن مساعدة الدول الافريقية من خلال برامج تنمية، لذلك فان كل هذه الجوانب تكفي لمواجهة الشركات الأمنية الخاصة البريطانية والأمريكية وكبح طموحاتهم من أجل تحقيق أرباح اضافية قد تضاهي الملايير من الدولارات.[2]

في جوان سنة 2009، قامت وكالة الصحافة الأمريكية بنشر مقال من أجل شرح المشاركة الواسعة لممثلي الشركة الأمنية الخاصة في اجتماعي حول افريقيا، تم تنظيمه في ماي 2009 في العاصمة الأمريكية واشنطن من طرف "الجمعية الدولية لعمليات السلام" كارتل تجمع أهم شركات الأمنية الخاصة الأمريكية، حيث صرح المدير السابق لشركة بلاك ووتر قائلا:

" لقد كنا جميعا مهتمين دائما بالقارة الإفريقية انها تمثل بالنسبة لنا مصدرا ضخما للأعمال التجارية".[3]

لكن برودة وأحيانا العداء الذي تلقته الولايات المتحدة الأمريكية من طرف القادة الأفارقة فيما يتعلق بالقاعدة العسكرية AFRICOM يدفع الولايات المتحدة أكثر فأكثر في الاستعانة بخدمات الشركات الأمنية الخاصة، بدلا من التدخل المباشر عن طريق الجنود،

[1]- Ibid., p 12
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

لذلك فان النشر الواسع للجنود الأمريكيين، يعتبر اشارة أو يؤكد مخاوف القارة من ارادة الولايات المتحدة في تعزيز تواجدها المباشر من أجل الدفاع عن مصالحها الاستراتيجة وكبح توسع بعض الفاعلين الدوليين خاصة الصين.[1]

وفي مارس سنة 2010، كتبت مجلة الطيران الأمريكية المتخصصة:

"احتمال الانتشار الضخم في افريقيا للشركات الأمنية الخاصة الأمريكية لاسيما، والتي كانت خارج اطار الأفريكوم تمثل مصدر قلق كبير، فالشركات الأمنية الخاصة قد برهنت ذلك من خلال تواجدها في العراق وأفغانستان، وهذا التواجد أثار العديد من النقاشات المرتبطة بالرقابة على أنشطتها، والحكومة الأمريكية المسؤولة عنها من الناحية القانونية–والمالية–."[2]

وهذا ما أثار حفيظة المراقبين في مسألة أن المبالغ المالية المنفقة من طرف وعلى الشركات الأمنية الخاصة، كان من الأجدر أنيتم استثمارها في تطوير الاقتصاديات المحلية.

ومن الملاحظ أيضا أن أفريكوم (الذي اختار طوعا أن لا يبقى في القارة الافريقية الا على وجود عسكري منخفض) قد لا تكون قادرة على تحقيق واكمال العديد من المهام الموكلة اليها، فوزارة الخارجية الأمريكية تنفق في الوقت الراهن ما يقارب 100 مليون دولار في السنة من أجل دفع أجور الشركات الأمنية الخاصة المكلفة بمهمة تكوين القوات المحلية الافريقية، كجزء من برنامج التدريب والمساعدة الخاص بعمليات الطوارئ في افريقيا ACOSTA « Africa Contingency Operations Training And Assistance Program »[3]

---

[1] - Ibid., p 13.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid., p 14.

في قانون المالية لسنة 2010، طلبت ادراة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما 96.8 مليون دولار من أجل تمويل هذا البرنامج الذي أسهم منذ اطلاقه في تدريب 77 ألف جندي في عشرين بلدا افريقيا، لذلك يلاحظ الأستاذ ديفيد ايزنبيرغ David Isenberg في مقال له صدر في هافغنتون بوست Huffington Post بعنوان " افريقيا: أمّ جميع الشركات الأمنية الخاصة "، أنه ليس من النادر أن تجد في الوقت الراهن أمثلة عن الشركات الأمنية الخاصة التي تعوض مهام وخدمات أفريكوم، لذلك على سبيل المثال، في جانفي 2010 منحت وزارة الخارجية الأمريكية عقدا للقيام بعمليات وأنشطة رقابية في ليبيريا، للشركة دينكورب Dyncorp، هذه الأخيرة تعتبر واحدة من أكثر الشركات الأمنية الخاصة نشاطا في القارة الافريقية.[1]

وكجزء من برنامج Africap، تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوظيف الشركات الأمنية الخاصة، مكلفين بتوفير التدريب العسكري والدعم اللوجيستي، والخدمات الاستشارية وأنشطة التشييد المنفذة في جميع أنحاء القارة الافريقية.[2]

بالعودة الى الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية دينكورب Dyncorp، فهي الأكثر نشاطا وتواجدا في القارة الافريقية: من ليبيريا الى السودان وصولا الى الصومال، وهذه الشركة تظهر في العديد من العقود التي صدرت من البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية، ولكن أيضا من جانب منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ففي سنة 2010، أظهرت منظمة حلف شمال الأطلسي في بيان لها، الى أنها استجابت لطلب من الاتحاد بشأن الدعم اللوجيستي للبعثة الافريقية الى الصومال، والولايات المتحدة الأمريكية كانت قد كلفت شركة دينكورب Dyncorp بتنفيذ مهمات جوية تحت اشارة حلف شمال الأطلسي بهدف ضمان خروج الجنود الأوغنديين.

---

1 - W .Okumu **,'Africa Command: Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S.-Africa Relations?'** Institute for Security Studies South Africa, 2007, p 08.

2 - Ibid.

وهذا الممر الجوي الذي تم القيام به في 05 مارس 2010 والانتهاء منه في 16 مارس من نفس السنة، نقل حوالي 1700 جنديا أوغنديا الى مقديشو وأعاد منهم 850 الى أوغندا.[1]

وفي الواقع، بعض العقود الممنوحة لشركة دينكورب Dyncorp، أو شركة أمنية أخرى، تبقى سرية، وأشارت هذه الشركة أن فرعها التجاري الافريقي حقق أرباحا بما يقارب 150 مليون دولار في السنة، أي ما يقارب 10 في المائة من مجموع العام للأرباح كل سنة، وهذا الرقم سيستمر في الواقع بالزيادة على مرور السنوات القادمة، على اعتبار الأرباح الهائلة التي حققتها الشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة، وباحتساب وتيرة نمو الأرباح، من المحتمل أن تكون شركة دينكورب Dyncorp، هي المهيمنة على السوق الأمنية في القارة الافريقية على المدى المتوسط على الأقل.[2]

من جانب آخر، وبسبب تاريخ افريقيا في الصراعات المسلحة والحروب، فان افريقيا تعتبر منجم حقيقي للشركات الأمنية الخاصة، التي يمكن أن تختار تجنيد المتمردين السابقين، أو الجنود أو " مرتزقة حقيقيين "، يعملون منذ سنوات طويلة لصالح من يدفع لهم أكثر من أجل القيام بالحروب داخل القارة خاصة في المناطق الاستراتيجية الحدودية للقارة، وقد انفجرت فضيحة التجنيد في ناميبيا، حيث قامت الحكومة الناميبية بطرد رعيتين أمريكيتين نهاية 2007، متهمين بالعمل لصالح شركة أمنية خاصة تقوم بتجنيد ناميبيين (مقاتلين و جنود) في حرب التحرير، وارسالهم للقتال في العراق، ذلك أنه في دولة افريقية يتجاوز فيها معدل البطالة الرسمي 35 في المائة، فان العديد من المقاتلين والمتمردين في حرب التحرير، وحتى جنود رسميين، استجابوا بالآلاف الى اعلانات التجنيد واشهارات الشركات الأمنية الخاصة، التي تعهدت بدفع مبالغ ضخمة مقارنة

[1] - E. Blanche, ‘AFRICOM’s Agenda still baffles Africa,’ **New African**, February 2009, pp 46-47.

[2] - Ibid., p 47.

بمتوسط الأجور التي كان يتلقاها هؤلاء، وكما صرح ألكس كاموي Alex Kamwi قائلا أن الناس كانوا يقاتلون بأتم معنى الكلمة من أجل الحصول على وظيفة في الشركات الأمنية الخاصة.[1]

بالتالي فان ما يمكن فهمه هو أن الأمر يتعلق بشكل واضح، بمحاولة جعل القارة الافريقية منطقة أو أرضا خصبة بشكل قوي، لهيمنة الشركات الأمنية الخاصة، ومحاولة ضرب الجيوش الوطنية الرسمية، واحداث اختلال في التوازن الدولي المحلي وحتى التوازن الاقليمي، ورسم خريطة نزاعات وحروب جديدة.

من جانب برغماتي فان أنشطة الشركات الأمنية الخاصة في القارة الافرييقية قد تصل الى رقم تجاري يقدر ب 20 مليار دولار أمريكي في السنة، بالمقارنة مع اجمالي المداخيل السنوية لهذا النوع من الشركات والتي تقدر ب 360 مليار دولار، ويمكن ذكر أهم الشركات الأمنية الخاصة العاملة في القارة الافريقية في السنوات الأخيرة وهي كالآتي:[2]

1- شركة Pacific Architects and Engineers / PAE

والتي تم تأسيسها سنة 1955 كشركة للبناء، لكن تم اعادة شرائها سنة 2006 من طرف رجل الأعمال لوكد مارتن Lockeed Martin والذي يعتبر أحد مموني وزارة الدفاع الأمريكية، والموظفين والمجندين في هذه الشركة توكل لهم مهام وأنشطة شرطية، بالاضافة الى عمليات وخدمات المعالجة الاستعلاماتية لفائدة السفارات، وكذا الدعم اللوجيستي في مختلف مناطق الأزمات وبؤر التوتر.

2- شركة Architecture Engeneering Consulting / AECOM Opertions Maintenance

[1] - Ibid., p 50.
[2] - Ibid.

والتي تعتبر كأكبر شركة عالمية في مجال الهندسة، بالاضافة الى ما سمزها من توفير برامج المساعدات الخارجية للدول الناشئة، والتموين لقوات حفظ السلام والاستقرار في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة، وشركة AECOM تمتلك 17 فرعا لها عبر مختلف قارات العالم، نسبة معتبرة من فروعها تقدم خدمات المراقبة والحراسة والأمن في مواقع استراتيجية من قبيل المناطق التي تتوفر على الثروات الطبيعية والطاقوية، وقد تتداول على ادارتها العديد من المسؤولين السابقين في الحكومة الأمريكية.

3- شركة Protection Strategies INC

تعتبر من أصغر الشركات الأمنية الخاصة العاملة في افريقيا، ففي سنة 2009، تم التعاقد معها بما يبلغ 375 مليون دولار أمريكي للعمل داخل القارة في اطار الخمس سنوات التالية.

4- شركة Military Professional Ressources Inc/ MPRI

اعتنت هذه الشركة بضمان تقديم تكوينات عسكرية في كل من البنين، غانا، اثيوبيا، كينيا، مالاوي، نيجيريا، رواندا والسنغال.

5- شركة Northrop Gruman

هذه الشركة الأمنية الخاصة استطاعت الحصول على عقد ب 75 مليون دولار أمريكي من أجل تكوين 40 ألف جندي مهمتهم حفظ السلام في افريقيا على مدار خمس سنوات.

6- شركة Kellog Brown and Roots/ KBR

تقدم هذه الشركة خدماتها في ثلاث قواعد لها في كل من جيبوتي وكينيا واثيوبيا، بالتعاون مع القوات العملياتية التابعة للقوات العسكرية الأمريكية في القرن الافريقي.

المطلب الثالث: دور الشركات الأمنية الخاصة في أمننة إفريقيا

يتخذ مفهوم أمننة افريقيا شكل دعوة الشركات الأمنية الخاصة للعمل في القارة الافريقية، بالرغم من العديد من التشريعات في الدول الافريقية ضد تجنيد المرتزقة، الى أن المدير التنفيذي للشركة الأمنية الخاصة Executive Outcomes، أعرب عن تلقيه عروض من بعض الدول الافريقية(حتى تلك التي تمنع توظيف شركات أمنية خاصة)، وقد رأى البعض أن مثل هذا التصريح مهم لأنه يعني بينما كانت بعض الدول الافريقية تدعو نفس المرتزقة الى بلدانها، هناك من يسعى الى تنظيم أو الغاء وجود هذا النوع من الشركات على أراضي دول افريقية أخرى.[1]

وفي خطاب الأمننة الحالي، تتميز التفاعلات بين دول الشمال القوية وافريقيا بسياسات متغيرة، والتي من خلالها يتم التعامل مع القارة الافريقية كمنطقة مخاطر، تخوف وتهديد للسلام والاستقرار العالمي، لذلك فان هذا التفكير يحمل في طياته خطر انعاش الرأي الخطير الخطير المتمثل في رؤية أن القارة الافريقية لا تقدم شيئا سوى الفوضى، المخاطر والتهديدات اتجاه " مناطق السلام " المفترضة في أمريكا الشمالية وأوربا، وقد جاء المؤشر المفتوح لأمننة افريقيا على انشاء قيادة الأفريكوم AFRICOM والذي تم تعريفه على أنه قيادة حربية موحدة جديدة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية لتكون

[1] - R. Abrahamsen, ‘ Blair’s Africa: The Politics of Securitization and Fear.’ **Alternatives**, Volume 30, 2005, p 120.

مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية في القارة الافريقية والعلاقات العسكرية مع ثلاثة وخمسين دولة افريقية باستثناء مصر.[1]

وقد ظهرت افريقيا بشكل أساسي في السياسة العالمية باعتبارها خارجة من وضع الاستعمار وكجزء من العالم المتخلف الذي يحتاج الى اعادة تأهيل أمني وإنساني، ولكن ديناميكيات الحرب الباردة خاصة ما يسمى ب "الحروب بالوكالة" جعلت افريقيا تظهر في حسابات شرق–غرب الأمن العالمي وبين حملة الغرب لاحتواء الامتداد الشيوعي، وقد بدأت أمننة القارة الافريقية خلال الحرب الباردة من خلال الصراع بين الاتحاد السوفييتي والقوى الغربية في وسط القارة الافريقية في أماكن مثل أنغولا، موزنبيق، اثيوبيا، الصومال، الكونغو والعديد من مسارح وساحات الحرب الباردة في نفس القارة.[2]

وأخذت الأمننة جزئيا شكل شحنات الأسلحة الحربية الى القارة الافريقية والمنافسة جزئيا بين الشرق والغرب لرعاية الفصائل والأطراف المتحاربة داخل القارة الافريقية من أجل التحرر، وفي اطار كل ذلك، عرضت مختلف حركات المقاومة التحررية ضد الاستعمار، المنافذ الشرقية والغربية للتدخل في افريقيا مع الاتحاد السوفييتي الذي يدعم العديد من حركات التحرر الافريقية مثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، الاتحاد الافريقي الزيمبابوي، المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا، وغيرها من المحاولات لصبغ القارة الافريقية.[3]

في نهاية الحرب الباردة، أخذت الأمننة في افريقيا أشكالا جديدة تميزت بانتشار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ، والتي تقوم بتقديم خدمات أمنية وعسكرية وشرطية والتي كانت في السابق حكرا على الدولة ، وقد تطورت هذه الظاهرة الجديدة في ظل وجود دول افريقية ضعيفة جدا وقادة أفارقة ضعفاء جدا، فأصبحت هذه الظاهرة متداخلة

---

[1] - Ibid.
[2] - Ibid., p 121.
[3] - Ibid.

مع الدور المتغير للدولة ، وما هو معروف تقليديا، فان الدولة تمتعت باحتكار وسائل وموارد العنف وهذا ما يمزها عن غيرها من التشكيلات الاجتماعية ، والأمر الأكثر خطورة هو أن خصخصة الأمن حدثت بالتوازي مع أنشطة المرتزقة التقليدية التي تتخذ شكل الشركة، والصيد في مياه افريقيا المضطربة.[1]

وترتبط الجهود الحالية للأمننة في افريقيا ارتباطا وثيقا بسياسات الدول الضعيفة والمنهارة في القارة الافريقية ، وخاصة كيف استخدم حكام وزعماء الدول الافريقية وكالتهم لدعوة الشركات الأمنية الخاصة الى القارة الافريقية و لأغراض أمن الأنظمة السياسية منذ نهاية الحرب الباردة ، لذلك يتميز الوقت الحالي بتكثيف " الأمننة " في افريقيا التي تعرف كمنطقة خطر أمني ومنطقة صراعات ونزاعات مسلحة، وقد جاء هذا الخطاب في قلب السياسة الدولية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفي هذا الخطاب تعتبر القارة الافريقية موطنا للدول الضعيفة والفاشلة والمنهارة والتي تشكل ملاذا للجماعات المسلحة خاصة الارهابية.[2]

لطالما تم تصوير الدول الافريقية الضعيفة على أنها ظاهرة خطيرة وينظر اليها من منظور أمني، فقد استخدم حكام هذه الدول الافريقية الضعيفة جميع سبل البقاء المعقدة والتي تشمل دعوة الشركات التي تبيع المهارات الأمنية والعسكرية، في محاولة للتغلب على المنافسين في لعبة السلطة والحكم، فقد قام قادة الدول الضعيفة مثل سيراليون وجمهترية الكونغو الديمقراطية وأنغولا... والعديد من الدول الأخرى بتحويل دولهم عن قصد الى ما يمكن وصفه بأنظمة اشتراكية تسودها الفوضى من مختلف الجوانب، أما تلك

---

[1] - Ibid., 122.
[2] - R. Abrahamsen and W.Williams, **Country Report: Sierra Leone: The Globalisation of Private Security**, 2005, p 56.

الأنظمة التي لا تهتم كثيرا برفاهية مواطنيها، ولكنها عملت كوكيلة للمصالح الأجنبية والشركات الأجنبية بمختلف تخصصاتها.[1]

من الناحية الأمنية تتميز الدول الضعيفة الافريقية بأنها ساحة لعمليات وأنشطة الشبكات العابرة للحدود المغلقة في صراع من أجل الموارد، وفي مثل هذه الدول، فان السيادة شديدة التناقض، بالنظر الى أن الدولة ضعيفة هي مساحة بالنسبة للعناصر الفاعلة المحلية والاقليمية والعالمية، فالسيادة هنا هي ملك للعديد من الفواعل.[2]

لذلك فان ضمن هذا السيناريو، يشارك حكام الدول الافريقية الضعيفة بفعالية في ما وصفه مايكل دويل Michel Doyl ب الامبراطورية عن طريق الدعوة و التي يدعو فيها هؤلاء الحكام علنا الشركات الأمنية الخاصة القوية من أجل مساعدتها على التعامل مع المنافسين والخصوم المحليين الذين قد يكون لديهم أيضا اتصالات خارجية خاصة بهم للحصول على الدعم، وهذا ما يرسي ويعزز احدى الآراء التقليدية العريضة حول الدول الضعيفة التي تقول بفكر تواطئي العالم الأول في اضعاف العالم الثالث، فقد هيمنت هذه الحجة على المناقشات في تحليل مبيعات الأسلحة العالميةو والحروب بالوكالة التي خاضتها القوى الكبرى خلال الحرب الباردة، والمناقشات الاقتصادية الحالية بشأن السياسات الحمائية للدول المتقدمة في القطاع الزراعي والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية المتورطة في فضائح الرشوة والفساد في الدول النامية.[3]

هذا الاتجاه المتعاطف مع الدول الافريقية الضعيفة يعرضها كضحايا للتلاعبات الخارجية ويتجاهل الوكالة الخطيرة لقادة وزعماء هذه الدول، لاسيما في كيفية دعوة الشركات الأمنية الخاصة للعمل والنشاط في افريقيا والانخراط في الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة، لذلك لا يمكن دراسة الدول الافريقية الضعيفة على أنها مجرد أتيام

[1] - Ibid.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid., p 53.

وبقايا الحرب الباردة وضحية لمكائد الشركات الأمنية الخاصة، أو كضحايا للقوى الدولية الكبرى فالكثير من القادة الأفارقة وقعوا في فضائح التلاعب بسيادتهم الوطنية واستقرار أنظمتهم من أجل صفقات مشبوهة لاستغلال الموارد والثروات الطبيعية من نفط ومعادن...الخ مقابل مصالح مادية شخصية وقبلية.

يلاحظ الأستاذ روبرت روتبيرغ Robert Rotberg أن الفشل والضعف يمكن أن يتولد من الظروف الجغرافية والتاريخية والسياسية للدولة مثل الأخطاء الاستعمارية وأخطاء السياسات الحرب الباردة، أكثر من نقاط ضعف الهيكلية أو المؤسساتية، والوكالة (الدعوة) هي أيضا مسؤولة عادة في القرارات التدميرية التي اتخذها القادة الأفارقة مهدت دوما الطريق أمام الفشل الدولائي، لذلك تكمن أهمية حجة روتبيرغ، في أنها تظهر دور " الوكالة البشرية " التي غالبا ما يتم تجاهلها ودور الزعماء من أمثال سيكا ستينفز في سيراليون و موبوتي سيتي سيكو من زائير، و محمد سعيد بري من الصومال... في اضعاف دولهم، كما كان هؤلاء القادة مسؤوليين عن تفعيل الفوضى التي فتحت أبواب شركات الأمنية الخاصة للتدخل في بلدانهم.[1]

اذا كانت الدول الافريقية الضعيفة ضحية القوى الكبرى القوية التي أضعفت سيادتها واستقرارها فيجب علينا فهمها كضحايا يرأسهم قادة ضعفاء ودهاة أيضا، بحيث أنهم قادرون على العمل ضمن شبكات تجارية عالمية معقدة من أجل المصالح والمكاسب الشخصية وأمن النظام، وهذا ما يفسر بشكل كبير كيف أن قادة الدول الافريقية الضعيفة ينشطون في دعم " عملية أمننة " القارة الافريقية طالما أن هذه العملية تضمن بقاء أنظمتهم السياسية.

[1] - R. Jackson, H and C. Rosberg, , “ Why Africa’s Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood ” , **World Politics**, Volume 35 (1), 1982, p 15..

في سياق متصل، يستخدم زعماء الأفارقة آخرون مثل روبرت موغابي " خطاب الارهاب " لتبرير الاستبداد والقمع ومثل ذلك وجود قاعدة من التشريعات القاسية مثل " قانون الأمن والنظام العام "، " مشروع قانون المعلومات والوصول الى المعلومات والخصوصيات " ففي مثل هذه القوانين يمكن بسهولة تسمية أحزاب وفصائل المعارضة على أنهم " ارهابيون " يستحقون التصفية.[1]

كما أن سيراليون هي أحد الأمثلة في مواجهة فصائل متمردة ضمن ضعف دولاتي، حيث استدعت الحكومة آنذاك في الفترة 1995-1996 على القوات الأمنية الخاصة التي تعمل لدى الشركات الأمنية الخاصة Executive Outcomes، والتي كانت تقاتل ضد جمهورية قوات سيراليون العسكرية (حركة متمردة)، وتم نشر هذه القوات بالزي العسكري الخاص، في العاصمة والمناطق التي تحتوي على ثروات معدنية (الالماس)، وحقيقة نجحت قوات الشركة الأمنية الخاصة في ازالة الثوار من حقول الماس ، بعد ذلك وقعت الحكومة السيراليونية تنازلات ضخمة من الماس الى الشركات الأجنبية المؤيدة للشركة الأمنية الخاصة Executive Outcomes.[2]

هذا ما يظهر أن الدعوة الى التدخل يصاحبه دائما براغماتية الشركات الأمنية الخاصة التي أصبحت تسعى الى اقامة اتصالات وشراكات مع قادة وزعماء الدول الافريقية خاصة الضعيفة منها.

لذلك فانه مادامت الدول الافريقية الضعيفة وقادتها الضعفاء يواصلون التكيف مع الممولين الأجانب والمقاتلين كاجراء أمني بديل لقوتهم، يصبح من الصعب للغاية على افريقيا أن تضع رأيا واحدا بشأن مسألة تنظيم قطاع الأمن الخاص، فهذا الأخير يعتبر قطاعا حيويا للغاية لأمن قادة الدول الافريقية الضعيفة، لذلك فان هؤلاء القادة يستخدمون

---

[1] - Ibid.
[2] - Ibid., p 16.

شركات التعدين الأجنبية وجيوش المرتزقة الأجنبية وكلاهما مرتبطان ببعض، من أجل تهميش فئات معينة والقضاء على الخصوم والمناقشين اقتصاديا وأمنيا.

من جهة أخرى، يظهر الأستاذ ويليام رينو William Renau كيف استخدم العديد من القادة الأفارقة، قوات الشركات الأمنية الخاصة لجمع العادات والدفاع عن أراضي وأقاليم المعنية، وحتى اجراء المفاوضات الدبلوماسية مع الدول الأخرى.... مثل دولتي أنغولا وسيراليون ويشكل استخدام قوات الأمن الخاصة من طرف قادة الدول الافريقية الضعيفة ما وصفه رينو ب " ابتكارات نظام لادارة التهديدات الداخلية " لذلك فان هذه الخلفية حسبه مهمة جدا في فهم لماذا لا يتحدث القادة الأفارقة لغة واحدة فيما يتعلق بتأسيس أفريكوم، وذلك نظرا لوجود هوة أو تناقض في مصالح قادة الدول الافريقية.[1]

المبحث الثاني: آليات إدراة الشركات الأمنية الخاصة للنزاعات المسلحة في بعض الدول الافريقية

في سياق تدخل الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة في افريقيا، فإن هذا النوع من المنظمات الأمنية يستخدم اليات واستراتيجيات في سبيل الادارة الجيدة للنزاعات المسلحة.

المطلب الأول: الشركات الأمنية الخاصة واطالة أمد النزاع المسلح في سيراليون

لقد كان النزاع المسلح الداخلي في سيراليون ضحية لفاعل غير دولاتي « Acteur non étatique »، وقد لعبت الشركات الأمنية الخاصة والتي يسميها آخرون " شركات المرتزقة، Sociétés des mercenaires " دورا هاما في مسارة ادراة سياق هذا النزاع، وبصفة عامة فان هذا النوع الخاص من المنظمات تتكون أنشطتها في افريقيا من القيام

[1] - Ibid.

بتحليل المخاطر، وتوفير المعلومات والاستخبارات، توفير تدابير المراقبة والحماية وحتى العمل على التدخل المباشر للقيام بعمليات عسكرية في الميدان.

وتتواجد الشركات الأمنية الخاصة في العديد من الدول الافريقية وكما يفسر الأستاذ جاكي سيليار Jakkie Cilliers فان هذه الشركات تلعب دورا متزايدا، والذي من المفروض أنه يدخل ضمن صلاحيات الدولة الوطنية، ووفقا للأستاذ ديفيد فرنسيس David Francis ، فان الحكومات الغربية والمؤسسات والمنظمات الدولة أصبحت تختار بأن لا تتدخل خاصة بصفة مباشرة في الصراعات والنزاعات المسلحة الافريقية، ما أدى الى خلق سوق كبيرة للشركات المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة بصفة عامة، على اعتبار أنها أصبحت تحوز مختلف الموارد اللازمة للتدخل في الصراعات والنزاعات عبر الوطنية Conflicts Transnationaux .[1]

حالة سيراليون توضح تماما هذا الواقع، على اعتبار أن هذا النزاع في هذه الدولة الافريقية شديدة التعقيد، خاصة وأن اللامبالاة التي ميزت المجتمع الدولي الغربي خاصة، أحالت دون التدخل من أجل ايجاد حل لهذا النزاع، لذلك يشير الأستاذ سيليار Cillers أنه غالبا ما تتواجد الشركات الأمنية الخاصة في المناطق الغنية بالثروات الطاقوية، خاصة قطاع المعادن الثمينة، هذا الأخير الذي يكفل التقدم الاقتصادي للقارة الافريقية.[2]

الفرع الأول: رهان المعدن الثمين " الماس"

[1]- David Francis, ‘‘Military intervention in Sierra Leon; Providing National Security or International Explosition ‘‘, **Third World Quartely**, vol.20.n.20.1999 .p 316
[2]- Mark Malon, « the Crisis in External Response », in Cilliers, Jakkie and Peagy Mason(eds), **«Peace,Profit or Plunder ? The Privatization of Security in War-town African societies »** (south Africa : Institue for Security Studies,2008) p 41.

حسب الصحفية رازنا واراه Rasna Warah فان الدول الافريقية الأكثر تعرض للصراعات والحروب الأهلية و النزاعات المسلحة، في تلك الدول الغنية بمعدن الألماس، وفي سياق النزاع المسلح داخل سيراليون فان معدن الألماس يتواجد في قلب هذا النزاع، وحسب ممثلين عن منظمات دولية غير حكومية PAC (الشراكة الافريقية الافريقية الكندية Partenariat Afrique Canada) فان النزاع في سيراليون قد بدأ عندما تم اكتشاف معدن الألماس لأول مرة سنة 1930.[1]

وفي سياق النزاع في سيراليون أيضا، فان معدن الماس يطلق عليه اسم " الماس الدم Blood diamond"* ، وبدون هذا المعدن الطبيعي، فان النزاع المسلح في سيراليون ربما لم يكن له نفس الحجم أو نفس التعقيد، وبسبب هذا المعدن الثمين فان النزاع في سيراليون أصبح يحمل ميزة " الحرب على الموارد Guerre des ressources"** ،

وكما وصف السفير الأمريكي السابق في سيراليون(1995-1998) هذا النزاع قائلا:

" سيراليون هي مثال حي للنزاع الداخلي أي لا تتوقف الطموحات الاقتصادية في السعي للسيطرة على المعادن الباهضة الثمن خاصة الماس الذي كان سببا في اندلاع النزاع واطالة أمده".[2]

ففي حالة سيراليون فان كل من الحكومة، الجماعات المسلحة المتمردة، الدول المجاورة، الشركات الأمنية الخاصة، التجار الدوليين للمعادن الثمينة وغيرهم، أرادوا كلهم السيطرة على هذا المعدن الثمين، من استكشاف واستخراج انتهاءا ببيعه، لذلك في اطار النزاع فان سوق الماس سيراليون لم يكن أبدا داخل سيراليون، حيث أن العديد من

[1] - Smillie Iam and others, “ **The Heart of the Matter : Sierra leon ; Diamonds and human security** “ (Ottawa: Partenariat Afrique Canada,200), p73.

*اسم يرتبط بالأعمال الفظيعة والدموية المرتكبة خلال عمليات اكتشاف واستغلال معدن الماس في سيراليون.

[2] Jhon Hirch, « War in Sierre Leone », **Survival**, Vol.43.n03.2001.p.156

العمليات التسويقية والتجارية لهذا المعدن، حدثت في كوناكرى Conakry، عاصمة غينيا، حيث يقوم السماسرة الذين يعملون تحت لواء الجبهة الثورية المتحدة RUF " Revolutionary United Front " التي تعتبر من أحد أهم الحركات المتمردة المسلحة في سيراليون، فنقل الماس عن طريق السفن، بعد ارشاء حراس السواحل والمسؤولين عن الحدود البحرية.[1]

لم تستخدم " الجبهة الثورية المتحدة RUF " المتمردة قنوات رسمية لبيع الماس، حتى أن الحصار المفروض على تجارة الماس، يكاد يكون غير فعال، لأن التجار يهربون الماس من سيراليون الى غينيا أو ليبيريا، حيث لا توجد قيود أو شروط صعبة من شأنها كبح التجارة الغير القانونية لهذا المعدن، ةلذلك لم يأثر الحصار على الأنشطة التجارية للجبهة، كما أن غالبية الأشخاص المشاركين في تجارة هذا المعدن في سيراليون، أصبحوا من كبار التجار ووكلاء التهريب على الصعيد العالمي.[2]

ويؤكد الأستاذ مالاكياس Malacias أن الحروب والنزاعات المسلحة في افريقيا غير مرتبطة بالاديولوجيا بعد الآن، لكنها في المقابل ذلك تمثل أسلوبا في بسط السيطرة على الموارد الطبيعية مثل حملة الماس في نزاع السيراليون، ويضيف مالاكياس، أن أغلبية النزاعات في افريقيا، فان نهب الموارد الطبيعية والطاقوية يلعب دورا كبيرا أكثر من عدم الرضا اتجاه الحكومات الافريقية.[3]

وما يميز باختصار حالة النزاع في سيراليون الذي اندلع بسب تمرد ضد الحكومة التي فقدت سيطرتها أيضا على الجبهة الثورية المتحدة وبعض التحالفات الغير الدولائية مع نفس الحركة المتمردة والمسلحة، وهذا قد يفند بعض مما أكده الأستاذ مالاكياس.

---

[1] Smillie and others, op.cit,P.76

**الحرب على الموارد مصطلح يشير الى وجود طرفين أو أكثر متنافسين يتنازعان من بسط سيطرة على مورد أو عدة موارد طبيعية.

[2]- Greg Canhell, **« Blood Diamonds »** (Boulder Westview,2002),P.67

[3]- Assis Malaquias, « Diamond are a guerilla's best friend ; the impact of illicit wealth on insurgency strategy », **Third World Quartly**,Vol.22.n03.2001.p 317

الفرع الثاني: توظيف الشركات الأمنية الخاصة في النزاع المسلح السيراليوني

في البداية تم توظيف الشركات الأمنية الخاصة من أجل ضمان وحماية أمن المدنيين داخل البلاد، لكن هذه الشركات حاولت ايجاد استراتيجيات هدفها بسط السيطرة على الموارد المعدنية الثمينة للدولة، وبشكل واضح فان الشركات الأمنية الخاصة أيضا كانت لها مصلحة مادية ربحية من النزاع في سيراليون، فحسب الأستاذ ديفيد فرنسيس، في سيراليون، تدعي الشركات الأمنية الخاصة أنها تقوم بوظيفة وقائية فقط تتمثل في حماية المدنيين من مختلف الأخطار والتهديدات التي تطالهم في خضام النزاع المسلح، لكنها تبحث في الواقع عن كيفية دفع الحكومة التي تبني قوانين تتعلق بخصخصة الأمن داخل الدولة، من أجل خلق سوق لها ولفروعها.[1]

ويشير أيضا الأستاذ ديفيد فرنسيس أن الشركات الأمنية الخاصة في سيراليون لا تهتم بحماية وتأمين المنشآت العسكرية بل تبحث عن حماية وتأمين المناجم، لتقوم بعد ذلك باعادة ارسال المعادن الثمينة التي تم استخراجها الى الحكومة، والتي تقوم بعد ذلك هذه الأخيرة بتقديم تنازلات للشركات الأمنية الخاصة والسماح لها بالتحرك داخل الدولة بما يخدم مصالحها السوقية Intérêts Marchands لذلك فانه في سياق النزاع المسلح داخل سيراليون، فان الحكومة السيراليونية قدمت تنازلات كبيرة لصالح الشركات الأمنية الخاصة التي أصبحت بفضل ذلك هي المسؤولة المباشرة عن استغلال الحقول والمناجم المعادن الثمينة خاصة الماس، وبسطت سيطرتها بشكل شبه كلي عليها.[2]

و هذا ما يفسر ربما السبب وراء ان هذه الشركات الامنية الخاصة لم ترد رؤية نهاية لهذا النزاع.

---

[1] -David Francis , op,cit, p 319

[2] -Ibid.

في اطار النزاع في سيراليون تم احصاء ثلاث شركات أمنية خاصة تم توظيفها، ويتعلق الأمر بكل من الشركة الأمنية الخاصة GSG « Ghura Securirty Gards » والشركة الأمنية الخاصة EO « Executive Outcomes » وأيضا الشركة الأمنية الخاصة SI « Sandline International ».[1]

في ما يتعلق بالشركة GSG، فان تبقى لفترة زمنية طويلة، فقد تم استدعائها مؤقتا في سنة 1995 من طرف نظام عسكري للزعيم ساتراسر Satrasser، والذي أصبح يقلق بشأن الهجمات المتزايدة والمتكررة للجماعة المتمردة " الجبهة الثورية المتحدة "، حيث بدأ كل ذلك، عندما تقدمت " الجبهة الثورية المتحدة "، نحو العاصمة فريتاون Freetown في محاولة للسيطرة على العاصمة، ليقوم بشكل مباشر وسريع ساتراسر باستدعاء الشركة الأمنية الخاصة (GSG)، وكانت هذه هي المرة الأولى تشارك فيها شركة أمنية خاصة وتتدخل في النزاع المسلح في سيراليون، لكن في المعركة الأولى والوحيدة التي تتدخل فيها هذه الشركة في مواجهة المجموعة المتمردة، حققت خسائر باهضة على مستوى مجنديها و أيضا على مستوى قياداتها، لتنسحب الشركة مباشرة من سيراليون.[2]

لكن بعد مدة وجيزة، وفي ماي 1995 تم استدعاء شركة أمنية أخرى، ويتعلق الأمر بشركة (EO)، وماكان يميز هذه الشركة، هو أنها تقوم باسناد الدعم البشري (الجنود) والدعم التقني للحكومات التي تكون دولها في حالة نزاع، حيث أن هذه الشركة كانت لديها ارتباطات مع شركة أخرى تسمى Branch Energy، والتي تعتبر شركة تجارية كندية، بريطانية، استفادت من العديد من مناجم الماس في شرق سيراليون.[3]

[1] -Paul Richards : « West African Warscapes : Wars as Smoke and Mirros : Sierre Leone 1991-1992, 1994-1995 » **Anthropological Quartely**,Vol.78.N02.2005.p 393
[2] -Ibid
[3] -Jhon Hirch, Op,cit,p.160

ومن أجل أن تقوم الشركة الأمنية الخاصة EO ببدأ أنشطتها وعملياتها في سيراليون، قام الزعيم العسكري ساتراسر، قدم ضمانات مادية بقيمة 840 ألف جنيه استرليني والتي كانت من مداخيل استغلال الماس، اذ تمكنت الشركة من كبح الجماعة المتمردة "الجبهة الثورية المتحدة"، بحيث أن الشركة EO وضعت ضمن استراتيجياتها في سيراليون ثلاثة أهداف رئيسية: تحرير العاصمة فريتاون Freetown من سيطرة المتمردين، سحب وطرد القوات المتمردة من المناجم الماسية في اقليم كونو Kono، وايجاد وتدمير المقر الرئيسي للجبهة الثورية المتحدة.[1]

ما قامت به الشركة الأمنية الخاصة EO ، فور وصولها ابى سيراليون هي أنها عرضت دعما لميليشيات كاماجوج Kamajors ، ما يدخل في الاستراتيجية التي وضعتها الشركة الأمنية الخاصة من أجل ادارة هذا النزاع، بحيث أن ميليشيات كاماجوج تعتبر من ميليشيات القبائل المحلية التي أصبحت حليفة لمختلف الحكومات المتعاقبة أثناء النزاع المسلح في سيراليون، حيث قامت شركة EO ، بتمويل هذه الميليشيات الموالية للحكومة بأسلحة متطورة وتزويدهم بمختلف التقنيات التكنولوجية ضد الجبهة الثورية المتحدة، في مقابل ذلك استفادت الشركة الأمنة الخاصة من خبرة الميليشيات في قدرتهم على اختراق أصعب الأماكن وأعمقها في الأدغال، واستغلت كل ذلك من أجل تسيير براغماتية لاستراتيجياتها في اطار هذا النزاع، وبفضل التفوق التكنولوجي والدعم العسكري واستغلال ميليشيات كاماجوج Kamajors المحلية، استطاعت شركة EO استرجاع مناجم الماس من سيطرة المتمردين في اقليم كونو، وذلك في فترة زمنية وجيزة، وهذا ما سمح بتحقيق أحد الأهداف الثلاثة في اطار استراتيجيتها داخل سيراليون، لتواصل أنشطتها وتنفيذ خططها المرسومة، لتنجح أيضا في اكمال تحقيق الهدفين المتبقيين وهما

[1] -Ian Douglas, **« Fighting for diamonds :Private Military Companies in Sierre Leone »,** Cilliers and Others (eds) op,cit,p 182

النجاح في تدمير المقر الرئيسي للجبهة الثورية المتحدة بعد ايجاده، والنجاح أيضا في تحرير العاصمة فريتاون Freetown من قبضة المتمردين ودفعهم نحو الأدغال.[1]

ومنذ بداية أفريل 1996، وبفضل الجهود المشتركة للشركة الأمنية الخاصة EO والميليشيات المحلية كاماجوج Kamajors ، تم دفع الجبهة الثورية المتحدة الى اقتراح وقف اطلاق النار Cessez de Feu مع حكومة كاباح Kabah المنتخبة مؤخرا آنذاك، وذلك ما كان بالفعل فقد دخل أطراف النزاع في مسار تفاوضي، ويكون بذلك، ان الشركة الأمنية الخاصة EO قد أوفت بما تعهدت به أو تكون بذلك أيضا عملياتها وأنشطتها تعتبر نجاحا حقيقيا.[2]

لكن في مقابل ذلك، فان الشركة الأمنية الخاصة EO، عملت على تعقيد النزاع في سيراليون، فهذه الشركة لم ترد للنزاع المسلح في سيراليون أن ينتهي، بالرغم من تحقيقها لأهدافها الثلاثة، والسبب في ذلك أن الشركة الأمنية الخاصة EO ، أصبحت تسيطر على العديد من مناجم الماس التي كانت قد استرجعتها من سيطرة " الجبهة الثورية المتحدة " ، وبالتالي فان هذه الشركة الأمنية تملك مصلحة الآن في اطالة أمد النزاع المسلح.[3]

في السياق نفسه عندما اتفقت الجبهة الثورية المتحدة والرئيس كاباح Kebbah على الدخول في مسار تفاوضي فان الشركة EO اعتبرت ذلك تهديدا على وجودها في سيراليون ورأت أنها تستفقد السيطرة على مناجم الماس المسترجعة، لذلك حاولت نفس الشركة أن تقنع الرئيس كاباح Kebbah وحكومته بان الجبهة الثورية المتحدة غير جادة في مسار السلام التي تدعي أنها تسير نحوه، وادعت الشركة أيضا بأن المسار التفاوضي

[1] Ibid ,P184
[2] Ibid
[3] -Paul Richards, op.cit, P393

من شأنه أن يكون فرصته فقط للجبهة الثورية المتحدة من أجل ضمان وصولها الى الحكومة.[1]

ما يلاحظ هو أن الجبهة الثورية المتحدة حتى ولم ترغب في السلام مع الحكومة السيريالونية، لكنها في مقابل ذلك كانت لديها رغبة في أن تكون ضمن الحكومة السيريالونية، فحتى وان كان دور الشركة EO يقتصر على تقديم الخدمات الأمنية كما هو متفق عليه مع الحكومة، فان نفس الشركة كان لها هدف آخر في سيراليون، وهو اكتساب والحفاظ على مصالحها المادية الربحية خاصة بعد استولائها على مناجم الماس.

في خضام المهام التي قامت الشركة الأمنية الخاصة EO فان هجماتها ضد الجبهة الثورية المتحدة تسببت في مقتل العديد من المواطنين المدنيين ما أدى الى تعقيد النزاع في سيراليون، وبحسب الأستاذ ريتشاردز Richards ان العمليات التي قامت بها الشركة EO يجب أن تكون مدانة لأنها أثرت بشكل سلبي على عملية السلام التي كانت قائمة بين الحكومة والجبهة الثورية المتمردة والتي كانت في بدايتها وتسببت في أعمال انتقامية قاتلة ضد مدنيين في سيراليون من طرف الجبهة الثورية المتحدة.[2]

حيث أنه يجب الاشارة الى الأنشطة العنيفة التي قامت بها الشركة Eo والتي تضمنت حتى عمليات قصف استهدفت مدنيين فهذه الشركة كلفت حكومة سيراليون خسائر مادية وبشرية في حين أن هذه الأخيرة كانت تجد صعوبة في دفع ثمن العقد المبرم مع الشركة EO وقدمت لها حتى تنازلات مهمة فيما يتعلق باستغلال مناجم الماس من أجل تسديد قيمة العقد المبرم، وأن حقوق التنازل تم بيعه الى الشركة Branch Enegy وبفضل هذا العقد المبيوع فان الشركة Branch Enegy تمكنت هي

---

[1] -Ibid

[2] -Ibid, p 398

بدورها من الاستيلاء على منجمين مهمين للماس لتواصل هذه الشركة هيمنتها على قطاع المعادن في سيراليون بعد ذلك.[1]

لذلك فان كل هذه العمليات المختلطة (عسكرية تجارية) توضح جيدا الوضع داخل سيراليون المرتبط بشكل أساسي بمعدن الماس، وكيف أن هذا الوضع أصبح اشكالا وأكثر تعقيدا عندما تدخل العديد من الفاعلين الغير الدولائيين من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية ما أدى الى تمديد المدة الزمنية للنزاع.

وحيث أن العمليات والأنشطة التي كانت تقوم بها الشركةEO قد أصبحت مكشوفة أمام الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي خاصة، لاسيما فيما يتعلق باستهداف مدنيين أبرياء، أضطر الرئيس السيريالوني الى انهاء العقد الذي كان مبرما مع شركة EO تحت ضغوطات دولية عديدة، لكن الرئيس كاباح Kebbah لم يتردد طويلا وقام باستدعاء شركة أمنية خاصة أخرى.[2]

لهذا الاستدعاء أصول تاريخية قريبة كانت حيثياتها ترجع الى سنة 1998، عندما كان الرئيس كاباح كشخصية تم نفيها الى غينيا، عندما كان في هذه الأخيرة، أجرى اتصالات مع الشركة الأمنية الخاصة البريطانية Sandline International، من أجل أن يتمكن من استعادة منصبه على رأس سيراليون، في مقابل أن يمنح الشركة مكافآت مادية تتمثل بشكل خاص في حق استغلال مناجم الثروات المعدنية، لذلك فان هذه الشركة والتي تعتبر قريبة من الحكومة البريطانية، لم تكن مختلفة عن نظيرتها EO ، فشركة Sandline International، سايرت ما كانت تقوم به EO وانتهجت نفس وسائلها وآلياتها وأكملت مهمتها، بداية من توفير تكوين عسكري لميليشيات كاماجور Kamajors وتزويدهم بمختلف الأسلحة، كما أن المجندين في شركة Sandline

[1] -Ibid.
[2] -Ian Douglas, Op.cit, p 189.

International كانت لهم مهمة مراقبة الطرقات ما أدى الى "انتهاج استراتيجية الكمائن" التي استهدفت متمردي الجبهة الثورية المتحدة، وأيضا محاصرة القرى والمدن والهجمات المتكررة ضد متمردي الجبهة.[1]

وقد تمكنت شركة Sandline International من اعادة كاباح Kebbah للحكم في سيراليون وكان ذلك بفضل ما قامت به هذه الشركة، حيث أنها في اطار النزاع قامت بتزويد ميليشيات الموالية لكاباح بالأسلحة والذخيرة بالرغم من الحصار المفروض من طرف الأمم المتحدة القاضي بمنع بيع أو تموين سيراليون بالأسلحة.[2]

من جهة أخرى فان الأمم المتحدة فتحت تحقيقا ضد مدير الشركة الأمنية الخاصة Sandline International تيم سبيسر Tim Spicer والذي ادعى أن ممثلين بريطانيين وأمريكيين أكدوا له أن كاباح Kebbah كان معفيا من نظام العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة وقرر محامو منظمة الأ مم المتحدة من ايقاف المتابعات القضائية ضد شركة Sandline International وقام الرئيس كاباح Kebbah ببعث رسالة الى الوزير الأول البريطاني آنذاك توني بلير Tony Blair يشرح فيها أن شركة Sandline International لم نلعب اي دور في اعادته الى السلطة في سيراليون.[3]

ما يمكن ملاحظة من خلال حالتي شركتي الأمنيتين EO و Sandline International في خضام تدخلهما في النزاع المسلح في سيراليون هو أن هاتين الشركتين تعتبران سببا مهما في اطالة النزاع في سيراليون من خلال البحث عن تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمصالح المادية لاسيما محاولات استيلائها على ثروة وطنية تتمثل في الثروة المعدنية (الماس)، كما أن الاعتماد على الاستراتيجيات العنيفة التي

[1]- Ibid, p192.
[2] -Jean Marc Chotaigner, **« L’ONU dans la Crise en Sierre Leone : les Méandre d’une Négociation »** (Paris :CEAN-Karthala, 2005), p 98.
[3] S.Clearly, « **Angola ; A Case Study of Private Milatary Involvement** » in Cillillers and other,op.cit.,p 141.

تتبناها الشركة الأمنية الخاصة EO قد يعقد النزاع ويطيل في مدته الزمنية وهذا ما أرادته كل من الشركتين حيث أنه كلما تعقد النزاع وزادت مدته كلما حققت الشركات الأمنية الخاصة –وحتى فواعل أخرى– مكاسب مادية أكثر، خاصة اذا كانت الشركات الأمنية محترفة من حيث المجندين ومن حيث الجانب التقني واللوجستيكي، فهي بذلك تتفادى بنسبة كبيرة خسائر على مستواها.

كما أن تدخل الشركة EO في سيراليون، أدى الى خسائر على مستوى المدنيين، ففي هذه الحالة لا تتحمل الشركة الأمنية الخاصة مسؤولية ذلك وحدها على اعتبار أنها تبقى شركة مرتزقة Compagnie Mercenaire تعمل لمن يدفع أكثرن فحتى مسؤولية الخسائر المادية والبشرية يتحملها القادة والزعماء الذين قاموا باستدعاء هذه الشركات لاعتبارات سلطوية وكذا بسبب هشاشة وضعف أنظمتهم السياسية والأمنية والاقتصادية خاصة في حالة سيراليون.

المطلب الثاني: الشركات الأمنية الخاصة و حسم النزاع المسلح في انغولا

جذور النزاع في أنغولا تعود مسألة فشل البرتغاليين في تحضير البلد لمرحلة الانتقالية والقضاء على الانقسامات العميقة الناتجة عن السلطة الاستعمارية البرتغالية في مسألة المعاملة التفضيلية لفئات معينة من السكان المحليين، لذلك فان هذه الانقسامات هي التي شكلت فيما بعد مختلف الحركات والجبهات التي سعت الى تحرير أنغولا والسيطرة على الحكم، فالنضال لتحرير أنغولا اتبعه صراع بين البرتغاليين وفصائل التحرير، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MRLA، الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA ، اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA .[1]

[1] - G.arnold, **“ Mercenaries : The Scourage of the Third World “** (New York :St Martin’s Press,1999) p 43.

في سنة 1975، استقلت أنغولا، ما أجبر مئات الآلاف من البرتغاليين على مغادرة البلاد، وتجريدها من كل شيئ له قيمة، فهم الذين شكلوا أيضا غالبية السكان المتعلمين، كل هذه التغيرات أدت الى اندلاع نزاع مسلح بين كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، التي استولت على السلطة، واتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA ، واستمر هذا النزاع لسنوات، هذا الأخير استقطب مشاركة وتدخل كل من التحاد السوفييتي وكوبا، الذين بدورهم دعموا الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MRLA، وأيضا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا الذين دعموا اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA ، لكن بنهاية 1988 تم توقيع "اتفاقيات برازافيل Brazzaville accords " من قبل مختلف أطراف النزاع، مما أدى الى انسحاب قوات جنوب افريقيا عندما نالت ناميبيا استقلالها سنة 1990، وانسحاب القوات السوفييتية والكوبية، زمع ذلك فان بدون تواجد هذه الأطراف الخارجية وحضور قواتها، الا أن النزاع بقي مستمرا في التسعينيات.[1]

سنة 1991، تم توقيع "اتفاقية بيسيسي للسلام The Bicesse Peace Accords"، وكانت المفاوضات بمشاركة ما يعرف ب "الترويكا Troika " والتي تضمنت كل من البيرتغال، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، حبث وافقت اللجنة الثلاية التي كانت قد بدأت وقف اطلاق النار بالنسبة لأطراف النزاع، وضع جدول لاجراء انتخابات، وقرروا أيضا سحب الدعم العسكري من الجانبين.[2]

اتفاقيات بيسيسي للسلام The Bicesse Peace Accords، كان من الصعب أن يكون لها تأثير دائم على عملية السلام بين أطراف النزاع، وهذا ما عنته مارغرين آنستي Margaret Anstee رئيسة بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مهمة أنغولا، حيث انتقدت المفاوضات بسب أن منظمة الأمم المتحدة لم تكن جزء من عملية المفاوضات، بل كانت

[1] - M.Comerford, **“ The Peaceful Face of Angola : Biografhy of Peace Press 1991 to 2002 “** (Windhose :Jhon Meinert Printing, 2005) p 100.
[2]- S.Clearly, op.cit.,p 153

فقط تشرف على تنفيذ الاتفاقية، بحيث أن منظمة الأمم المتحدة اقتصر دورها في الجانب العسكري فقط، لا في الجانب السياسي، وأن هذا الدور الذي أنيط لها كان في نهاية المفاوضات.[1] فقد كانت منظمة الأمم المتحدة مجرد متابع–محقق، وكان دورها يقتصر على ارسال محققين لمتابعة ما يجري في أنغولا ورفع التقارير الى الأمانة العامة، أي أن دورها كان محدودا جدا، على اعتبار أن مسألة النزاع المسلح في أنغولا كان يدخل ضمن المصالح التي تخص القوى الكبرى آنذاك.

تبعا لذلك، فقد تم تنظيم النتخابات في أنغولا تطبيقا لما جاء في اتفاقيات بيسيسي للسلام The Bicesse Peace Accords، كان ذلك سنة 1992، لكن المشكلة أنه لم يكن أي من طرفي النزاع مستعدين فعلا للخسارة فعند أول انتخابات في أنغولا في سبتمبر من نفس السنة، ازدادت حدة التوتر بسب زعيم اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA،"جوناس سافمبي Jonas Savimbi" الذي لم يكنمستعدا أصلا لتقبل النتائج في حال فوز الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، ما أدى الى اندلاع أعمال مسلحة بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، واتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA، وعلى الرغم من أنه تم تقري اجراء مفاوضات أخرى لوقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة شهر أكتوبر من نفس السنة، الا أن القتال استمر ولم يتوقف.[2]

في سياق ذلك، فان الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، تكبدت خسائر بدون وجود دعم خارجي –أجنبي– لها، وبحلول شهر جانفي 1993، فان اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA، تمكن من السيطرة على معظم المناطق الريفية في أنغولا، بينها أكثر المناطق الاستراتيجية الغنية بمعدن الماس، لذلك فان تحكمه في مثل هذه المناطق سمح لها بتوفير قدر كبير من تمويل قواتها في اطار النزاع المسلح، لذلك تدخلت الأمم المتدة وتبنت محادثات سلام بين أطراف النزاع في أديس أبابا، لكن فشلت المحادثات

[1]- Ibid.
[2] - S.Clearly, op.cit.,P 150.

بسبب أن اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA لم ترد سحب قواتها من أجل أن يتم نشر القوات الأممية لحظ السلام.[1]

في خضام النزاع المسلح الحاصل داخل أنغولا، فقد أشارت العديد من التقارير أن اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA، قد استخدم المرتزقة، لكن لم يتضح ما اذا كان هذا الاتحاد استخدم شركة Executive Outcomes ، قبل أن يتم توظيفهم أيضا من طرف الحكومة الأنغولية، ففي تقرير ل Human Watch Rights Africa ، فان الشركة الأمنية الخاصة EO قدمت مساعدات لاتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA الى غاية شهر أفريل سنة 1993، والادعاء بأنه حتى عندما تعاقدت الحكومة الأنغولية أيضا مع الشركة الأمنية الخاصة EO ، فان هذه الأخيرة كانت تعمل بشكل مزدوج ولصالح الجانبية.[2]

في شهر مارس 1993، استطاع الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA الاستيلاء على المنشآت النفطية في اقليم سويو SOYO، هذه المنشآت التي كانت مملوكة لشركة نفطية وطنية تابعة للحكومة الأنغولية، من بين هذه المنشآت النفطية Branch Heritage Oil وSonangol ، وكانت هذه المنشآت النفطية حساسة وتحتوي على معدات تصل قيمتها الى 80 مليون دولار أمريكي، كلها معرضة للخطر، وكانت هذه المنشآت أيضا تحقق أرباحا يومية بما قيمته 20 ألف دولار أمريكي من انتاج النفط، في اطار كل هذا تم ملاحظة ولأول مرة الشركة الأمنية الخاصة EO تتدخل في أنغولا بشكل واضح وصريح.[3]

كرد فعل لكل ذلك، فان الحكومة الأنغولية أرادت استدعاء الشركة الأمنية الخاصة EO، لذلك التمست من كل من ايبان بارلاو Eben Barlaw أحد المسؤولين عن شركة

---

[1]- Paul Singer, op.cit.,P108

[2]- A.J.Venter, **« War Dog, Fighting others People's Wras : the moder, mercenary in combat »** (PA : Casenate, 2003) pp 296-297.

[3]- P.Singer, op.cit., p 109.

Branch Heritage Oil وهو بريطاني الجنسية، بفضل هذا الأخير الذي تدخل لدى الشركة الأمنية الخاصة EO ، وتم التعاقد بينها وبين الحكومة الأنغولية، وتم بذلك توظيف هذه الشركة الأمنية الخاصة من أجل تنفيذ مهمة طرد قوات اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا من المناطق النفطية خاصة في اقليم سويو SOYO، على اعتبار أن هذا الاقليم يزود الحكومة الأنغولية بايرادات حوالية 45 في المائة من النفط في هذا البلد، كما أن العديد من الشركات الأجنبية مثل شركة FINA الايطالية، وشركة ELF الفرنسية، وشركة TEXACO الأمريكية تتواجد غالبا في هذا الاقليم وتستخدمه باعتباره قاعدة لمختلف أنشطتهم البحرية.[1]

في نفس السياق، فان حوالي 80 جنديا تابعين للشركة الأمنية الخاصة EO ، خاضوا معارك ضد قوات اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA ، واستطاعوا استعادة المنشآت النفطية في اقليم سويوSOYO ، لكن عندما انهت شركة EO عملها وغادرت أنغولا، استطاعت مجددا قوات اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA ، أن تعيد السيطرة على اقليم سويوSOYO، بما فيه من منشآت نفطية، لتعترف الحكومة الأنغولية بفشلها وفشل قواتها المسلحة في التعامل مع الطرف الآخر في النزاع وادارة هذا الأخير بشكل عقلاني يضمن تحقيق الفوز على الصعيد العسكري والسياسي والأمني، لتعيد الحكومة الأنغولية ابرام العقد مع الشركة الأمنية الخاصة EO في سبتمبر 1993 بقيمة 40 مليون دولار أمريكي، والعقد قابل للتجديد الى غاية 1996.[2]

في الواقع، توجد العديد من الشركات الأمنية الخاصة التي تم توظيفها في أنغولا من بينها شركة DSI ،وشركة Gray Security ، وشركة Teleservives، وشركة Alpha5، ومعظم هذه الشركات الأمنية الخاصة والتي يتجاوز عددها ثمانين شركة تعمل

---

[1]- S.Clearly, op.cit., pp 147-148.
[2]- H.house, **« Ambiguous Order ; Military Forces in African States »** (Colorado: Lynne Rienner Publisher,2001) p 199.

في أنغولا، كانت توفر خدمات أمنية من قبيل حراسة السفارات، الفنادق... لكن الشركة الأمنية الخاصة EO هي الشركة الوحيدة التي صنعت الفارق، بحيث أن استدعائها وتجنيدها في أنغولا، بسبب أنها كانت توفر خدمات أمنية استثنائية أهمها التدخل المباشر والهجوم المباشر في ميدان المعركة واحداث الفارق لصالح الطرف في حالة النزاع المسلح بفضل توفرها على طاقم بشري محترف وتجهيزاتأمنية حديثة.[1]

من أجل تحكم الحكومة الأنغولية في النزاع المسلح، ورغبتها في أن تكون الطرف الرابح، اقترحت شركة EO على الحكومة الأنغولية تطوير القوات المسلحة الرسمية، لذلك تكفلت شركة EO بتدريب حوالي 5000 جندي و30 طيارا، حيث كان لشركة EO دور حيوي في تحسين فعالية وأداء القوات المسلحة الأنغولية FAA ، كما اقنعت شركة EO الحكومة الأنغولية بضرورة شراء معدات أمنية وعسكرية جديدة ومتطورة، وكان ذلك ما حصل، حيث قدرت قيمتها بنحو 2 مليار دولار أمريكي، وتنوعت المعدات من آلية المشاة، المدفعية، الهندسة الحربية، الاشارات، المعدات الطبية، التخربيب والاستطلاع.[2] بمعنى أن شركة EO استثمرت في النزاع المسلح الحاصل من أجل التسويق للمعدات الحربية وتحقيق أرباح مادية من خلال قدرتها على اقناع طرف من أطراف النزاع على ضرورة الزيادة من نسبة الأداء.

وعلى الرغم من المفاوضات التي كانت جارية بين الطرفين المتنازعين منذ سنة 1993، فبحلول منتصف 1994، كان حوالي 500 مجند يعملون لدى الشركة EO يقومون بأنشطتهم في أنغولا ومن خلال عملية مشتركة تمكن هؤلاء المرتزقة بمعية القوات المسلحة الأنغولية FAA من استيعادة كافة الأقاليم في أنغولا تقريبا من سيطرة قوات اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA بحيث أن أكبر انجاز حققته القوات المسلحة الأنغولية FAA بفضل تدجريبات التي أخذوها عن الشركة الأمنية الخاصة EO أن هذه القوات

[1]- Ibid.
[2]- P.Singer, op.cit.,p109.

تمكنت من هزيمة فرقة تابعة ل UNITA والتي تعتبر من أكبر الفرق التي تشكل عصب قوات UNITA وذلك في معركة في اقليم N'Dalatando ، الذي يعتبر اقليم استراتيجي وساعدت أيضا الشركة الأمنية الخاصة EO، القوات المسلحة الأنغولية FAA من استيعادة مناطق حيوية غنية بمعدن الماس مثل المناطق المحيطة باقليم كافونفو Cafunfo في جويلة 1994.[1] بالتالي فان القوات المسلحة الأنغولية FAA والشركة الأمنية الخاصة EO تمكنوا من طرد قوات UNITA واستعادة أغلبية المدن والأقاليم خاصة تلك التي تتضمن وجود ثروات طاقوية ومعدنية وتمكنوا من تأمين أغلبية المناطق واستخراج الماس وتكبد اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA خسائر على مستوى زعمائه وكوادره وجنوده مما أدى ب UNITA الى التوقيع على بروتوكول لوزاكا The Lusaka Protocol* في نوفمبر 1994 لكن شرط أن تنسحب الشركة الأمنية الخاصة EO من أنغولا.[2]

في مقابل كل ذلك طلبت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA من شركة EO أن تبقى في أنغولا، لمن في نوفمبر 1995 قام الرئيس الأمريكي بيل كلنتون Bill Clinton بالضغط على الرئيس الأنغولي دوس سانتوس Dos Santos من أجل أن ينهي العقد مع الشركة EO وفي جانفي 1996 أعلنت رسميا شركة EO مغادرتها نهائيا أنغولا.[3]

من أجل التعمق أكثر فان الموارد الطبيعية والطاقوية لعبت دورا رئيسيا في النزاع المسلح في أنغولا فاتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA لاستخدام المناطق التي تحتوي على معادن الماس التي كان يسيطر عليها، من أجل دفع ثمن شراء الأسلحة بين 300 مليون و 600 مليون دولار أمريكي وفي نهاية المطاف فان الاستيلاء على

---

[1]- H.House, op.cit.,p 200.
[2]- W.Reno, **« World Politics and African States »** (Colorado : Lynne Rienner Publisher, 1998) p179.
[3] -S.Clearly, op.cit.,p150.
* اتفاقية تسعى الى انهاء النزاع UNITA من أجل تجهيز أرضية من شأنها التوصل الى المصالحة الوطنية ووقف اطلاق النار المسلح الدائر في أنغولا يتضمن نزع السلاح

المناطق الاستراتيجية التي تحوز على ثروات معدنية تشكل جزء من الهدف الحيوي وهو تحقيق المكاسب وأرباح مادية كما أن الشركات الأمنية الخاصة مثلت سندا للحكومة الأنغولية بحيث ساعدت هذه الأخيرة في منع العديد من القادة العسكريين من احكام السيطرة على المناطق الحيوية بالمعادن، وذلك من أجل أن تفسح المجال للحكومة لجلب زبائن معينين وخاصين بها وبالتالي تكتسب المزيد من الايرادات وتتقاسمهم مع باقي الشركات الأمنية الخاصة والزبائن.[1]

وقد كان للشركة الأمنية الخاصة EO فضل في مساعدة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA على افقاد الوزن السياسي والعسكري لحركة اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA واجبار هذه الأخيرة على الجلوس على طاولة المفاوضات، كما أن الشركة EO كانت سببا في اطالة الفترة الزمنية للنزاع المسلح في أنغولا وذلك من خلال قدرة وأداء القوات المسلحة الأنغولية الأمر الذي يتيح لهذه الأخيرة المخاطرة وعدم الاستسلام أو التراجع، ولولا تدخل الشركة EO فان الحكومة الأنغولية كانت لتوافق على مقترح سافمبي Savimbi حول وقف اطلاق النار.[2]

بالرغم من ذلك بروتوكول لوساكا لم يكن ناجحا بشكل كامل ففي نهاية 1998 عادت الأطراف في أنغولا للنزاع مجددا، كما أن سافمبي savimbi ، قام بتجنيد مرتزقة من أكرانيا وجنوب افريقيا، كما أن البعض منهم كان من الجنود السابقين العاملين في الشركة EO وفق لتقارير اعلامية في سنة 2000، فان حتى الطيارين السوفيات كانوا يعملون لصالحه وكان مقتل سافمبي Savimbi في فيفري 2002 يعتبر فرصة حقيقية من أجل انهاء النزاع المسلح في أنغولا.[3]

---

[1] - Ibid.

[2]- S.Brayton, « Outsourcing War : Mercenaries and the Privatization of Peace keeping », Journal of **International Affairs**.55(2), 2003, p 314.

[3]- N.Grobbelaar and others , **« Angola :Prospects for peace »** (Johannesburg : SAIIA, 2003) p 15.

النزاع المسلح الداخلي في أنغولا دام 27 سنة، وانتهت رسميا في 22 فيفري 2002 مع اغتيال جوناس سافمبي Jonas Savimbi ، وخلال قرابة ثلاثة عقود من النزاع المسلح، تم تقدير حوالي نصف مليون شخص قتلوا، وأكثر من أربعة ملايين (أي 33 في المائة) من سكان أنغولا نزحوا داخليا واحصاء حوالي 450 ألف لاجئ، وتسعة ملايين أنغولي يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، كما أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمؤسسات السياسية والاقتصادية لا يمكن احصائها، ويقدر عبئ الديون ب 11 مليار دولار أمريكي بسبب أن الجيش الأنغولي استنزف أكبر نسبة من مداخيل الدولة بسبب النزاع.[1]

بالنسبة للنزاع المسلح الحاصل في أنغولا، فان قرار توظيف الشركات الأمنية الخاصة، لا يبدو أنه كان ذات تأثير كبير على أمن الدولة على المدى البعيد، وبعبارات مصداقية للحكومة، فان قرار الرئيس دوس سانتوس Dos Santos باستدعاء الشركة الأمنية الخاصة EO لم يكن له تأثير يذكر على نظام حكمه أو على علاقته مع القوات المسلحة لدولته، حيث لم تكن هناك انشقاقات أو معارضة لها صدى، حدثت داخل النظام السياسي الأنغولي في خضام هذا النزاع المسلح، فالبرغم من تواجد شركة EO في أنغولا لفترة يمكن القول عنها بأنها ليست طويلة مقارنة بطول مدة النزاع المسلح داخل أنغولا، وبالرغم من النجاحات العسكرية التي حققتها هذه الشركة الأمنية الخاصة ضد اتحاد الاستقلال الكامل لأنغولا MRLA ، فانه بفضل البرنامج التدريبي الذي وفرته شركة EO للقوات المسلحة الأنغولية FAA ، فان هذه الأخيرة استطاعت استكمال المعارك ضد المتمردين عندما غادرت شركة EO أنغولا لأن البرنامج التدريبي ساهم في منح القوات المسلحة الأنغولية تقنيات احترافية في مواجهة القوات المتمردة، أي أن "تدخل الشركة الأمنية الخاصة EO في النزاع المسلح لم يكن مباشرا بشكل كبير، وانما ما قامت به

[1]- Eehen Barlow, **« Executive Outcomes : Against All Odds »** (South Africa : Galago Books, 2007) p 245.

هذه الشركة يعتبر دفعا قويا للقوات المسلحة الأنغولية في تحقيق الانتصارات وتغيير كفة النزاع المسلح لصالح طرف على آخر." وهذا ما ميز آلية ادراة النزاع المسلح الأنغولي التي بنتها الشركة الأمنية الخاصة EO .

ما يمكن تأكيده أيضا، أن الشركة الأمنية الخاصة EO قد ساعدت كثيرا القوات المسلحة الأنغولية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية من خلال جعلها الطرف الأقوى في النزاع، وأعادت تأسيس القوة العسكرية الرسمية المهيمنة في البلاد، ما يمكن اعتباره على أساس اعادة نصب " السيادة الفيبرية The Weberian Sovereignty " (تم التطرق اليها في الفصل الأول للاطروحة) للرئيس دوس سانتوس Dos Santos في أنغولا.

كما نجد أن الشركة الأمنية الخاصة EO استطاعت أن تواجه وتتحدى كافة العقبات المتوقعة خاصة في ظل عملها كفاعل أجنبي في دولة غير متطورة تتميز بضعف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، فنجاح شركة EO في التعامل مع هذه الصعوبات والعقبات يرجع الى حد كبير الى امتلاكها زمام المبادرة التنظيمية والقيادة التي كانت في غالب الأحيان ترتكز على عنصري التعاون (التنسيق) والاتصال بين القوات المسلحة الحكومية وبين المقاتلين العاملين فيها، فمن خلال الدور القيادي لشركة EO الممارس بالتنسيق مع القوات المسلحة الأنغولية في مختلف مراحل التخطيط للعمليات العسكرية ضد المتمردين، ولعبها دور الداعم التقني-اللوجستي لهذا الطرف في النزاع (الطرف الرسمي) أدى الى الفوز بثقة الجنود الأنغوليين وهذا ما يفسر التقدم الذي حصل على الميدان حتى بعد انهاء العقد مع شركة EO ومغادرتها نهائيا أنغولا.

حالة النزاع المسلح في أنغولا يمكن من خلالها أن نشير الى أن الشركات الأمنية الخاصة لا تأثر كثيرا و بشكل سلبي على البلاد التي يعملون فيها (عكس حالة سيراليون)، وهذا يعتمد على ادراة الشركة الأمنية وهيكلتها على المستوى الداخلي، وبشكل

أساسي أيضا على ادراة الشركة الأمنية الخاصة للنزاع المسلح، وقدرتها على كسب ثقة الطرف المجند لها.

من جانب آخر، فان أحد آليات شركة EO في التعامل مع النزاع المسلح في أنغولا، هو قدرتها على بناء الثقة بينها وبين السكان المحليين*[1]، وهذا بطبيعة الحال ضروري للحفاظ على التأييد الشعبي وخلق قاعدة شعبية متينة موالية للنظام السياسي لدوس سانتوس Dos Santos ، وضمان عدم تمرد السكان المحليين والتحاقهم بالقوات المسلحة والمتمردة، وبتالي التغيير في موازين القوة لأحد أطراف النزاع المسلح في أنغولا أي أن الشركة EO وضعت نفسها كمصدر لأمن السكان المحليين أينما كانوا متمركزين.

المطلب الثالث: الشركات الأمنية الخاصية و تجنب النزاع المسلح في الكونغو

دولة أخرى كانت مسرحا لتدخل الشركات الأمنية الخاصة هي الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا).

حسب الدراسة التي قام بها الأستاذ دي غويدو De Goede فان الشركات الأمنية الخاصة التي تم توظيفها في الكونغو، ترتكز أغلبيتها في مناطق الموارد المعدنية، على اعتبار أن القطاع الأكثر اعتمادا في المداخيل الاقتصادية في الكونغو هو قطاع الموارد المعدنية، وما يلاحظ هو أنه منذ انهيار الكونغو التي كانت تحت مسمى الزائير في بداية التسعينيات أدى الى تزايد عدد الشركات الأمنية الخاصة في هذه المناطق الحساسة.[2]

---

[1]-Ibid.

*قامت شركة EOباعطاء تعليمات للمهندسين العاملين لديها لتوفير منشآت وبنية تختية لقنوات الصرف الصحي وبناء مراكز لتصفية المياه وكذا بناء مراكز وعيادات طبية من أجل توفير الرعاية الصحية للسكان المحليين.

[2]- Peer Schouter," Parapluies: The Everyday Politics of Private Security in the DRC " in Paul Higate and Moats Utas (eds**)," Private security in Africa": From the Global Assemblage to Everyday"** (London: Zed Books, 2017), p 146.

فبعد زوال نظام مبوتو Mobuto قام خاصة رجال الأعمال الأجانب وكذا الدبلوماسيون باستدعاء الشركات الأمنية الخاصة للعمل في الكونغو وكان ذلك بداية توافد هذا النوع من الشركات على هذه الدولة التي كانت شبه منهارة لاسيما أن مبوتو Mobuto كان يعتمد على القوات المسلحة الزئيرية Faz(Forces Armées Zairoises) من أجل حماية وحراسة كل ما هو أجنبي.[1]

ما حدث في الزئير سابقا هو اندلاع أعمال عنيفة في العاصمة كينشاسا والمدن المجاورة، وذلك بين سنة 1991 و 1993، حيث ترك كل من العسكريين والمدنيين هذه المدن في حالة مأساوية خاصة وأن البنى التحتية لأغلبية هذه المدن كانت مدمرة كلية تقريبا، كما أن القوات الأمنية والعسكرية الزئيرية، أصبحت تهديدا على الأمن والنظام بدلا من حماية هذين الأخيرين، وأصبحت دولة الزئير منهارة ما فتح المجال لازدهار السوق للشركات الأمنية الخاصة في البلاد.[2]

ان أول شركة أمنية خاصة دخلت الى كونغو الديمقراطية (زائير) كان من طرف رجل الأعمال البلجيكي فيليب دوموارلوز Philipe De Moerloose سنة 1984 تحت اسم DSA (Defence Systems Africa) حيث بدأت هذه الشركة الأمنية بعرض خدماتها الأمنية من خلال حماية الشعارات والاقامات الدبلوماسية، أما الشركات الأمنية الخاصة التي تم توظيفها في الكونغو الديمقراطية كانت تحت اسم Escokin (Entreprise de Service et de Commerce de Kinshasa) والتي بدأت العمل رسميا سنة 1987، من خلال توفير التقنيات الأمنية واللوجيستية داخل الشركات النفطية العاملة في حقول النفط في الكونغو لتكون فيما بعد هاتين الشركتين من أكبر المشاركين في العمليات الارتزاقية في النزاع المسلح الكونغولي.[3]

---

[1]- Ibid.

[2]- V.Halloy, " Le Belge aux 320 millions de chiffre d'affaires", **Focus** , 52(4).2007, p 44.

[3]- Ibid0

سنة 1996 واجهت الكونغو الديمقراطية (الزائير) موجة أخرى من العنف لكن هذه المرة تطورت الى نزاع مسلح حيث تتالت الأحداث السياسية والعسكرية والتي ارتبطت بالسعي الى قلب موازين القوة في نظام موبوتو سيسكو Muboto Sesko لكن هذه الأحداث كانت بايعاز من الجارتين أوغندا ورواندا وجنوب افريقيا.[1]

في ماي 1997 غرقت العاصمة كنشاسا في الفوضى وأراد المتمردون بقيادة لوران كابيلا Lauran Kabila من السيطرة على الحكم وازاحة موبوتو Muboto من الحكم، لتظهر بعد ذلك ميليشيا أخرى مؤيدة للزعيم موبوتو ليدخل الطرفان في نزاع مسلح من أجل السلطة، كابيلا Kabila كان مدعوما من طرف الرئيس الأوغندي آنذاك يوري موسيفيني Youri Museveni.[2]

في محاولة التقاتل على السلطة بين كل من موبوتو Muboto وكابيلا Kabila ثم استخدام الشركات الأمنية كأداة من أجل الحصول على السلطة. لكن هذه الشركات كانت هي أيضا في كيفية الاستفادة من النزاع المسلح الحاصل بين الطرفين، لذلك فانه خلال سنتي 1996–1997 شهدت الكونغو (الزائير) دخول العديد من " الشركات المرتزقة " بمختلف أنواعها والتي تتضمن:[3]

- تدخل متزايد الوتيرة للشركات التجارية والطاقوية الأجنبية.
- تدخل عدد كبير من المرتزقة الأفارقة.
- تدخل عدد معتبر من المرتزقة الصرب.
- تدخل الشركة الأمنية الخاصة Executive Outcomes.
- تزايد الطلب على الخدمات الأمنية والعسكرية من قبل كلا طرفي النزاع.

---

[1]- Khareen Pech, “the hand of war: mercenaries in the former Zaire 1996-1997” in Abdel-Fatah and Kayode Fatem , (eds) **“ Mercenaries: An Africa security Dilemma** (USA: Pluto Press, 2000) p122.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

– حصول التنسيق بين كل المرتزقة الأجانب الذين تم توظيفهم في كلا طرفي النزاع

تعتبر المنطقة الشرقية للكونغو من أكبر المناطق التي أراد المتمردون السيطرة عليها، ففي حين أن القات المسلحة النظامية التي تعمل لمبوتو تحتاج لأشهر عديدة لتنتشر في هذه المنطقة خاصة وأن المتمردين أرادوا السيطرة على العديد من المطارات فيها وكذا سعيهم الى استهداف مناجم الذهب التي يمتلكها موبوتو والتي تقع على حدود أوغندا، لذلك فان الرئيس الأوغندي الداعم لكابيلا Kabila قام بتكوين ميليشيات من أجل اجتياز الحدود وضرب المناطق الاستراتيجية التي تعتبر تحت سيطرة موبوتو Muboto وحاصرة هذا الأخير بالتنسيق مع المتمردين بقيادة كابيلا ليتدخل بعد ذلك المتمردون الروندیون كقوة دعم لمتمردي أوغندا ومتمردي كابيلا Kabila، مما أعجز القوات المسلحة النظامية لموبوتو Muboto عن الدفاع عن مختلف تلك المناطق الاستراتيجية، لاسيما أن القائد العسكري للقوات المسلحة لزائير FAZ اعترف ذلك مصرحا بأن المتمردين كانوا مختلفين في التنسيق بينهم وكانوا مجهزين، لذلك اقترح قائد FAZ على موبوتو Muboto باستخدام مرتزقة محترفين بهدف ردع المتمردين واسترجاع المناطق التي وقعت في قبضة المتمردين.[1]

الأمر الذي زاد من تعقيد النزاع المسلح في الكونغو (الزائير) هو أن هذه الأخيرة كانت شبه معزولة دوليا، خاصة وأن نظام موبوتو بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد مقنعا للقوى الغربية، هذه الأخيرة رفضت التدخل في النزاع رغبة منها في سقوط نظام موبوتو واستبداله بنظام جديد، لذلك فان هذه العزلة الديبلوماسية لنظام موبوتو جعلت من الشركات الأمنية الخاصة تملأ هذا الفراغ وتتدخل في ادارة النزاعات.[2]

[1] -**Africa Confidential** .Nol .37 No.24.November.1996, p 04.
[2] -Ibid.

في خضام تواصل النزاع المسلح بين الطرفين حول السلطة، قام مسؤولون عسكريون للقوات المسلحة الزئيرية FAZ بالتفاوض مع مسؤولي الشركة الأمنية الخاصة Executive Outcomes من أجل التدخل كقوة داعمة للقوات المسلحة النظامية، كما أمر موبوتو العديد من الممثليين للدبلوماسية في الخارج بايجاد منظمات وشركات مرتزقة والتفاوض معهم من أجل التدخل في النزاع المسلح، مشغلا في سبيل ذلك الثروات التي يملكها من مناجم الذهب والماس، وقد توصل موبوتو الى اتفاق مع كل من مسؤولي الشركة الأمنة الخاصة Eo ايبان بارلو Eben Barlo ولافراس لويتينغ

lafras Lutingh ، يتضمن توفير الشركة لكتائب عسكرية مهمتها التدخل المباشر في الميدان وردع المتمردين مع حرية الشركة في كيفية تنغيذ خططها واستراتيجياتها لمواجهة المتمردين، وبلغت قيمة العقد 50 مليون دولار أمريكي، كما تعاقد أيضا موبوتو مع ضابطين فرنسيين من أجل أن يوفروا له مرتزقة متعددي الجنسيات للعمل لحساب موبوتو.[1]

ما يمكن ملاحظته هو أن الشركة الأمنية الخاصة EO ، متورطة في مسائل المرتزقة والتدخل في النزاعات المسلحة التي حصلت في افريقيا بالرغم من أن عقدها التأسيسي الذي يشرح مهام ووظائف هذه الشركة لا يعكس ما تقوم يه على أرض الواقع.

وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1996 قام العديد من المقاولين الأمنيين والعسكريين الخواص بالزيارة الى العاصمة الأنغولية كينشاسا من أجل عرض خدماتهم الأمنية والتقوا مباشرة بمبوتو Muboto لكن لم يتفق هذا الأخير مع الكثير منهم ليتمكن في الأخير موبوتو من التعاقد مع عشرات الشركات الأمنية الخاصة من بينها شركة جنوب افريقيا، شركات فرنسية وشركات بلجيكية وشركات أمريكية وشركة اسرائيلية، معظم هذه الشركات

[1]- K.Pech, "Former SADF Soldiers Earning Small Fortunes As Mercenaries in White Legion in Zaire, " **Independent on Sunday**,12 january 1997, p 10 .

تقوم بتوظيف مرتزقة من روسيا، صربيا، وباقي أوربا الشرقية، وكانت مهمة هذه الشركات الأمنية الخاصة استرجاع المناطق والاقاليم الشرقية والقضاءعلى المتمردين الذين يهددون نظام حكم موبوتو.[1]

يتواصل النزاع المسلح ليقوم موبوتو بتكليف الشركات الأمنية الخاصة ببدء عملياتها كانت أولها نشر الجنود المتعاقدين في الشركات الأمنية الخاصة حول المطارات المدنية والعسكرية المتبقية من السقوط من قبضة المتمردين وقام آخرون بتوفير برامج تدريبية للقوات المسلحة النظامية FAZ خاصة في مجال الاستخبارات العسكرية واعادة هيكلة وتنظيم القوات الأمنية النظامية.[2]

في الوقت الذي كانت فيه الشركات الأمنية الخاصة والجماعات المرتزقة منتشرة بشكل شامل في العاصمة والمدن المجاورة، في بداية شهر جانفي من سنة 1997، تمكن المتمردون بقيادة كابيلا Kabila من السيطرة على اقليم بونيا Bunia، وأطلقوا حملتهم الثانية من أجل التقدم والسيطرة على اقليم كيزانغاني Kisangani، وقد نجح المتمردون في السيطرة على العديد من المدن والأقاليم، في مقابل تراجع فعالية الجنود في الشركات الأمنية الخاصة على الميدان، لاسيما بعد مقتل ثلاث مجندين صرب في مواجهات مباشرة مع المتمردين.[3]

ما يعني أن الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة الأجانب، كانوا يخططون لعمليات نهب للثروات والموارد الطبيعية، وهذا واضح من خلال أن هؤلاء المتعاقدين لم يحرزوا أي نجاح عملياتي في الميدان، بالرغم من الخطط والاستراتيجيات التي وضعوها في سبيل

---

[1]- Ibid.
[2]- Ibid.
[3]- W.Thom, **“ Cong-Zaire’s 1996-1997 Civil War in the Context of Evolving Patterns of Military Conflict in the Era of Independence”**, Paper delivered at the 40 th Annul Meeting of the African Studies Association, Ohio.16 november 1997,P 34.

محاصرة المتمردين الا أن هذه الشركات كانت تؤدي مهامها بفوضوية، ما سهل للمتمردين وساعدهم على التقدم وسيطرتهم على عدد كبير من المدن والأقاليم.

في العاصمة كينشاسا، كانت القوات المسلحة للزائير (FAZ) محاصرة من طرف المتمردين، ليقوم الجنود المرتزقة بالتدخل ودعم القوات النظامية، لكن المتمردون تمكنوا من ردع الجنود المرتزقة والقوات النظامية، تمكنوا من التقدم الى مناطق استرتيجية في العاصمة وكان ذلك في 20 جانفي 1997، وبعد خمسة أيام تراجعت القوات النظامية والمرتزقة وتركوا العاصمة لتصبح في قبضة كابيلا Kabila.[1]

لقد عملت الشركات الأمنية الخاصة على استغلال "لاعقلانية" موبوتو ورغبته الكبيرة في البقاء في السلطة وحماية مصالحه في الداخل، ليجد أن هذه الشركات التي وظفها لاتؤدي مهامها كما تم التخطيط له، خاصة وأنها استغلت نقاط ضعف القوات النظامية في عجزها عن حماية المناطق التي تحتوي على الثروات والموارد الطاقوية، لتركز الشركات الأمنية الخاصة جل اهتمامها في كيفية الحصول على هذه الموارد، واهمال المهام التي تعاقدت من أجل تنفيذها.

ما يدل على ذلك هو سقوط موبوتو ونظامه وهروب العديد من المسؤولين الذين كلفهم بالبحث عن شركات أمنية خاصة والمجموعات المرتزقة للدفاع عن بقائه في السلطة، فبسقوط العاصمة كينشاسا سقط نظام موبوتو واتهم هذا الأخير الشركات الأمنية الخاصة بالتآمر عليه وعلى القوات المسلحة FAZ وخيانة الاتفاق على تأدية المهام، كما تم اعتقال Cristian Travanier كريستيان ترافانيي الذي كان أحد المسؤولين الوسطاء في تجنيد المرتزقة لدعم نظام موبوتو، وبحوزته الملايين من الفرنك الفرنسي سرقها وكان بصدد الهروب بها، كما قام العديد من القادة العسكريين الذين كانوا أيضا وسطاء في

[1]- Ibid.

تجنيد المرتزقة الى الكونغو برازافيل، وتمكن لوران كابيلا من السيطرة كليا على الكونغو (الزائير).[1]

المبحث الثالث: تحليل دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في افريقيا

بعد الحالات التي قمنا بدراستها وتوضيح كيف ان الشركات الأمنية الخاصة تتدخل في ادارة النزاعات المسلحة ، نأتي الى تقييم دور هذا النوع من المنظمات الأمنية.

المطلب الأول: التحليل حسب المعايير

من خلال كل ما سبق يمكن الاعتماد على بعض المعايير التي استخلصناها في اطار الدراسة، من أجل فهم دور الشركات الأمنية الخاصة وآلياتها المستخدمة في ادراة النزاعات المسلحة في افريقيا.

الفرع الأول: من حيث أهداف وتكتيكات الشركات الأمنية الخاصة

في حالة جميع الشركات الأمنية العامة في افريقيا فان جميعها تدخلت بصفة مباشرة وعملياتية في المعارك سواء من حيث التخطيط أو التدريب أو التدخل الميداني، ذلك على الرغم من العقد الرسمي بين الشركات الأمنية الخاصة وأطراف النزاع التي استدعت تلك الشركات، لم ينص على مسألة التدخل المباشر خاصة في خوض المعارك ضد الطرف أو الأطراف الأخرى المعادية.

[1]- Khareen Pech, op.cit.,p 145.

فالهدف من سيراليون كان متعدد الجوانب، فالشركة الأمنية الخاصة التي كانت مكلفة كان هدفها هة هزيمة مجموغة متمردة كانت تريد تضرب استقرار حكومة منتخبة، لا تعتبر شرعية بالنسبة لهذه المجموعة المتمردة التي ركزت على ضرب مواقع استراتيجية تحتوي على ثروات معدنية، هذه الأخيرة تعتبر أهم دخل بالنسبة للحكومة المنتخبة، والتكتيك الذي استتخدمته الشركة الأمنية الخاصة الموكلة بالمهمة هو "اعادة الوضع القائم Statut–quo " واعادة استقرار النظام الداخلي وهو ما يعبر عن رغبة الحكومة في القضاء كلية على الحركة التمكردية في البلاد، فالدور المنوط بالشركة الأمنية الخاصة هو "دور بارغماتي"، كما أن التنظيم الجيد والاحترافي للشركة الأمنية الخاصة سمح بتجنيد 30 فرد فقط من القضاء على الحركة التمردية والتي عجز عنها الجبيش الرسمي الذي من بيم أهم أدواره هو احتكار "الأمن والقوة" داخل الدولة، وهذا ما يفسر الاتجاه الجديد للجيوش نحو خصخصة هذه الأخيرة لما تحمله الخصخصة من احترافية وعقلانبة في الوقت والجهد أثناء تأدية المهام المنوطة بها.

بالنسبة لما حدث في أنغولا فان الأمر ينطبق على الحالة السابقة أيضا فالهدف الذي كان مخططا له هو القضاء على مجموعة متمردة واستخدمت تكتيك "العصا والجزرة"، بحيث أنها في اطار ادارتها للنزاع المسلح كانت تقوم بتقديم تدريبات عسكرية وقيادة الجيش الأنغولي والتدخل الميداني المباشر وفي نفس الوقت استطاعت الشركة الأمنية الخاصة من التوصل الى اقناع أحد أطراف نزاع المعارضين بالجلوس على طاولة المفاوضات مع الحكومة الأنغولية فالجنود المرتزقة كلفوا بالعمل الميداني، أما القادة والمسؤوليين في الشركة اهتموا بالجانب الدبلوماسي–المفاوضاتي الغير المباشر أي أن الشركات الأمنية الخاصة تمكنت من تخطي الجانب الأمني العسكري في معالجة وادارة نزاع معين ليصلوا الى التمكن واتقان الجانب المفاوضاتي، ما قد يأدي مستقبلا بتغيير الدور الجوهري الذي تأسست من أجله الشركة الأمنية الخاصة والخروج من خانة النرتزقة

لتصبح احتمالية شركات خاصة للوساطة والتفاوض الدبلوماسي (الدور الاستشاري) ما يمثل نقطة مفاهمية ونظرية حول هذا النوع من الشركات.

ما أثبتته هذه الشركات في مختلف حالات النزاع هو أنها حققت تقدما ، فقد تطورت أكثر من تلك الأدوار الأصلية والأولى المنصوصة عليها في العقود المبرهنة بينها وبين الطرف الذي قام باستدعائها، وتولت هذه الشركات المسؤولية بشكل كبير مقارنة بما كانت قد تفعله الجيوش الرسمية التي لم تكن فعالة فالشركات الأمنية الخاصة لعبت دورا حاسما في عمليات القتال، معتمدة على تقنيات وتكتيكات عالية المستويات من أجل التحكم في وتيرة النزاع المسلح، لذلك " الدور القيادي " للشركات الأمنية الخاصة ساهم في قدرتها على التحكم في النزاع وادراة بما تخدم مصالحها بشكل خاص ومصالح طرف الذي استدعاها بشكل عام.

الفرع الثاني: من حيث مدى التأييد الشعبي لدور الشركات الأمنية الخاصة

بالرغم من الأنظمة السياسية في افريقيا لا تهتم بمدى تأييد القاعدة الشعبية لتصرفات (سياسات) حكامها ومسؤوليها، الا أن تدخل الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة في الحالات المذكورة لبعض الدول الفريقية، لم يلقى معارضة من طرف أغلبية الشعب فقد كانت الشركات الأمنية الخاصة ذكية في كيفية ادارتها لنزاع مسلح معين، حيث أنها اعتمدت على عنصر بناء الثقة بينها وبين السكان المحليين، خاصة أولئك الذين هم عرضة لانعكاسات النزاع المسلح مباشرة حيث عملت الشركات الأمنية الخاصة على خلق مشاريع انسانية–اقتصادية موجهة للمدنيين من أجل محاصرة المجموعات المتمردة بشكل يضمن أن لا يلتحق المدنيون المحليون بتلك المجموعات المتمردة، وبتالي ضمان عدم زيادة عددهم، ما ينعكس ايجابيا على النظام السياسي من حيث أنه يمتلك قاعدة شعبية، وعلى الشركات الأمنية الخاصة من حيث قدرتها على

تحققي الانتصار في الميدان بما أنها جففت منابع تجنيد المدنيين للالتحاق بالجماعات المتمردة.

الفرع الثالث: من حيث التنسيق بين الشركات الأمنية الخاصة والقوات الرسمية (المحلية)

من خلال طبيعة الأنشطة التي دخلت من أجلها الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا فان هذه الشركات قامت بتنفيذ برنامج تدريبي يمس الميليشيات المحلية المأيدة للطرف الرسمي خاصة وأيضا الجيوش الوطنية الرسمية التي كانت طرفا في النزاع، وكانت الشركات الأمنية الخاصة حاضرة بشكل مباشر في المعارك على أرض الميدان بمعية الميليشيات الموالية والجيوش الرسمية، أي أن التنسيق الذي حصل بين الشركات الأمنية الخاصة والأطراف الأخرى مثل آلية حقيقية واستراتيجية في ادارة النزاع المسلح، وأسهم في تحقيق الأهداف االمرسومة.

تعتبر آلية اشراك الأطراف المحية في ادارة النزاعات المسلحة أحد الضمانات المهمة في انجاح التدخل المباشر في الميدان فهي " آلية عقلانية" تسمح بتقليص الخسائر والأضرار البشرية من خلال التشارك في التكاليف البشرية خاصة ثم أنها تسهم قفي تمرير الخبرة العسكرية التقنية والميدانية لمختلف الجيوش الرسمية المشاركة في العمليات العسكرية للتمكن من "أبجديات القيادة" بالنسبة لهذه الجيوش.

وآلية اشراك الجيوش الرسمية–المحلية – تسمح بتقاسم مسؤولية الدخول في مواجهة الطرف المعارض وبتالي تقاسم للانعكاسات السياسية والقانونية لكلا طرفي النزاع (الطرف المتعاقد والطرف الأصلي).

الفرع الرابع: من حيث المسار السياسي الموازي

يعتبر المسار السياسي الموازي الأمني والعسكري نقطة اضافية في انجاح ادراة النزاع المسلح بالنسبة للشركات الأمنية الخاصة فالجهود السياسية التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة في خضام النزاع، يحدث بالتوازي مع النشاط العسكري الميداني لهذه الشركات وتعتبر هذه الآلية حاسمة في الكثير من الأحيان في مسألة تخقيق الانتصارات من مختلف الجوانب، ففي الحالات التي تم دراستها سابقا تظهر أن احترافية أداء الشركات الأمنية الخاصة على المستوى العسكري، قد أجبر بعض الفصائل والأطراف المعادية الى تبني الحل السياسي من أجل تسوية النزاع والتوقيع على اتفاقيات وقف اطلاق النار أو اتفاقيات هدنة أو حتى اتفاقيات سلام، واقتناع أطراف النزاع حتى باجراءات انتخابات واقتسام السلطة بالتراضي.

ونقول أن حالات النزاعات المسلحة التي تم دراستها كانت ذات أبعاد (أسباب) سياسية في أحد جوانبها أو حتى أغلبها لذلك من المنطقي أن تكون هناك جهود سياسية من أجل معالجة وتسوية هذه النزاعات، وهذا ما من شأنه أن يأدي الى نتائج أكثر ايجابية ترضي أطراف النزاع، والشركات الأمنية الخاصة بدورها أن تلعب على الجانبية من أجل تحقيق انتصار عسكري، بحيث أنها تركز على انهاك الخصم وجعله يتكبد خسائر مادية وبشرية، حتى تدفع الخصم لطلب حل سياسي مع الطرف التي تعاقدت معه الشركة الأمنية الخاصة.

الفرع الخامس: من حيث التدخل الأجنبي(تدخل طرف خارجي آخر)

يعتمد هذا المعيار على تحديد مدى وجود الدعم الخارجي للشركات الأمنية الخاصة التي تم توظيفها في حالة النزاعات المسلحة المدروسة، فان ذلك ظهر في حالة أنغولا خاصة، عندما تم الظغط على حكومة لواندا من أجل انهاء العمل وفسخ العقد مع الشركة الأمنية الخاصة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة على انتهاج

استراتيجية تخويف على أساس أنه في حالة مغادرة الشركة الأمنية الخاصة في تلك الظروف فان الأمر سيكون أكثر تعقيدا داخل أنغولا، وقد يجعل الجماعات المتمردة تتقدم أكثر لذلك فان هذه الوقائع تعبر عن مدى وجود مصالح أمريكية من خلال السعي لابقاء الشركة الأمنية الخاصة.

الفرع السادس: من حيث الظروف بعد مغادرة الشركات الأمنية الخاصة

يعتمد هذا المعيار على توضيح حالة الدول المدروسة بعد اكمال تعاقدها مع الشركات الأمنية الخاصة حيث ما يمكن ملاحظته أن هناك شركات أمنية خاصة نجحت في تأدية مهامها وأنشطتها الرسمية والغير رسمية من خلال تحقيق الأهداف التي وضعتها من أجل القضاء أو على الأقل اقصاء الطرف الخصم في النزاع المسلح، لكن بمجرد مغادرة تلك الشركات تم احصاء حالات عاد فيها تقاتل بين أطراف متنازعة لكن ليس بشكل معقد كما كان في السابق، أي أن ما حدث بعد مغادرة الشركات الأمنية الخاصة هو بمثابة ارتدادات بما بعد النزاع المسلح المعقد.

يمكن اعتبار أن المدة متوسطة الأجل أو حتى قيرة الأجل التي ارتبطت بعمل الشركات الأمنية الخاصة، اضافة الى بعض الضغوطات الدولية خاصة تلك الدول الآتية من طرف المنظمات الدولية الغير الحكومية والتي عرقلت وتيرة عمل هذه الشركات سواء من جانب استفادة الشركات الأمنية الخاصة من أرباح أكثر أو سواء من جانب القدرة على ادارة النزاع المسلح بشكل مرسوم والمخطط له من طرف تلك الشركات فأي جان كان فان الشركات الأمنية هي المستفيد الأكبر من تواجدها في دولة تحت حالة نزاع مسلح والنتيجة هو أنه كلما زادت مدة تواجد الشركات الأمنية الخاصة في النزاع المسلح كلما زادت استفادتها من القيم المادية الربحية، أما بخصوص اهتمام هذه الشركات بحالة

المكان الذي كان متواجدة فيه فهي بعيدة عن التفكير البرغماتي الذي يميز الشركات الأمنية الخاصة.

بالرجوع الى أهم استراتيجيات ادراة النزاع التالية يمكن تطبيقها على الحالات الثلاث الدروسة وتتمثل هذه الاستراتيجيات في: استراتيجية الاستيعاب Accommodation، استراتيجة الاجتناب Avoidance ، استراتيجة التعاون Collaboration، استراتيجة الاتفاق Comprmise، استراتيجية التنافس Compétition.[1]

فيما يتعلق باستراتيجة الاستيعاب والتي تقوم على اعطاء الطرف الآخر ما يريده ، ويت استخدا هذه الاستراتيجية عندما تكون هناك رغبة لأحد الأطراف في الحفاظ على السلا أو لديه رؤية بسيطة لأسباب النزاع.[2]

اذا نظرنا الى الحالات الثلاث المدروسة فان هذه الاستراتيجية لم تكن ضمن عمل الشركات الأمنية الخاصة هذه الأخيرة التي لعبت دور طرف في النزاع المسلح من خلال توظيفها على اعتبار أن الشركات الأمنية الخاصة تمتلك مختلف التقنيات التكنولوجيو المتطورة التي تجعلها لا ترغب في التنازل عن قيم مادية للطرف الخصم، فالشركات الأمنية الخاصة لم تكن ترغب في السلام فقد تم استدعائها من أجل تأدية مهمة تجني من ورائها أرباح معينة، وهذه الشركات لم تكن تنظر الى الناع المسلح على أنه حالة بسيطة يمكن التعامل معها بسهولة، فالتعقيدات التي ميزت النزاعات المسلحة المدروسة أجبرت الشركات الأمنية الخاصة على اتخاذ تدابير مدروسة بشكل عقلاني وهذا ما يفسر سعي هذه الشركات الى اطالة الفترة الزمنية للنزاع المسلح مثلما حدث بشكل خاص في النزاع المسلح في سيراليون.

---

[1] -Eric Dontingney, **« Five Conflict Management Strategies »**, June 29, 2018 http//smabusiness.com/5-conflict-management-strategies-16131.html.Viewed 09/09/2018 on 22:37

[2]- Ibid.

أما استراتيجية الاجتناب والتي تسعى الى تأجيل النزاع الى أجل غير معروف، أو تسعى الى تأخيره أو حتى تجاهله، بحيث يمكن لطرف من الأطراف المتنازعة أن يأمل في التوصل الى انهاء النزاع دون مواجهة، وفي غالب الأحيان يكون هذا النوع من أولئك الذين تكون مكانتهم أو قدراتهم منخفضة.[1]

ما يلاحظ من خلال الحالات الثلاثة المدروسة، هو أن الشركات الأمنية الخاصة لم تكن لتتجنب الدخول في خمواجهة ولو مباشرة مع الطرف الخصم، ففي ادراتها للنزاعات المسلحة، سعت هذه الشركات الى ابراز أكبر قدر من قوتها وطاقاتها المادية والبشرية، من خلال الاستخدام الجيد والعقلاني لمختلف التقنيات في مواجهة الطرف الآخر، حتى وان سعت الشركات الأمنية الى تأخير النزاع المسلح، لكن من منظور براغماتي بحت، أي أنه كلما تأخر تسوية النزاع المسلح، كلما تعاظمت المكاسب الربحية لتلك الشركات.

وفيما يرتبط باستراتيجية التعاون، والتي تعني ايجاد حل مقبول من جميع الأطراف، وهذه الاستراتيجية تأخذ الكثير من الوقت، وتحمل امكانية عدم التوافق أو ايجاد دخل مجمع عليه.[2]

في الحالات الثلاثة المدروسة، نجد نوعان من التعاون بين صاحب العقد والمتعاقد، أي بين الجيوش الرسمية (وحتى بعض الميليشيات الموالية) والشركات الأمنية الخاصة، وذلك من خلال التنسيق الثنائي في مواجهة الطرف الخصم، فقد قامت الشركات الأمنية الخاصة بتدريب الجيوش النظامية والميليشيات الموالية لها، والمشاركة معها في المعارك الميدانية، أما بالنسبة للتعاون مع الطرف الخصم، فالشركات الأمنية الخاصة لم تتبنى هذا الأسلوب، واكتفت بالمواجهة المباشرة مع الخصم.

[1]- Ibid.
[2]- Ibid.

استراتيجية الاتفاق بدورها تدعو أطراف النزاع الى التخلي عن بعض من عناصر موقفها من أجل التوصل الى حل توافقي ومقبول من قبل أطراف النزاع، وتشمل هذه الاستراتيجية التنازل أيضا عن بعض النقاط.[1]

من خلال متابعة الحالات الثلاثة للنزاعات المسلحة، نجد أن الشركات الأمنية الخاصة لم تتفق بشكل مباشر مع الطرف الذي جندت من أجل القضاء عليه، وانما العمليات والمهام التقنية والميدانية (الأمنية والعسكرية) التي نجحت في تنفيذها، كانت دافعا قويا من أجل اجبار الطرف/الأطراف الخصوم على الجلوس الى طاولة المفاوضات والدخول في مسار من أجل ايجاد اتفاق يرضي الأطراف المتنازعة.

أما استراتيجية التنافس يكون فيها اما طرف رابح وطرف خاسر أو كلا الطرفين متساويين في المحصلة.[2]

ما يلاحظ في الحالات الثلاثة المدروسة، أن الشركات الأمنية الخاصة دخلت في منافسة الطرف الخصم، وبما أن هذه الشركات كانت متعاقدة وتم نجنيدها في اطار نزاعات مسلحة، من أجل تحقيق أهداف الطرف صاحب العقد، وبالفعل فان الشركات الأمنية الخاصة كانت لديها الامكانيات من أجل التنافس " بالوكالة"، وتحقيق الانتصار، وبالتالي كانت محصلة صفرية لصالح الشركات الأمنية الخاصة وصاحب العقد.

المطلب الثاني: التحليل حسب الأداء

من خلال دراسة حالات للنزاعات المسلحة في ثلاث دول والآليات المستخدمة من طرف الشركات الأمنية الخاصة من أجل ادارة هذه النزاعات يمكننا القول أن:

---

[1]- Ibid.
[2] Ibid

أ/ الشركات الأمنية الخاصة ليست دائما خيارا عقلانيا في ادارة النزاعات المسلحة بحيث أنها في حالات بقيت المعارك مستمرة ولو بوتيرة بطيئة بعد مغتدرة الشركات الأمنية الخاصة لمناطق النزاع المسلح، كما أن هذه الشركات أخذت سمعة سيئة وادعاءات عن انتهاك حقوق الانسان وتقويض شرعية الحكومات التي توظف فيها أكثر من أخذها لسمعة جيدة في اطار ادارتها لمختلف النزاعات المسلحة، فالوفايات وأعمال العنف استمرت في غياب مسارات فعلية تهدف الى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع المسلح والذي تم من أجله استدعاء الشركات الأمنية الخاصة للتعامل معه، كما تبين في حالتي سيراليون وأنغولا أن الجماعات المتمردة انتظروا مغادرة الشركات الأمنية الخاصة وليظهر النزاع بين الأطراف المعروفة مجددا.

لذلك من أجل أن تنجح الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاع المسلح خاصة اذا كان يتعلق بوجود طرف نظامي رسمي فيه فعلى هذا الأخير أن يعتبر الشركات الأمنية الخاصة "كقوة مضاعفة أو كعامل مساعد Facteur Auxiliaire" دون توسع في القاء كامل مسؤولية ادارة النزاع المسلح على عاتق الشركات الأمنية الخاصة لأن ذلك يعتبر ثقلا أمنيا عسكريا اقتصاديا سياسيا اتجاه هذا النوع من المنظمات، لهذا من المفروض على الطرف العسكري الرسمي أن يكون مدربا أيضا على التعامل مع الأزمات الأمنية في منطقته واقليمه بعد مغادرة الشركة الأمنية الخاصة، ولذلك فان ادارة نزاع من طرف الشركات الأمنية الخاصة يكون مؤقتا فقط وخاصة "براغماتيا".

ب/ الشركات الأمنية في سياق ادارتها للنزاع المسلح لا تمثل سوى جزء من تلك الادارة، فمجرد تحقيق النجاح الأمني والعسكري لايكفي لضمان الادراة الجيدة والعقلانية للنزاع المسلح، كما أن تدخل الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة والذي صاحبه أيضا تدخل بعض القوى الأجنبية الكبرى أدى الى تعطيل معالجة المسائل

السياسية الأساسية، ودفع بعديد الأطراف الى مزيد من العنف وتصاعد حركة المتمردين الذين اعتبروا كل هذه التدخلات تحالفا ضدها، ما زاد من مشاعر العدوانية اتجاههم.

لذلك فان الشركات الأمنية الخاصة ملزمة في أن تترك مجال للعمليات السياسية بالتزامن مع عملياتها الأمنية والعسكرية، فالمشاركة في العمليات السياسية موازية لادارة النزاع يعتبر أمرا مهما وحيويا فبينما تنحو الشركرات الأمنية الخاصة الى الخيار العسكري، فانه يجب فتح المجال أمام احراز تقدم سياسي والذي من شأنه الوقاية من تصاعد العنف أو حتى من اعادة تفجير النزاع من جديد، واتخاذ المسارات السياسية لا بد أن يتم أيا على المستوى الدولي ولا ينحصر فقط داخل الدولة المعنية بالنزاع المسلح وذلك بالتنسيق بين مختلف أطراف النزاع، والسعي الى تحديد من يمكنه تقديم مساعدة في معالجة المشاكل المتسببة في حالة النزاع وكذلك البحث عن من يمكنه تقديم المساعدة وتثبيت مؤسسات سياسية، الأمنية، الاقتصادية–الأمنية...على المدى الطويل، والعمل كذلك على تدريب مستشارين سياسيين من شأنهم تمهيد لأرضية تسمح باقامة انتخابات ترضي مختلف أطراف النزاع بالاضافة الى أن الشركات الأمنية الخاصة قد تكون قوة لحفظ السلام كبديل عن القوة في ادارة النزاع المسلح بدلا من انتهاج استراتيجيات قتالية من شأنها أن تخلق انعكاسات سلبية وتعمق للنزاع المسلح وتعقيداته.

ج/ ان ادعاءات سوء المعاملة والانتهاكات التي تمس الشركات الأمكنية الخاصة وربطها سواء بالنجاح أو الفشل بمعنى أنه ان كانت هناك ادعاءات قليلة او منعدمة لوجود انتهاكات فمعنى ذلك أن الشركات الأمنية الخاصة قد نجحت والعكس وهذا ما يعقد مراقبة الشركات الأمنية الخاصة ويزيد من مخاطر مشاركتها في مختلف النزاعات المسلحة عبر المناطق الحساسة.

لذلك فالمشاركة في الجهود الرامية الى انشاء آليات تنظيمية دولية أمر ضروري، وحتى تتحقق هذه الجهةد فان الحكومات التي أو ترغب في استخدام وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة يجب أن تضمن أن العقود تتضمن أحكاما وقواعد مقبولة بشأن ممارسات التي ستقوم بها الشركات الأمنية في اطار التعاقد وأن هذه الأخيرة ملزمة باحترام تلك الأحكام والقواعد، كما أنه يتوجب وضع آليات تنظيمية رقابية تمس العقود المبرمة ومتابعة أنشطة الشركات الأمنية الخاصة وأفرادها من انتهاك قوانين وطنية للكيانات أو الانخراط في أنشطة اجرامية.

كما أنه على المجتمع الدولي أن يعمل على خلق مسار تقييمي لعمل ونشاط الشركات الأمنية الخاصة، بهذف تقييم هذه الأخيرة من حيث امتثالها للقوانين الداخلية والدولية، وهذا من أصعب المسارات التي من الممكن تطبيقها، لأن وجود نزاع مسلح داخل دولة ضعيفة أو فاشلة وتوظيف شركات أمنية خاصة لاسيما تلك التي منشأها الأم هي الدولة الكبرى في النظام الدولي، كل ذلك سيصعب من تطبيق أي آلية تنظيمية لذلك تجب على المجتمع الدولي العمل من أجل سياسة عامة في هذا الصدد.

د/ في حالات النزاعات المسلحة المدروسة توضح أن ادارة النزاع المسلح في غالب الأحيان ترتكز على الحل العسكري والانتصارات العسكرية وكانت بعيدة نوعا ما عن الآليات السياسية والدبلوماسية، فالعديد من المفاوضات فشلت أو تأخرت في التسوية، والشركات الأمنية الخاصة كانت كبديل عن القوات الأممية التي عجزت عن ادراة النزاعات فتركت فراغا لهذه الشركات لتقوم هذه الأخيرة بالتلاعب أحيانا في مناطق النزاعات المسلحة ما سمح لها بتحقيق أرباح جراء ذلك، حتى أن الشركات الأمنية الخاصة منحت الفرصة لتدخلها في ادراة هذه النزاعات للقوى الكبرى وحتى الأطراف المجاورة لأطراف النزاع وتحويل هذه الأخيرة الى بؤرة لصراع المصالح.

لذلك من العقلانية أن يتم وضع وتطوير خطة استراتيجية من أجل ادراة النزاع المسلح قبل التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة لاسيما تلك التي لديها سمعة سيئة في انتهاكات حقوق الانسان ونهب الثروات.

في الحالات التي قمنا بدراستها كانت هناك بعثات عامة فقط لمناطق النزاع المسلح لكن كانت بعثات لا تحمل معها خطة واضحة من أجل التعامل مع هذه النزاعات أو حتى وقف القتال، لكن لا يمكن اقصاء الشركات الأمنية الخاصة عاى اعتبار أنها جزء من ادراة النزاعات المسلحة في العقود الأخيرة وانما وضع خطة تكون من شأن أممي وتقوم الشركة الأمنية الخاصة بتنفيذ تلك الخطة المرسومة دون تجاوز التنظيمات الداخلية والأممية، وعلى سبيل المثال يمكن للشركات الأمنية الخاصة أن تكون قوة رادعة ضد طرف أو الأطراف التي تريد اعاقة اتفاقية السلام أو اتفاقية هدنة... بين أطراف النزاع وأن تكون هي الضامن والحامي لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

وجود القارة الافريقية كمنطقة حيوية تحتوي على ثروات و موارد طاقوية ، جعل منها مجالا مفتوحا امام القوى الدولية الكبرى ومحل أطماع فواعل جديدة من بينها الشركات الأمنية الخاصة ، هذه الأخيرة التي لم ترفض فكرة توظيفها للتعامل مع بعض النزاعات المسلحة في القارة الافريقية ، ما جعل منها احد الفواعل المهمة في ادارة تلك النزاعات

انهيار الانظمة السياسية الافريقية وتزايد حدة النزاعات المسلحة في افريقيا ، جعل منها سوقا أمنية بامتياز.. انعكس ذلك على استقرار العديد من الدول الافريقية ، فقد كانت الشركات الأمنية الخاصة تتعامل مع النزاعات المسلحة التي تدخلوا فيها، من منطلق براغماتي ربحي دون الاهتمام بالانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية والانسانية جرّاء الاليات والاستراتيجيات التي وظفتها من اجل ادارة تلك النزاعات.


الخاتمة

هناك عدة عوامل أسهمت في بروز الشركات الأمنية الخاصة خلال سنوات عديدة، كما أن الحروب والنزاعات المسلحة اتسمت بالصدام والمواجهة العسكرية بين مختلف الأطراف والقوى بهدف تدمير العدو، لكن أساليب شن الحروب وادارة النزاعات المسلحة والتحكم فيها تغيرت مع نهاية الحرب الباردة خاصة، ما سمح لفاعلين آخرين على غرار الشركات الأمنية الخاصة من الدخول والتورط في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة أين لا ترغب الدول وقوى أخرى التدخل فيها أو لا يمكنها التدخل فيها ، كما ان عمليات جعل الجيوش النظامية احترافية أكثر وتقليص ميزانيات الجيوش النظامية والقطاعات الدفاعية في الدول الغربية، كل ذلك أسهم في خلق أرضية خصبة لدخول الشركات الأمنية الخاصة في سوق العمليات والأنشطة الأمنية الخارجية.

بالاضافة الى أن تطور نشاطات الشركات الأمنية الخاصة أصبح ممكنا بفضل تقاعد الأمنيين العسكريين وتخفيض ميزانيات قطاع الدفاع، في نفس الوقت خلق هذا التطور مشكلا من حيث التفريق بين مدني/عسكري (أمني) على مسرح العمليات في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، وهذا الغموض في التفريق بين ما هو مدني وأمني أعطى صورة غير واضحة أيضا عن الجيوش الوطنية النظامية في تعاملها مع أزمات ذات طابع أمني–عسكري، كما أن نشاط هذا النوع من الشركات أصبح يحمل ضررا تجاه دولة المنشأ أو الدولة أو الطرف المتعاقد مع هذه الشركات مما يحملها مسؤوليات ثقيلة على مستوى النظام الدولي وخصوصية الشركات الأمنية الخاصة هي أنها تتشابه بشكل عام في طريقة التأسيس مع أنواع أخرى من المنظمات الغير وطنية، لكن تختلف من حيث طبيعة أنشطتها ومهامها ذات الطابع الأمني والعسكري.

ان الشركات الأمنية الخاصة كانت تحمل صفة خدمة الفساد والجريمة نهاية بخلق عدم الاستقرار، على اعتبار أن من مصلحة هذه الشركات أن تطول مدة المسائل

النزاعية في المناطق التي عملت فيها ما قد يجبر زبائنها على دفع المزيد من القيم المادية ، من أجل أن تقوم الشركات الأمنية الخاصة بإدارة الحالة النزاعية والتي غالبا ما تكون نزاعا مسلحا، وعلاوة على ذلك فانه اذا كانت خصخصة الأمن في غالب الأحيان تكون أقل تكلفة من تدريب ونشر القوات المسلحة النظامية في الخارج، فان مسألة احترام حقوق الانسان يمكن أن تتأثر بسهولة من خلال توظيف المرتزقة الذين بدورهم لا يتعرضون لنفس المبادئ الأخلاقية–القانونية التي يخضع لها العسكريون النظاميون.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحنا نشير الى استخدام تعبير جديد لأنتاج الأمن وادراة النزاعات المسلحة وأصبح الحفاظ على النظام العام، وأصبحت الكثير من الحروب والنزاعات لا تدار الا من خلال تدخل الشركات الأمنية الخاصة، والرجوع الى استغلال آلياتها واستراتيجياتها في تحليل وادارة النزاعات والحروب فتراجع قدرات بعض الدول الفقيرة والضعيفة وفقدان سيطرتها على النظام العام واعادة استقرار في أقاليمها وعدم نجاحها في مواجهة مشاكل وأزمات الأمن الداخلي (حالات سيراليون وأنغولا و...) أسهم في ولوج الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة الداخلية لهذه الدول أي أن ادارة قضايا الأمن والدفاع على وشك أن تعاد صياغتها كنتيجة حتمية على نهاية القدرات الحصرية للدولة الوطنية في ادراة قضاياها الأمنية والدفاعية والتعامل معها بشكل يمنع أي تدخل لفواعل أجنبية خاصة الفواعل ما فوق دولاتية.

ان الاستعانة بفاعل خارجي من طرف بعض الدول، لايشير بالضرورة الى نقل صلاحية وسلطات الدولة واحتكارها من طرف الشركات الأمنية الخاصة، فالدولة وان كانت ضعيفة فانها تمارس نسبيا سلطتها على المجتمع، غير أنها توكل ادارة أحد قضاياها الى فاعلين خواص من قبيل الشركات الأمنية الخاصة من خلال عقد محدد بين طرفين، وهذا ما حدث من خلال الحالات الثلاثة المدروسة، بحيث أنه بالرغم من "حالة

الفوضى" التي ميزت الأنظمة الدولاتية المدروسة، واستدعائها للفواعل الأمنية الخاصة لادارة أزماتها، ذلك أن هذه الأنظمة حافظت على الحد الأدنى من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها السياسية.

ان الشركات الأمنية الخاصة كانت شريكا في القضايا والمسائل الأمنية، وفي بعض الأحيان الشريك الأقوى في تسيير وادارة هذا النوع من القضايا، لذلك فان الشركات الأمنية الخاصة أصبحت منتشرة في كل مكان وزمان، من حيث توسيع أنشطتها وعملياتها الأمنية بفضل امكانياتها والكفاءات الي تمتلكها هذه الشركات.

مع كل ذلك فان أنشطة الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة أصبحت محل تفكير بالنسبة للمجتمع الدولي، فتغير طبيعة بعض النزاعات عقد أساليب وآليات ادارتها، فقد كانت هناك نزاعات مسلحة ترتكز في المدن أين يتواجد العديد من المدنيين، هذا ما يجبر أطراف النزاع خاصة ان كان طرفا نظاميا، من البحث عن تجنيد الشركات الأمنية الخاصة من أجل ادارة النزاعات المسلحة "بعقلانية" داخل المدن، خاصة وأن الشركات الأمنية الخاصة تتمتع بالامكانيات التي تسمح لها بفعل ذلك، لكن هذا الأسلوب لم يكن ناجحا دائما، بحيث ارتكبت هذه الشركات جرائم في حق المدنيين.

ما يمكن استنتاجه أيضا من خلال دراسة أدوار الشركات الامنية الخاصة أن هذه الاخيرة لا يمكن أن تكون حلا للأمن الدولي من خلال ادارة النزاعات المسلحة، فالدراسة لا تثبت عكس ذلك من خلال أن الشركات الامنية تدير النزاعات المسلحة من جانب ما يخدم مصالحها و استراتيجياتها في مناطق النزاعات، و ما يمكن لهذا النوع من الشركات فعله هو أنه يساعد الحكومات الطرف في النزاع، على ملىء فراغ بعض الوظائف التي من المفترض أن تقوم بها هذه الحكومات، هذا ما ؤدي بنا إلى اعتبار الشركات الأمنية الخاصة أداة اضافية في متناول الأطراف التي تدفع قيم مادية أكثر، بالتالي فان التوظيف

المستمر لهذا النوع من الشركات هو أحد دوافع تنامي الصناعات الأمنية العسكرية الخاصة.

ان دور الشركات الأمنية الخاصة في التوصل الى الحل النهائي للنزاع المسلح يبدو محدودا، وأن تدخل الشركات الأمنية الخاصة قد تم بشكل عام مثل غيرها من أشكال التدخل الدولي ، فالشركات الأمنية الخاصة لا تستطيع التعامل بشكل مباشر مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية... التي كانت سبب مباشر أو غير مباشر في اندلاع الصراعات المسلحة في المناطق المدروسة سابقا، ومن المنطقي أن لا تتمكن شركة ذات طابع أمني–عسكري من ادراة نزاع مسلح بآلية سلمية–دبيلوماسية مطلقا...لأن القوة العسكرية غالبا ما لا يتوقع أن تفعل ذلك، لكن دون اهمال الدور الأمني لهذه الشركات على أرض الميدان، والذي يمثل دافعا قويا للتعامل مع النزاع المسلح بواسطة آليات سياسية وحتى قانونية، لذلك فان الجهود الدبيلوماسية الدولية، ضرورية من أجل ادارة النزاع المسلح ومحاولة تسويته ومنع أطرافه من ممارسة سلوكات لاانسانية اتجاه المدنيين.

مع ذلك فان الشركات الأمنية الخاصة يمكن أن تكون جزءا من حل النزاع المسلح، ذلك أن النزاعات المسلحة يمكن انهائها باستعمال القوة العسكرية وتحقيق الانتصار، دون/قبل اللجوء الى ادارتها بآليات سياسية أو التوصل الى اتفاقية سلام بين أطراف النزاع، وما تلعبه الشركات الأمنية الخاصة أيضا من دور في مسألة نزع السلاح واعادة تأهيل الجيوش لتكون أكثر احترافية في أدائها العسكري، ويعود مركز القوة الأمني الى الدولة المركزية.

ان تجنيد الشركات الأمنية الخاصة (التي يمكننا وصفها بالشركات المرتزقة في حالة النزاعات المسلحة) في ادارة النزاعات المسلحة يستبعد أن يكون حل للمشاكل

الأمنية التي تضرب دول العالم الثالث خاصة فيما يتعلق بالحالات التي قمنا بدراستها، فبحيث أنه ما دام المجتمع الدولي لاسيما الدول والقوى الكبرى لم تعد متحمسة لارسال جنودها لمناطق الحروب والنزاعات المسلحة، وأمام انسحاب المنظمات الدولية أو بالأحرى ضعفها في مواجهة النزاعات المسلحة وفق استراتيجيات سلمية فان سوق تجنيد المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة سيبقى و ينمو مع السنوات القادمة.

كما أن الإشكال ليس بالضرورة ما اذا كانت الشركات الأمنية الخاصة جيدة أو سيئة، لأنه توجد حالات كثيرة وأمثلة عن كلا النوعين من السلوك في سياق التعامل مع النزاع المسلح، لكن الاشكال الحقيقي والذي يفترض أن يكون هو في كيف يمكن استخدام وتوظيف الشركات الأمنية الخاصة بشكل فعال لضمان أنها تعمل لمصلحة المجتمعات التي توظف فيها، مع تحمل كامل المسؤولية عن سيرورة أنشطتهم وأعمالهم لذلك ادماج الشركات الأمنية الخاصة بشكل واضح وصريح ودون ثغرات النظام القانوني الدولي سيكون أسهل على المنظمات الدولية والمجتمع الدولي للعمل معها حتى لا تضيع فرص تعزيز قضايا السلام والاستقرار في معالجة نزاع مسلح معين، حيث أن أساليب وآليات هذه الشركات في ادراة النزاعات المسلحة اعتمدت في غالب الأحيان على الجانب الأمني العسكري ما ادى الى تغييب فكرة احتمال التعامل مع النزاع المسلح من خلال تبني استراتيجيات سليمة، كما أننا نجد أن الشركات الأمنية الخاصة قد تعاملت أحيانا بشكل أقل سوء من خلال سعيها الى تنفيذ آلياتها في التعامل مع النزاع المسلح مقارنة بما كانت تفعله الحكومات الرسمية التي كانت طرفا في النزاع وهذا قبل استدعاء الشركات الأمنية الخاصة والتعاقد معها وكثيرا ما تم تفويت فرص ومراقبة أو حتى محاسبة نشاط الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة فقد تم تجاهلها في كثير من الأحيان سواء بسبب الغطاء الأجنبي للقوى الكبرى أو بسبب وجود ثغرات قانونية تسهم في تعقيد مسألة مراقبة ومتابعة نشاط هذا النوع من المنظمات.

عند تتبع طبيعة نشاط الشركات الأمنية الخاصة في الحالات المدروسة، يتضح أنها في سياق عملها على ادراة النزاع المسلح، تقوم هذه الشركات بتوزيع انشطتها الأمنية العسكرية حتى تعطي انطباعا للخصم بأنها الطرف الأقوى في النزاع، فالشركات الأمنية الخاصة تسعى الى اظهار مختلف امكانياتها الواسعة والمتطورة من قبيل الدعم اللوجيستي للانشار العسكري، عمليات صيانة نظم الأسلحة وحماية المباني وتدريب القواة المسلحة (الجيوش النظامية) وقوات الأمن الداخلي (الشرطة) والتركيز على الجانب الاستخباراتي وتحليل المعلومات الواردة عن الخصم والمعلومات المتعلقة بحالة النزاع المسلح.

والشركات الأمنية الخاصة التي تم توظيفها في ادراة النزاعات المسلحة في افريقيا كانت تؤدي أنشطتها بنوع من الاستقلالية، فقد كانت تتحرك وفق خطط مدروسة كانت هي من قامت بوضعها وصياغتها، بحيث لم نجد أي تدخل ملحوظ من قبل الطرف الذي جند الشركة الأمنية الخاصة.

ويمكن القول أيضا أن الشركات الأمنية الخاصة قد استغلت الوضع القانوني لمنتسبيها والذين يحملون صفة "غير مقاتلين Non-Combatant " ، وبالتالي الاستفادة من هذه التسمية في القيام بمختلف المهام من المشاركة المباشرة في النزاعات المسلحة بما فيها الاستخدام العشوائي والغير المدروس للأسلحة مثل ما حدث في النزاع المسلح في أنغولا، وبالتلي وجود سهولة أكثر في ارتكاب سلوكات لاانسانية دون تحمل المسؤولية.

من جانب اخر فإن الشركات الامنية الخاصة تقوم بالمشاركة في نزاعات مسلحة رغبة في الحصول على مزايا شخصية ويتم الاستعانة بهم في بلد معين من أجل قلب نظام الحكم فيه، أو لشل الحياة الاقتصادية، أو لإرهاب السكان المدنيين، أو لمنع ممارسة شعب لحقه في تقرير المصير، ويزداد الطلب على المرتزقة في كل النقاط الساخنة في

العالم لأن اللجوء إليها بمثابة "حرب غير علنية" أو أداة للتدخل المقنع تلجأ إليه بعض الدول كقوة ردع، أو إرهاب ضد دول لا تتفق معها أي لا تشاطرها ميولاتها السياسية.

هذا النوع من المنظمات الأمنية قد يجبر القوى المتمردة على الجلوس إلى مائدة التفاوض كما حدث في أنجولا وسيراليون تحديدا، حيث تمتلك هذه الشركات القدرة على كسر دائرة العنف في الدول الإفريقية من خلال عملها إما كدافع للقوات الأفريقية، أو من خلال تقديم قوات للتدخل الخارجي، أي هي من تقوم بمهام التدخل ، كما يمكن أن تشكل دافعا مضاعفا للقوات من خلال العمل الثنائي، أو القيام بالمهام غير العسكرية، رفع كفاءة القوات في العمليات العسكرية، هذا التأثير كقوة مضاعفة ظهر في مخرجات العمليات التي قامت بها الشركات الأمنية الخاصة في كل من أنجولا وسيراليون .

يمكن أن يكون لتدخل هذه الشركات بعض الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق باستمرار الحروب وعدم الاستقرار السياسي حتى وإن كان هذا بصورة غير مباشرة، حيث قد يؤدي اعتماد النظم الحاكمة عليها في بعض الأحيان إلى توتر العلاقة بين المؤسسة المدنية، والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي للانقلاب عليها.

في سيراليون نظرت القوات المسلحة النظامية للنجاحات التي حققتها الشركات الامنية الخاصة نظرة سلبية، حيث تم تفسير نجاحها في الكونغو بأنه سيقلل من فرصهم في سرقة الماس، كما أن أحد تفسيرات الانقلاب ضد كاباح هو اعتماده على هذه الشركات، بالإضافة إلى الكاماجور، وبالرغم من أنه قام بإنهاء العقد مع الشركة الأمنية الخاصة وعدم تجديده، إلا أن هذا لم يمنع المؤسسة العسكرية من الانقلاب ضده بعد رحيل الشركة الأمنية المتعاقد معها، احتجاجا على الوضع الذي فرضته هذه الشركات من ناحية، وعقابا للحكومة التي قلصت نفوذهم من ناحية أخرى.

هناك مجموعة من الإشكاليات السياسية والقانونية والأمنية المرتبطة بفكرة تدخل الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة الا فريقية ؛ فالإشكاليات السياسية تتمثل في إمكانية زيادة التوتر السياسي في البلاد، خاصة وأن مهام هذه الشركات عسكرية بالأساس، ومن ثم فإنه حتى في حالة التوصل لتسوية سلمية من خلال وساطة أطراف خارجية ، فإن المجموعات المتمردة قد لا تلتزم بها، بل قد تنتهز فكرة انتهاء عقود هذه الشركات للانقضاض مرة اخرى على السلطة ، أما الإشكاليات الأمنية فترتبط باستفزاز هذه الشركات للمتمردين، ومن ثم قد يقوم هؤلاء بالتعاون مع بعض أفراد الاجهزة الأمنية و العسكرية للقيام بهجمات ضد المجندين في هذه الشركات لإجبارها على المغادرة .

كما يتبين من خلال الدراسة التي قمنا بها وجود رابط بين الشركات الأمنية الخاصة مع مختلف الأطراف الفعالة في النزاعات المسلحة التي اعتمدنا عليها كنماذج سواء وجود علاقة بين الشركات الأمنية الخاصة والأنظمة الافريقية الحاكمة أو بين الشركات الأمنية الخاصة والحركات المتمردة والميليشيات، بالاضافة الى وجود علاقة بين الشركات الأمنية الخاصة وأطراف خارجية تتمثل في القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك العلاقة مع الشركات الاقتصادية الكبرى أو متعددة الجنسيات ووجود ترابط كبير بين الفواعل التي ذكرناها بحيث يتم تكوين وخلق شبكة من العلاقات الثلاثية، وهو الهدف الذي كانت تسمو اليه الشركات الأمنية الخاصة بحيث أنها تمكنت من ادارة النزاعات المسلحة في الحلات التي درسناها، بحيث أن تخدم مختلف الأطراف.

فالشركات الأمنية الخاصة سعت الى اقامة علاقات متعددة من أجل تحقيق مصالح براغماتية عن طريق قبول عقود بشكل رسمي والاستفادة من قيم مادية تتمثل في غالب الأحيان من مزايا استغلال الحقول النفطية والاستفادة من عقود استغلال المناجم والثروات المعدنية خاصة الماس، في حين أن الشركات الأمنية كانت تتعامل بحنكة من خلال

اختيار آليات تسمح لها بادارة النزاعات المسلحة في افريقيا بشكل يتيح لها الحصول على العديد من المزايا المادية التي لا تدخل ضمن حدود العقود المبرمة بين الطرف الحكومي في النزاع وهذه الشركات، أي تلك المزايا المادية التي لا تعبر عن التكاليف التي ستدفع مقابل عمل الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة في افريقيا.

ما تم التوصل اليه أيضا هو أن الشركات الأمنية الخاصة لم تكن فقط آلية أمنية في ادارة النزاع المسلح وأنما أصبحت وسيط بين الحكومات الافريقية الطرف في النزاع والشركات الاقتصادية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث أن الشركات الأمنية الخاصة تعمل على الاستفادة من حق استغلال المناجم التعدينية التي استولت عليها من قبضة الحركات المتمردة لتقدمها بشكل مباشر للشركات المتعددة الجنسيات مقابل الحصول على مزايا مادية تتويجا لها.

وقد تكون الحركات المتمردة أيضا التي تعبر هي الأخرى طرفا في النزاع المسلح لها أهداف في السيطرة على الموارد والثروات وتقوم باستخدامها كورقة رابحة للتعامل مع الشركات الأمنية الخاصة والحصول كذلك على مزايا مادية، كما أن تدخل أطراف خارجية واملائاتها في ادارة النزاع المسلح دور في هذا الأخير مثلما حدث مع الشركة الأمنية Sandline التي استخدمتها بريطانيا في دعم النظام السياسي الحاكم في أنغولا.

ما يمكن استنتاجه أيضا هو أنه كلما كانت أنظمة سياسية الحاكمة في افريقيا ضعيفة وفاسدة كلما توجهت نحو طلب تدخل الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة التي تكون هذه الأنظمة طرفا فيها.

كما تبين أنه كلما كانت مناطق النزاعات المسلحة في افريقيا تحتوي على ثروات طاقوية وطبيعية كلما زاد أمد النزاع المسلح الذي تديره الشركات الأمنية الخاصة، بما أن هذه الأخيرة ترغب في استغلال تلك الثروات.

و بالنظر لدور الشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في افريقيا، هو من المحتمل ان الاعتماد على هذه الشركات سوف يزداد خلال الفترة القادمة بسبب احجام المجتمع الدولي عن التدخل من ناحية، أو ضعف فاعليته وأدائه في حالة ما اذا تدخلت.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا : الإتفاقيات الدولية

01- المادة 13 من اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لسنة 1949.

ثانيا : الكتب

01- أبو الخير السيد مصطفى أحمد ، " **مستقبل الحروب**" (القاهرة : دار اتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)

02- السيد عليوة ، " **إدارة الأزمات والكوارث : حلول عملية-أساليب وقائية** " (القاهرة : مركز القرار للاستثناءات ،1997)

03-جويلي سعيد سالم ، " **المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني**" (القاهرة : دار النهضة العربية، 2003)

04- دورتي جيمس وبالشغراف روبرت ، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995)

05- حداد كمال ، "**النزاعات الدولية**" (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر،1997)

06- حتى ناصيف يوسف ، " **النظرية في العلاقات الدولية** " (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)

07- فولرس، " **إدارة الحرب: من 1789 حتى أيامنا هذه** "، ترجمة أكرم الديري (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971)

08- قادري حسين ، "**النزاعات الدولية: دراسة وتحليل** " (باتنة : منشورات خير جليس، 2007)

09- ميل مارسيل ، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ترجمة حسن نافعة (القاهرة المستقبل العربي، 1986)

10- نصر مهنا محمد وناجي معروف خلدون ،" **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**" (القاهرة: مكتبة غريب.س ن)

11-عبد الغفار محمد أحمد " **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** " (الجزائر: دار هومة، 2003)

12- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح " **إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** "(د م ن : د د ن، د س ن)

ثالثا : المجلات العلمية

01- الخفاجي علي حمزة عسل ، " التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية " ، **مجلة جامعة بابل العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 6، 2014.

02- بدوي منير محمود ، " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع "، **دراسات مستقبلية** ، العدد 3،يوليو 1997.

03- جيلار ايمانويل كيارا ، الشركات تدخل الحرب:الشركات العسكرية/الأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 88- العدد863- سبتمبر 2010

04- عرسان خديجة، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

05- غالتونغ يوهان ، أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع" ، ترجمة : أحمد يوسف ، **السياسة الدولية**- العدد1-أكتوبر 1972.

رابعا : الرسائل الجامعية

01- بوزرب رياض ، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963-1988"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2008/2007

02- بركان إكرام ، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009

03- ناصري سميرة ، "الآليات الدبيلوماسية الجديدة في ادارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2010/2009

خامسا : الأوراق البحثية

01- اشراقية أحمد ، " **تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل** " ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة-الأردن- بعنوان " التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني ،2016.

سادسا : المواقع الالكترونية

01- هماش عبد السلام ، **"مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وأثره على تكييفيها القانوني"**.www.arabpoliticscom/trends/conflicts

المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages

01- Chotaigner Jean Marc, **« L'ONU dans la Crise en Sierre Leone : les Méandre d'une Négociation »** (Paris :CEAN-Karthala, 2005)

Revus et Magazines académiques

01- Chebali V-Y, « les Guerres Civiles de la Post-bipolarité ; Nouveaux Acteurs et Nouveaux Objectifs »، **Relations Internationales**, 105, 2001

02-Halloy V., " Le Belge aux 320 millions de chiffre d'affaires", **Focus** , 52(4).2007

03- Paris Henri, « LE RENOUVEAU DU MERCENARIAT DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES », **Géostratégiques** , n 16, Mai 2007

04- Rosi Jean Didier, « Société militaire et de securité privée : Les mercenaires des temps modernes ? » **Les cahiers du RMES** , volume TV , N : 02, Hiver 2007-2008

Mémoires et Thèses

01- Stéphanie *Jung*, « Les Nouveaux Entrepreneurs de Guerre :*Défis juridiques et Implications Politiques* du Recours aux SMP **» Mémoire de 4eme année**, Université Robert Schuman, France , Juin 2006.

Articles académiques

01- Dufort Philippe, ***« Typologies des acteurs* de l'*industrie des services militaires* »,** Centre des Etudes des Politiques Etrangères et de Sécurité, Université du Québec à Montréal , Octobre 2007.

Sites d'Internet :

01- Seydoux A , **« Politiques de défense de américaine depuis 1992 »,** dispomsble sur http:// www.Cliosoft, fr/11-00/ politique défense, htm

02- Zaurrini Massino, **« L'Afrique et la Privatistion de la Guerre ; Un Continet entre Sociétés Militaires Privées »** , p 11. Disponible sur www.mercenarifr.com/http:pdf04142

المراجع باللغة الانجليزية

Reports

01- - Victoria Wheeler and Adele Harner (eds), Resting the Rules of Engagement : Friends and Issues in Military Humanitarian Relations " , **Humanitarian Policy Group Report** , Ouverseas Development Institute, London, March 2006

02- R. Abrahamsen and W.Williams, **Country Report: Sierra Leone: The Globalisation of Private Security**, 2005

Books

01- Andrew Alexandera and others (eds), **“ Private Military and Security Companies :Ethics, Policies and Civil –Military Relations “** (USA: Routledge,2008)

02- Arnold G., **“ Mercenaries : The Scourage of the Third World “** (New York :St Martin’s Press,1999)

03- Avant Debroh, **« The Market for Force : The Consequences of Privatizing Security”** (New York : Cambridge University Press , 2003)

04- Barlow Eehen, **« Executive Outcomes : Against All Odds »** (South Africa : Galago Books, 2007)

05- Bull Hedey, **‘ The Anarchical Society :A Study of Order in World Politics ‘** (London : The Maciullian Press LTD ,1977)

06-Canhell Greg, **« Blood Diamonds »** (Boulder Westview,2002)

07- Cilliers, Jakkie and Peagy Mason(eds), **«Peace,Profit or Plunder ? The Privatization of Security in War-town African societies »** (south Africa : Institue for Security Studies,2008)

08- Chakraliti Shantanu , **“Privation of Security in the Post- Cold War Period : an Overview of its Nature and Implications** (New Delhi : IDSA, 2009)

09-Comerford M., **“ The Peaceful Face of Angola : Biografhy of Peace Press 1991 to 2002 “** (Windhose :Jhon Meinert Printing, 2005)

10- Duffields Mark, **“ Global Governance and the New Wars: The Emerging of Development and Security”** (London :Zed Books Publications, 2005)

11- Gumedge Sabelo, **« Private Security in Africa : Manifestation, Challenges and Regulation »** (South Africa :The Institute for Security Studies ,2007)

12- Gumedge Sabelo ، **« Elimination of Mercenarism in Africa : A Need for a New Continental Approch »** (Pretoria : The institute for Security studies,2008)

13-Higate Paul and Utas Moats (eds**),” Private security in Africa”: From the Global Assemblage to Everyday”** (London: Zed Books, 2017)

14- Iam Smillie and others, “ **The Heart of the Matter : Sierra leon ; Diamonds and human security** “ (Ottawa: Partenariat Afrique Canada,200)

15- Howe H., **« Ambiguous Order ; Military Forces in African States »** (Colorado: Lynne Rienner Publisher,2001)

16-Musah Abdel-Fatau and Fatem Kayode , (eds) **“ Mercenaries: An Africa security Dilemma** (USA: Pluto Press, 2000)

17- Reno W., **« World Politics and African States »** (Colorado : Lynne Rienner Publisher, 1998)

18-Singer Paul W , **“ Corporate Warriors :The Rise of the Privatized Military Industry “** (USA : Cornell University Press,2003)

19- Snyder G.H. and Diesing P., **“Conflict Among Nations “** (USA :Princeton University Press , 1977)

20-Venter A.J., **« War Dog, Fighting others People’s Wras : the moder, mercenary in combat »** (PA : Casenate, 2003)

21- Zartman W and Kremyuk Aleksandrovich **, « Cooperative Security : Reducing Third World Wars »** (New York : Syracuse University Press,1995)

Journals and Academic Reviews

01-Abrahamsen R., ‘ Blair’s Africa: The Politics of Securitization and Fear.’ **Alternatives**,Volume 30, 2005

02-Abrahamsen Rita and Williams Michael C., «Security Beyond the State: Global Security. Assemblages in International Politics..” **International Journal of Political Sociology ,** 3,2009

03- Blanche E., ‘AFRICOM’s Agenda still baffles Africa,’ **New African**, February 2009

04- Brayton S., « Outsourcing War : Mercenaries and the Privatization of Peace keeping », Journal of **International Affairs**.55(2), 2003

05- Chan Steve, « Chinese Conflict Calculs and Behavior :Assessment from Apersfective of conflict Management « Vol 30.No- 03 , April 1978)

06- Francis David, "Military intervention in Sierra Leon; Providing National Security or International Explosition ", **Third World Quartely**, vol.20.n.20.1999

07- Jackson R., Rosberg H and C., , " Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood " , **World Politics**, Volume 35 (1), 1982

08-Hamed Ahmed Azem , " The Reconceptualisation of Conflict Management " , **Peace and Developement journal**, vol .7, July 2005

09- Hansen S., "Patriomonalism and Ethmcity ," **Peace Research**, 35 (2) , Warloods, 2003

10- Hirch Jhon, « War in Sierre Leone », **Survival**, Vol.43.n03.2001

11- Gillard Chiara, "Business goes to war: private military/security companies and international humanitarian law" **IRRRC**, Volume 88, Number 836, SEPTEMBER 2006

12- Gumedze Sabelo, '' **The private Security Sector in Afric : The 21st Century major causes for Concern ''**, Paper 133‹ISS. 2008

13- Mazek Josef , "Armed Conflicts and the Use of Force", **Cyil** 1(2010)

14- Malaquias Assis, « Diamond are a guerilla's best friend ; the impact of illicit wealth on insurgency strategy », **Third World Quartly**,Vol.22.n03.2001

15- Pech K., "Former SADF Soldiers Earning Small Fortunes As Mercenaries in White Legion in Zaire, " **Independent on Sunday**,12 january 1997

16-Singer P.W, « War‹Profit and The Vacuum of Law : Privatized Military Firms and International Law » , **Carolina Journal of Transnational Law**,42(02),P 522.

16- Stewart James, " Fragmented Armed Conflicts and Internationalized International Armed Conflicts " , **Collegium** N.40, Autumn,2010

17- Williams .A , " Violent Nationalist Conflicts and the End of the Cold War » , **Journal of Peace Research**,Vol 37,no.1 (2000),

18-Wallensteen Peter and Sollenlierg Margareta, " Armed Conflict Complexes 1989-97 " **Journal of Peace Research**, Vol 35, no.5 (1998)

19-Ward C.A., « Building Capacity to combat International Terrorism : The Role of the United Nations Security Council **», Journal of Conflict and Security Law**, (08), 2009

Thesis

01- Dolek Burçak, **« A Neo-Marxist Anolysis of the Privatization of Security »**, Master Thesis, Ihsan Dogramci Bilkent University Ankara, August 2014

Articals and Research Papers

01- Asmunalsson Johan, **"The privatization of war "**, Final Assignment in Modern Studies, University of Akureyri, 2007, p, 08.

06-Small,Michelle **« Privatisation of Security and Military Function and the Demise of Modern Nation State in Africa . »**, ACCORD, South Africa, 2006, p.10.

07-Swanstrom Nikolas and Weissam Michael, **"Confict prevention "** , Sweden Central Asian Studies Institute, 2007, p 12.

02- Johnson Roger and Johnson David W., **"About Confict and conflict Resolution "**, The Cooperative Learing at University of Miunesota, 2011, p 16.

05- Regehir Ernie , **« Armed Conflict : Friends and Drivers »** Background Paper, Peacebuilding Studies Institute, Ottawa, Marh 14, 2011

Verhoeven Sten ,**" International and Non- International Armed Conflicts "** ,Working Paper ,Institute for Internatonal Low , March 2007

03-Miller Christopher , **" A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies "** , University for peace , Greneva, 2005

04- Okumu W **.,‘Africa Command: Opportunity for Enhanced Engagement or the Militarization of U.S.-Africa Relations?’** Institute for Security Studies South Africa, 2007

08-Thom W., **“ Cong-Zaire’s 1996-1997 Civil War in the Context of Evolving Patterns of Military Conflict in the Era of Independence”**, Paper delivered at the 40 th Annul Meeting of the African Studies Association, Ohio.16 november 1997

Web sites

02- Dontingney Eric, **« Five Conflict Management Strategies »**, June 29, 2018 http//smabusiness.com/5-conflict-management-strategies-16131.html

03 Jurgen Axt Heiz and Others, **“ Conflict : A Literature Review “** Duisburg, 23 rd February 2006.www. Europeanization .de /download20361439

01-**Document Afghanistan: Arms Proliferation Fuels further Abuse** , Public Briefing – AI Index, www.amnesty.org/asset

فهرس الجداول

فهرس المحتويات